أثر الافتراض المسبق في بناء الجملة في شرح كتاب سيبويه للسيرافي مقاربة تداولية

الكلمات المفتاحية : الافتراض، المسبق، الجملة

أ.م.د. حيدر جاسم جابر الدنيناوي

جامعة واسط / كلية الآداب

hjasem@uowasit.edu.iq

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٣/١/٣ تاريخ قبول نشر البحث ٢٠٢٣/١/٣١

الملخص

إنَّ الافتراضَ المُسبَقَ عمليَّةٌ تصوُّريَّةٌ تسبقُ الكلامَ المنطوقَ، وقد لجأَ إليها النحويُّونَ منذ وقتٍ مبكِّرٍ لتقريرِ قواعدِهم وتفسيرِها وتعليلِ أحكامِها، والمتتبِّعُ لتراثِهم يجد أنَّهم كانوا مُدركينَ لهذا الافتراضِ في دراستِهم للمسائلِ النحويَّةِ المختلفةِ، ونجدُ هذا الأمر واضحًا في تراثِ أبي سعيد السيرافيِّ، إذ كانت أحكامُهُ النَّحويَّةُ تتجاوزُ الجوانبَ الشكليَّةَ للنظامِ اللغويِّ، فكانَ يصفُ الجملةَ في التواصلِ اللغويِّ بكلِّ ما فيهِ من ملابساتٍ تتعلَّقُ بظروفِ الزمانِ والمكانِ والمعتقداتِ المشتركةِ، وهذا يعني أنَّ لديهِ رغبةً حقيقيَّةً في توضيحِ القاعدةِ النحويَّةِ بناءً على الافتراضاتِ التي بناها على استقراءِ كلامِ العربِ.

المقدِّمة

الْحَمْدُ لِلَّهِ الأوَّلِ قبلَ الإنْشَاءِ والإحْيَاءِ والآخِرِ بعْدَ فَناءِ الأشْيَاءِ، العَليمِ الذي لا يَنْسى مَنْ ذَكَرَهُ ولا يَنْقُصُ مَنْ شَكَرَهُ ولا يُخَيِّبُ مَنْ دَعَاهُ ولا يَقطَعُ رَجاءَ مَنْ رجَاهُ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّدِنا وحبيبِ قلوبِنا أَبِي القَاسِمِ مُحَمَّدٍ خاتمِ النَّبيِّينَ وسيِّدِ المُرْسَلِينَ، وعلى أَهْلِ بَيْتِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرينَ وأَصْحَابِهِ المُنْتَجَبِينَ.

إنَّ قراءةَ نصوصِ التراثِ اللغويِّ العربيِّ قراءةً عميقةً دقيقةً تكشفُ عن سبقِ علمائِنا الأوائلِ لكثيرٍ من المناهجِ اللسانيَّةِ الحديثةِ فيما طرحَتْ مِن أفكارٍ وتصوُّراتٍ، فلم تكتفِ تلكَ النُّصوصُ بوصفِ التراكيبِ اللُّغويَّةِ من الناحيةِ الشكليَّةِ فحسبُ، بل أَوْلتْ عنايةً كبيرةً بعناصرِ العمليَّةِ التَّواصليَّةِ، فكانَ للمُرسِلِ والمُتلقِّي والظروفِ المحيطةِ بالخِطابَ حضورٌ واضحٌ في تحليلاتِهم، وقد استطاعَ النحويُّونَ الأوائلُ ضبطَ قواعدِ التخاطبِ اللسانيِّ في بيانِ القواعدِ النحويَّةِ في بناءِ الجملةِ العربيَّةِ؛ لأنَّ النحوَ يرتبطُ بالاستعمالِ، وهو ليسَ صناعةً لفظيَّةً مُجرَّدةً

عن الاستعمالِ في السِّياقاتِ المتنوِّعةِ. ومنْ هنا كانَ النَّظرُ إلى اللغةِ بعيدًا عن الأَحداثِ السابقةِ لها أو المُصاحبةِ إزهاقًا لروحِها وتعطيلًا لفائدتِها في التَّواصُلِ.

ويحظَى التراثُ النحويُّ بأهميَّةٍ كبيرةٍ في مجالِ تحليلِ الخطابِ ومراعاةِ ظروفِ تشكُّلِهِ، ولا بُدَّ للدارسِ مِنْ أَنْ يتوسَّلَ بآليَّاتٍ ملائمةٍ لتحليلِ ما وردَ في هذا التراثِ كاشفةً عن دقيقِ لطائفِهِ وعمقِ عباراتِه، فكانت الأفكارُ التَّداوليّةُ حاضرةً فيهِ، ولا سيَّما مفهومُ الافتراضِ المسبقِ الذي كانَ له أثرٌ كبيرٌ في بناءِ الجملةِ من حيثُ الشَّكلُ والوظيفةُ، ولم تكن دراسةُ النحويِّينَ للمسائلِ النحويَّةِ خاليةً مِن وصفِ الظروفِ المحيطَةِ بالكلامِ، فكانت توجيهاتُهم قائمةً على مجموعةٍ من الافتراضاتِ الحاضرةِ في أذهانِ المتكلِّمينَ والمخاطَبينَ في أثناءِ عمليَّةِ التواصلِ؛ ولذلك كانَ عنوانُ البحثِ (أثر الافتراضِ المسبقِ في بناءِ الجملةِ في شرحِ كتابِ سيبويه للسيرافيِّ مقاربة تداوليَّة)؛ لِمَا وجدتُ في هذا الشَّرحِ من إستراتيجياتِ التحليلِ التَّداوليِّ في التركيبِ اللغويِّ، وما يحظَى بهِ الشارحُ السيرافيُّ من مكانةٍ علميَّةٍ كبيرةٍ، فقد أجمعَت الرواياتُ على أنَّ شرحَهُ لكتابِ سيبويهِ أوفى الشروحِ وأكملُها وأيسرُها وأغناها مادَّةً وأكثرُها تفسيرًا لِمَا غمُضَ من عباراتِ الكتابِ.

وقد تباهى بعضُ المعاصرينَ بما عرضَتْهُ اللسانيَّاتُ الحديثةُ من مفاهيمَ، ومنها مفهومُ الافتراضِ المسبقِ الذي أكَّدُوا أثرَهُ الكبيرَ في بناءِ الجملةِ واختيارِ الصيغةِ المناسبة لها ولأجزائِها، وقد غفلوا عن أنَّ لهذا المفهومِ جذورًا عميقةً في تراثنا النَّحويِّ القديمِ الذي تُبرهِنُ أقوالُ علمائِهِ على ذلك، وهذا ينفي الاتِّهاماتِ التي وُجِّهَتْ لعلماءِ النَّحو القدامى بأنَّهم لم يعنَوْا إلَّا بالوصفِ المجرَّدِ للأشكالِ اللغويَّةِ. ومن هنا انطلقتْ دراستُنا هذهِ ساعيةً إلى إثباتِ وجودِ فكرةِ (الافتراض المسبق) عند النَّحويِّينَ العربِ المُتقدِّمينَ ومراعاتِهِم لها في توجيهِ الأحكامِ النحويَّةِ للجملةِ، ولا سيَّما عند أبي سعيد السيرافيِّ الذي كانَ قريبًا من عصورِ الاحتجاجِ اللغويِّ، فكان واعيًا بما يفترضُهم المتكلِّمونَ والمخاطَبونَ قبلَ أَنْ يشرعوا بأيِّ كلامٍ.

إنَّ هدفَ هذهِ الدراسةِ هو الكشفُ عن التفكيرِ التَّداوليِّ للسيرافيِّ في شرحِ كتابِ سيبويهِ وأدواتِهِ وإجراءاتِهِ في تحليلِ الكلامِ العربيِّ الذي ذكرَ سيبويهِ مباحثَهُ وأحكامَهُ؛ من أجل معرفةِ الآثارِ العمليَّةِ للافتراضِ المسبقِ في بناءِ الجملةِ بالاستفادةِ من آليَّاتِ التحليلِ التَّداوليِّ في مقاربةِ النصوصِ المتنوِّعةِ؛ إذ يُسهم الافتراضُ المسبقُ إسهامًا فعَّالًا في تشكُّلِ المعنى وضمانِ وصولِهِ إلى ذهنِ المتلقِّي.

مفهوم الافتراض المسبق:

الافتراضُ لغةً مأخوذٌ من الفعلِ (افترضَ)، وهو على وزن (افتعلَ) من الفعل (فرضَ)، " فَرَضْتُ الشيءَ أفرِضُهُ فَرْضًا، وفرَّضْتُهُ للتكثير: أوجَبْتُهُ ... وافترَضَهُ: كفرَضَهُ، والاسمُ الفريضةُ ... والفرضُ ما أوجبَهُ اللهُ عزَّ وجلَّ؛ سُمِّيَ بذلك لأنَّ لَهُ معالمَ وحدودًا، وفرضَ اللهُ علينا كذا وكذا وافترضَ؛ أي أوجَبَ ... والفرضُ: مصدرُ كلِّ شيءٍ تَفرضُهُ فتُوجبُهُ على إنسانٍ بقدرٍ معلومٍ... " .[١]

وجاءَ في (المعجم الوسيط): فرضَ الأمرَ: أوجبَهُ، وفرضَهُ عليهِ: كتبَهُ عليهِ، والفَرْضُ فكرةٌ يؤخذُ بها في البرهنة على صحَةِ أمرٍ ما، وافترضُ فلانٌ شيئًا: اتَّخذَ فرضًا معيَّنًا ليَصِلَ إلى حلِّ المسألةِ.[٢]

وهذا يعني أنَّ الافتراضَ فكرةٌ ينبغي وجودُها واستحضارُها من أجلِ الاستدلالِ أو البرهنةِ على صحَّةِ قضيَّةٍ ما، وعليه يكونُ إغفالُها أو إهمالُها معيقًا في إثباتِ صحَّتِها.

والافتراضُ اصطلاحًا أكثرُ ما يُستعملُ في الفلسفةِ والمنطقِ، بوصفِهِ افتراضًا يسبقُ القضيَّةَ المرادَ الاستدلالُ على صحَّتِها، فالفرضيَّةُ عندهم: " فكرةٌ أو قضيَّةٌ يأخذُ بها الباحثُ في بداية برهانِهِ على إحدى المسائلِ، وتُطلَقُ في العلمِ الرياضيِّ على الأوليَّاتِ والمسلَّماتِ والأوضاعِ والتعريفاتِ التي يستندُ إليها العالِمُ في البرهانِ على إحدى القضايا ... ومعنى ذلك أنَّ لفظَ الفرضيَّةِ يُطلَقُ على القضيَّةِ التي يُسلِّمُ بها العالِمُ في أوَّلِ البحثِ ليتَّخذَها أصلًا يستخرجُ منه جملةً من القضايا، وهو وإنْ كانَ غيرَ واثقٍ بصدقِ فرضيَّتِهِ أو كذبِها، إلَّا أنَّهُ يجوِّزُ اتِّخاذَها أصلًا يستخرجُ منه ما يروقُهُ من نتائجَ، حتَّى إذا أَثبتَ الاختبارُ صحَّةَ هذهِ النتائجِ تحقَّقَ العالمُ صدقَ فرضيَّتِهِ ... ويمكنُ القولُ في ذلك قولًا عامًّا، وهو أنَّ الفرضيَّاتِ مقدِّماتٌ ليست بيِّنةً بنفسِها، ولكنَّ العالمَ يراودُ نفسَهُ على التسليم بها، حتَّى إذا تبيَّنَ صدقُها في العلمِ الذي يتناولُهُ أو في علمٍ آخرَ غيره صارت حقيقةً بيِّنةً .[٣] "

من هنا يتبيَّنُ أنَّ الفرضيَّةَ أمرٌ احتماليٌّ يحتملُ الصدقَ أو الكذبَ في أصلِ افتراضِها؛ لكنَّها تكونُ ذاتَ تأثيرٍ كبيرٍ في النتائجِ عندما ترتبطُ بالواقعِ وتؤيِّدُها التجربةُ، فالفرضيَّةُ أساسٌ نستندُ إليه في الاستنتاجِ على إثباتِ قضيَّةٍ ما، والمهمُّ أَنْ تكونَ ممكنةَ التصوُّر ذهنيًّا وهو ما يعتمدُ على درجةِ العلاقةِ بينَ أطرافِ الخطابِ، وينبغي أنْ تكونَ منسجمةً مع المسلَّماتِ الخطابيَّةِ الأساسيَّةِ للعلمِ الذي تُستَعْمَل فيه، وأَنْ تأتي النتائجَ مطابقةً لتلك الافتراضاتِ

المتقدِّمةِ؛ " لأنَّ وجودَ هذهِ المسلَّماتِ الخطابيَّةِ جزءٌ مِن الافتراضاتِ المشتركةِ بينَ أطرافِ الخطابِ ... قد يكونُ عددُ المسلَّماتِ الخطابيَّةِ الداخلةِ ضمنَ رصيدِ الافتراضاتِ المسبقةِ الذي يشتركُ فيهِ الأطرافُ في خطابٍ ما مرتفعًا جدًّا، وخاصَّةً إذا كانَ التعارفُ بينَ هؤلاءِ الأطرافِ وثيقًا جدًّا " .(٤)

والافتراضُ المسبقُ مصطلحٌ تداوليٌّ يدلُّ على افتراضِ معلوماتٍ سابقةٍ للكلامِ معترفٍ بها ومتَّفقٍ عليها بينَ شركاءِ العمليَّةِ التواصليَّةِ، وتُعدُّ هذهِ الافتراضاتُ أساسًا مهمًّا لتحقيقِ نجاحِ العمليَّةِ التواصليَّةِ، وتكون ضمنيَّةً في البنى التركيبيَّةِ، ولها أثرٌ كبيرٌ في تفسير المعنى العامِّ المقصودِ. إذ " الافتراضُ المسبَقُ هو قضيَّةٌ يُسلَّمُ بصدقِها كتحصيلِ حاصلٍ عندَ النطقِ بالجملةِ. والوظيفةُ الأساسيَّةُ للافتراضِ المُسبَقِ هي أنْ يعملَ بوصفِهِ شرطًا مُسبَقًا أو افتراضًا من نوعٍ ما للاستعمالِ المناسبِ للجملةِ " .(٥)

وقد ذكر الباحثونَ المحدثونَ مجموعةً من التعريفاتِ للافتراضِ المسبقِ، منها:

- " الافتراضُ المسبقُ هو شيءٌ يفترضُهُ المتكلِّمُ يسبقُ التفوُّهَ بالكلام، أي إنَّ الافتراضَ المُسبَقَ موجودٌ عند المتكلِّمينَ، وليسَ في الجملِ " .(٦)
- " كلُّ المعلوماتِ التي وإنْ لم تكُنْ مقرَّرةً جهرًا – أي تلك التي لا تُشكِّل مبدئيًّا موضوعَ الخطابِ الكلاميِّ الحقيقيِّ الواجبِ نقلُهُ – إلّا أنّها تُنْتَجُ تلقائيًّا من صياغةِ القولِ التي تكونُ مدوَّنةً فيه بشكلٍ جوهريٍّ، بغضِّ النظرِ عن خصوصيَّةِ النطاقِ التعبيريِّ الأدائيِّ " .(٧)
- " المضمونُ الذي تبلِّغُهُ الجملةُ بكيفيَّةٍ غيرِ صريحةٍ " .(٨)
- " هو ما يفترضُ المتكلِّمُ صحَّتَهُ وصدقَهُ قبل أَنْ يصدرَ قولتَهُ " .(٩)

فالافتراضُ المسبقُ مبدأٌ مهمٌّ مِن مبادئِ التداوليَّةِ يُعنى بدارسةِ المعارفِ الضمنيَّةِ المشتركةِ بينَ المتكلِّمِ والمخاطَبِ، أو بينَ ما ينبغي أنْ يكونَ معروفًا أو يُفْتَرضُ العلمُ بهِ مسبقًا قبلَ إجراءِ الخِطاب، لذلك " يوجِّهُ المتكلِّمُ حديثَهُ إلى السامعِ على أساسِ ممَّا يفترضُ سلفًا أنَّهُ معلومٌ له، فإذا قالَ رجلٌ لآخرَ: أغلقِ النافذةَ، فالمفترضُ سلفًا أنَّ النافذةَ مفتوحةٌ، وأنَّ هناك مبرِّرًا يدعو إلى إغلاقِها، وأنَّ المخاطَبَ قادرٌ على الحركةِ، وأَنَّ المتكلِّمَ في منزلةِ الآمِر، وكل ذلك موصولٌ بسياقِ الحالِ وعلاقةِ المُتكلِّمِ بالمخاطَبِ ".(١٠)

وإذا قلْتَ لشخصٍ ما: (أَقْلِعْ عَنِ التدخينِ) فهناكَ افتراضٌ مُسبَقٌ بأنَّهُ كانَ يدخِّنُ، فهذا التعبيرُ يفترضُ مسبقًا مفهومًا آخرَ يتحكَّمُ فيه المعنى العرفيُّ لبنيةِ الجملةِ، وبإمكانِ المتكلِّمينَ

استعمالُ تراكيبَ معيَّنةٍ لمعاملةِ المعلوماتِ على أنَّها مُفترَضةٌ مُسْبَقًا، وبذلك يقبلُها المُسْتَمِعُون على أنَّها صحيحةٌ [١١]. فهذهِ المعلوماتُ ضرورةٌ في إنجاحِ التواصلِ، على الرغمِ من أنَّها غيرُ ظاهرةٍ في البنيةِ اللغويَّةِ،. ولذلك كانَ " الافتراضُ المُسْبَقُ يعني أنَّ اللغةَ مجموعةُ رموزٍ وإحالاتٍ مرجعيَّةٍ، ينطلقُ الأفرادُ المتخاطِبونَ مِن معطياتٍ أساسيَّةٍ مُعترَفٍ بها، لا يُصرِّحُ بها المتكلِّمونَ، وإنَّما تشكِّلُ خلفيَّةَ التبليغِ الضروريَّةِ لنجاحِ العمليَّةِ التبليغيَّةِ، فقولنا: (كيفَ حالُ زوجتِكَ وأولادِكَ؟) يفترضُ مسبقًا أَنْ يكونَ للمسؤولِ عنه أبناءٌ وزوجةٌ وأنَّ السائلَ لهُ علاقةٌ حميمةٌ معَ المسؤولِ ... " .[١٢]

إنَّ الافتراضَ المُسْبَقَ يعدُّ شرطًا رئيسًا للاستعمالِ اللغويّ، وركيزةً مهمَّةً لنجاحِ العمليَّةِ التواصليَّةِ التبليغيَّة، ومن معرفتِها يستطيعُ المتلقِّي فهمَ الخطابُ، فـ " الافتراضُ المُسبَقُ في كلِّ تواصلٍ لسانيٍّ ينطلقُ الشركاءُ مِن معطياتٍ وافتراضاتٍ مُعترَفٍ بها ومُتَّفقٍ عليها بينهم. تُشكِّلُ هذهِ الافتراضاتُ الخلفيَّةَ التواصليَّةَ الضروريَّةَ لتحقيقِ النجاحِ في عمليَّةِ التواصلِ، وهي محتواةٌ ضمنَ السياقاتِ والبنى التركيبيَّةِ العامَّةِ " [١٣]. وهذهِ المعلوماتُ المشتركةُ لا تظهرُ في الخطابِ، بل تُستَنْتَجُ تلقائيًّا مِن مضمونِهِ.

فـ " عندما يقومُ المخاطِبُ بتأليفِ الرسالةِ وتركيبها؛ فإنَّ تركيبها يكونُ على وجهٍ تتداخلُ في تشكيله عناصرُ كثيرة ترتبطُ بشخصيَّتِهِ برابطٍ ما، ومِن هذهِ العناصر تلكَ الافتراضاتُ المسبقةُ التي ينطلقُ منها، وهي افتراضاتٌ يمكنُ استنباطُها مِن الرسالةِ نفسِها؛ لأنّها تتضمَّنُها بطريقةٍ لا يجدُ المتلقِّي صعوبةً في إدراكِها، وتصدرُ هذهِ الافتراضاتُ عن المعلوماتِ التي اكتسبَها المتكلِّمُ مِن خلالِ محيطِهِ الاجتماعيِّ واجتهاداتِه الشخصيَّةِ " [١٤]. ولهذهِ المعارفِ المشتركةِ بينَ أطرافِ التواصلِ أثرٌ كبيرٌ في توجيهِ الخطابِ؛ لأنَّ التواصلَ اللغويَّ لا يحصلُ بينَ طرفينِ إلَّا وهما يشتركانِ في هذهِ المعرفةِ المسبقةِ، فهو يعتمدُ على ما تراكمَ مِن تجاربَ سابقةٍ؛ لتكونَ مقدِّماتٍ لتهيئةِ التواصلِ، فالكلامُ يتألَّفُ من الخلفيَّاتِ والمعتقداتِ عن العالمِ الخارجيِّ قبلَ بنيتِهِ اللغويَّةِ، وكلَّما اتَّسعت المعرفةُ المشتركةُ ازدادَ احتمالُ نجاحِ التواصلِ.

فمبدأ الافتراضُ اللازم في تحليلِ الخطابِ هو افتراضٌ مقاصديٌّ يقومُ بهِ المتكلِّمُ عمَّا يتوقَّعُ المتلقِّي أَنْ يقبلَ بهِ مِن دونِ اعتراضٍ؛ إذ إنَّ الافتراضَ المُسبَقَ هو القضايا المسلَّمَ بها لدى المتكلِّمِ والمخاطَبِ بوصفِها معلوماتٍ مشتركةً، وهي معلوماتٌ مُتَّفقٌ عليها يفترضُها المتكلِّمُ قبلَ أَنْ ينطقَ الجملةَ[١٥] . والمتكلِّمونَ يُدركونَ أنَّ سامعيهم يعتمدونَ على الافتراضاتِ المسبَقةِ

من أجلِ فهمِ ما يُقال لهم، ومن هنا وجبَ على المتكلِّمينَ أن يقدِّموا مساهماتِهم في المحادثةِ بطريقة تمكِّنُ سامعيهم من فهم المعنى المقصودِ بالاعتمادِ على هذهِ الافتراضاتِ المتوافرةِ لديهم.(١٦)

إنَّ المعلوماتِ المسبقةَ تمثِّلُ مقدِّماتٍ للوصولِ إلى معنى الخطابِ؛ فالافتراضُ " قواعدُ استنباطٍ منطقيٍّ، وينطلقُ مِن مقدِّماتٍ ليصلَ إلى نتائجَ. ونظرًا للطابعِ غيرِ البرهانيِّ للاستدلالاتِ التي تمَّتْ؛ فإنَّ هذهِ الاستدلالاتِ تكوِّنُ قضايا افتراضيَّةً أكثرَ منها معارفَ أو معارفَ يقينيَّةً ... فهو يستخدمُ قواعدَ الاستنباطِ المنطقيِّ وينطلقُ مِن مقدِّماتٍ تتكوَّنُ في الآنِ نفسِهِ مِن معارفَ مقوليَّةٍ فطريَّةٍ تتَّصلُ بعدمِ مرونةِ بعضِ المفاهيمِ واستقرارِها، وتتَّصلُ بالاختلافِ الجذريِّ بينَ الأنواعِ الطبيعيَّةِ والموضوعاتِ أو الجوامدِ، وبوجودِ شروطٍ ضروريَّةٍ وكافيةٍ للانتماءِ إلى مقولةٍ ما؛ حتَّى وإنْ كانَ الفردُ الذي يستخدمُ المقولةَ المعنيَّةَ غيرَ قادرٍ على تعدادِ هذهِ الشُّروطِ ... كما تتكوَّنُ مِن إدراكِ الشيءِ معَ الكلمةِ المرتبطةِ به. ويستخلصُ الفردُ مِن هذه المقدِّماتِ نتيجةً تمثِّلُ بدورها فرضيَّةً حولَ المقولةِ التي ينتمي إليها الشيءُ المعنيُّ ... " .(١٧)

وقد ميَّزَ بعضُ الباحثينَ بينَ نوعينِ من الافتراضِ المسبقِ: المنطقيِّ الدلاليِّ، والتداوليِّ الفعليَّاتي، فالأولُ مشروطٌ بالصدقِ بين قضيتينِ، فإذا كانت القضيَّةُ (أ) صادقةً كانَ مِن اللازم أنْ تكونَ القضيَّةُ (ب) صادقةً أيضًا، فلو قلنا مثلاً: (إنَّ المرأةَ التي تزوَّجها زيدٌ كانت أرملةً)، وكانَ هذا القولُ صادقًا لزم أنْ يكونَ القولُ: (زيدٌ تزوَّجَ أرملةً) صادقًا أيضًا، وأمَّا الافتراضُ التداوليُّ فلا يعتمدُ شروطَ الصدقِ أو الكذبِ، وإنَّما هو مشروطٌ بالمعلوماتِ المشتركةِ بين المتكلِّمِ والمخاطَبِ، وترتبطُ بالافتراضاتِ المسبقةِ التي لا تُنجَزُ أو تتحقَّقُ إلَّا عندَ استعمالِها مِن قبلِ المتكلِّمِينَ في السياقاتِ المعيَّنةِ .(١٨)

خصائص الافتراض المسبق وأهميَّته :

الافتراضُ المسبقُ إضمارٌ تداوليٌّ يمكنُ إدراكُهُ مِن علاماتِ القولِ اللغويَّةِ مع مراعاةِ السياقِ الذي جاءَ فيهِ، ويستحيلُ عزلهُ عن الملفوظِ؛ لأنَّهُ يدخلُ ضمنًا في بنيتِهِ الداخليَّة، فهو " شيءٌ يفترضُهُ المتكلِّمُ يسبقُ التفوُّهَ بالكلامِ " (١٩). فالمتكلِّمُ هو مَنْ يلحَظُ هذا الافتراضَ باعتمادِهِ القاعدةَ المعرفيَّةَ المشتركةَ بينَهُ وبينَ مخاطَبِهِ، ولولا هذا الافتراضُ لم يستطعْ أنْ يتكلَّمَ

بنمطٍ لغويٍّ معيَّنٍ أو يختارَ الجملةَ المناسبةَ التي يمكنُ أَنْ تعبِّرَ عن غرضِهِ في سياقٍ ما، وهذا يعني " أنَّ المتكلمَ هو الذي يفترضُ مسبقًا وليس الجملة " .(٢٠)

والافتراضُ المسبقُ يُشيرُ إلى معلوماتٍ ليسَت ظاهرةً على السَّطحِ، ولا توجدُ هناك علاماتٌ صريحةٌ تدلُّ عليها؛ ولذلك تتَّصفُ الافتراضاتُ المسبقةُ " بأنَّها أقلُّ قابليَّةً للإدراكِ وأقلُّ أهميَّةً – ظاهريًّا – وأكثر تبطينًا؛ ممَّا يجعلها محتوياتٍ مضمرةً عن جدارةٍ، ويُشكِّلُ هذا التبطينُ في آنٍ مصدرَ قوَّتها " .(٢١)

يتبيَّنُ ممَّا سبقَ أَنَّ الافتراضَ المسبقَ عنصرٌ تداوليٌّ يعتمدُهُ المتكلّم أساسًا لبناءِ عمليَّةِ التواصلِ؛ إذ إنَّ " المسؤول عن عمليَّةِ الافتراضِ هو المتكلِّمُ " (٢٢)، فالافتراضُ " يولِّدُهُ المتكلِّمُ لا الجملةُ " (٢٣)؛ لأنَّه هو مَن يصنعُ الخطابَ ويختارُ الصيغةَ المناسبةَ له، ومِن هنا يُعدُّ الافتراضُ الموجِّهَ الحقيقيَّ في اختيارِ البنياتِ اللغويَّةِ المناسبةِ للسياقاتِ المقاميَّةِ المختلفةِ؛ لأنّهُ يُمثِّلُ القاعدةَ المعرفيَّةَ المشتركةَ بين المتخاطبينِ؛ لذلك كانَ ضرورةً لا غنى عنها لنجاحِ العمليَّةِ التواصليَّةِ.

فالعمليَّةُ التواصليَّةُ تعتمدُ على مجموعةٍ من الحواراتِ السابقةِ المتسلسةِ التي تلتقي في الموضوعِ العامِ الذي بدأ به المتكلِّمُ الأوَّلُ وتحكمُها توقُّعاتُ المشاركينَ فيها، " إذ يوجد متكلِّمٌ واحدٌ يتكلَّمُ في وقتٍ واحدٍ وينتظرُ المتكلِّمونَ دورَهم للبدء بالحديثِ، وكلُّ دورٍ يأخذُ استجابةً مناسبةً للدورِ الذي سبقَهُ. ولأنَّ المشاركينَ بالمحادثةِ يتوقَّعونَ أنَّ محدِّداتِ النظامِ سيتمُّ الالتزامَ بها، ولأنَّهم يفترضونَ أنَّ شركاءَهم في المحادثةِ يتوقَّعونَ ذلك أيضًا؛ فإنَّهم يلتزمونَ بالمحدِّداتِ بشكلٍ عامٍ، وبالدرجةِ نفسِها من الأهميَّةِ؛ فإنَّ المُتحادثينَ يعتمدونَ على تلكَ التوقُّعاتِ عندما يفسِّرونَ ما يقولونَهُ لبعضهم.(٢٤) "

إنَّ التواصلَ لا يمكنُ أَنْ يتحققَ إلَّا إذا كانَ معتمدًا على المعارفِ المشتركةِ بينَ أطرافِهِ، فوجودُ مثل هذه المشتركاتِ يعدُّ ضرورةً للتواصلِ الناجحِ؛ لذا عُدَّ الافتراضُ المُسبقُ من المبادئِ الأساسيَّةِ في كلِّ عمليَّةِ تواصلٍ، ولا يمكنُ أَنْ تتمَّ هذهِ العمليَّةُ إلَّا بالاشتراكِ بين معارفِ المتكلِّمِ والمخاطَبِ أو التقاربِ بينهما؛ لأنَّ جهلَ المخاطَبِ بما يتحدَّثُ عنه المتكلِّمُ سيؤدِّي إلى إيقافِ التواصلِ أو فشلِهِ، فالمتكلِّمُ يُدركُ أنَّ مُستَمِعَهُ يعتمد على الافتراضاتِ المُسبَقةِ في محاولتِهِ فهمَ ما يقولُهُ له، وهذا يدعمُ " الرأي القائل بأنَّ سلوكَ المُستمِعينَ يُوحي بأنَّهم يقبلونَ افتراضاتِ المتكلِّمينَ " .(٢٥)

فالأفرادُ المتخاطبونَ ينطلقونَ مِن معطياتٍ أساسيَّةٍ معترفٍ بها، وهي تمثِّلُ المعلوماتِ غيرَ المصرِّحِ بها التي تحملُها بنيةُ الملفوظِ الذي توجدُ فيهِ بصورة جوهريّة؛ لذا يرى التداوليُّونَ أنَّ الافتراضَ المسبقَ هو: " شيءٌ يفترضُهُ المتكلِّمُ يسبقُ التفوَّهَ بالكلامِ " (٢٦)؛ لأنَّ أيَّ تواصل لغويّ لا بدَّ أنْ ينطلقَ من معارفَ مشتركةٍ بينَ المتخاطِبينَ قبل إنشاءِ الخطابِ بينهما، فإذا فُقدتِ المعرفةُ المشتركةُ انعدمتِ الفائدةُ المرجوَّةُ من الخطابِ، وأخفقَ المتلقِّي في فهمِ مقصودِ مخاطِبه، إذ " تساعدُ الافتراضاتُ السبقيَّةُ السامعينَ على حصرِ المعاني المحتملةِ التي تولِّدها الجملةُ الغامضةُ أصلًا، وبذلك يقتربونَ أكثرَ من المعنى الحقيقيِّ الذي يقصدُهُ المتكلِّمُ عندما ينطقُ تلك الجملةَ. ويستنبطُ السامعونَ تلكَ الافتراضاتِ السبقيَّةَ من الأجزاءِ الأوليَّةَ من المحادثةِ، ومن معرفتِهم بالمتحدِّثِ من خلفيَّتِهِ، ومِن خصائصِ السياقِ والموقفِ، ومِن نوعِ أو إطار اللقاءِ التواصليِّ الذي يحصلُ فيه الحديثُ. إذا أخذنا متحدِّثينِ اثنينِ مُنهمكينِ في حديثٍ وجهًا لوجهٍ فإنَّ خطابَهما المتراكمَ عند تلكَ النقطةِ ومحيطَهما المفهومَ لديهما بشكلٍ مشتركٍ والمعلوماتِ التي يعرفُها كلٌّ منهما أو يفترضُ أنَّ شريكَهُ قد جاء بها إلى اللقاءِ؛ هذهِ كلُّها توفِّرُ فهمًا مفترضًا مُسبقًا في أثناءِ تشكيلِ العبارةِ التاليةِ، ومِن غيرها قد لا يصبحُ مِن السهلِ اكتشافُ المعنى المناسبِ لتلك العبارةِ " .(٢٧)

فمن دونِ هذهِ الافتراضاتِ يصعبُ تعيينُ المعنى المقصودِ للنصِّ، إذ " يوجدُ لكثيرٍ مِن التعبيراتِ معانٍ افتراضيَّةٌ، ولكنَّ المعنى المقصودَ هو معنى واحدٌ يُقدِّمُهُ النصُّ مِن بينِ هذه المعاني. وإذا لم يتَّضح المعنى المقصودُ بالمرَّةِ فإنَّنا سنكونُ إزاءَ حالةٍ مِن حالاتِ عدمِ التعيينِ، ونستطيعُ أنْ نصفَ تلكَ الحالةَ بالغموضِ على أساسِ أنَّ المعنى هنا غيرُ مقصودٍ، ويُسمِّي البعضُ هذه الحالةَ بتعدُّدِ المعنى " (٢٨). ولذلك كانت هناك حاجةٌ لربطِ العلاقةِ بينَ المتكلِّمِ والمخاطَبِ والمعرفةِ المشتركةِ بينهما من أجلِ الوصولِ إلي المعنى المطلوبِ؛ " فكلُّ عمليَّةِ خطابٍ تُنتَجُ بينَ طرفينِ أساسيَّينِ هما المتكلِّم والمخاطَب، فالمتكلِّمُ يُعبِّرُ عمَّا في فكرِهِ مِن معانٍ بلغتِهِ المهيَّأة لذلك، ويحاولُ أنْ يسلكَ السُّبلَ الكفيلةَ بإيصالِ ما يريدُ إلى السَّامعِ، وهذا يقتضي أَنْ تكونَ العلاقةُ بينَ المتكلِّمِ والسَّامعِ ذاتَ ملامحَ واضحةٍ، ومِن أجل هذا يُراعي المتكلِّمُ كلَّ ما مِن شأنِهِ تحقيقُ ذلك " .(٢٩)

وممَّا تقدمَ يمكنُ القولُ: إنَّ الافتراضَ المسبقَ هو آليةٌ تداوليَّةٌ تُعنى بدراسةِ ما يتعلَّقُ بالجوانبِ الخفيَّةِ والضمنيَّةِ من قوانينِ الخطابِ الذي يتمُّ بينَ المرسلِ والمتلقِّي، وهذه الجوانبُ

الخفيَّةُ تتمثَّلُ بالمعارفِ المشتركةِ والإدراكِ المتبادَلِ لموضوعِ الخطابِ، وخصائصِ الموقفِ في لحظةِ التخاطبِ. فهذهِ الافتراضاتُ لها فوائدُ كثيرةٌ لا يمكنُ الاستغناءُ عنها، منها : " أولًا، إنَّها تشكِّلُ بالنسبةِ إلى الخطابِ نوعًا من أنواعِ قواعدِ البناءِ التي تُبنَى عليها المحتوياتُ المُقرَّرةُ. وثانيًا، إنَّها تؤمِّنُ بفضلِ الغطاءِ الافتراضيِّ تماسكَ الخطابِ وإطنابَهُ الداخليَّينِ، في حين تتكفَّلُ المحتوياتُ المقرَّرةُ بتدرُّجِهِ. وثالثًا، إنَّها تُكوِّنُ على مستوى تفاعليٍّ أوسعَ نوعًا من اللحمةِ الاجتماعيَّةِ، أي منطقةً من التوافقِ بين المُتكلِّمينَ المُتفاعِلينَ " .[٣٠]

علاقة الافتراض المسبق بالدرس النحويّ :

إنَّ النحوَ العربيَّ قد جمعَ إلى حدٍّ كبيرٍ بينَ الشكلِ والمعنى، فلم تكنْ دراستُهُ قائمةً على ضبطِ أواخرِ الكلماتِ التي تتألَّفُ منها الجملةُ تبعًا لقوانينِ الإعرابِ فحسب، بل تعدَّت إلى بيانِ أغراضِ المُتكلِّمِ ومراعاةِ المخاطَبِ في تأليفِ الجُمَلِ وما يجبُ أنْ تكونَ عليهِ الكلماتُ في الجملةِ .[٣١]

فالمعنى يمثِّلُ النَّتيجةَ المرجُوَّةَ مِنْ كلِّ خطابٍ، وهو خُلاصةُ ما يَودُّ المُرسِلُ أَنْ ينقلَهُ إلى المُتلقِّي، ولا يتحقَّقُ هذا المعنى مِنَ اللَّفظِ فقط؛ لأَنَّ اللّفظَ وحدَهُ " قد لا يكونُ قادرًا على تقديمِ المعنى الإجماليِّ أو المُحدَّدِ للرِّسالةِ، بمعنى أَنَّ الألفاظَ قد تُتيحُ عِدَّةَ خياراتٍ للرِّسالةِ الواحدةِ، لكنَّ السِّياقَ الذي يحكمُ مُجرياتِ الرِّسالةِ ويتحكَّمُ في مُعطياتِها وبواعثِها ومُنطلقاتِها وأَهدافِها يُحدِّدُ طبيعةَ هذا المعنى ويَتحكَّمُ في إقصاءِ الاحتمالاتِ الأخرى عَنْ طريقِ دعمِ المُقْتَرَح الأكثرِ بروزًا وحضورًا " .[٣٢]

ومن هنا لم تقتصرْ عنايةُ النحويِّينِ على الألفاظِ، بل تعدَّت إلى المعاني أيضًا؛ إذ " انَّ المعنى كامنٌ في البنيةِ العميقةِ، ومرتبطٌ بها ارتباطًا وثيقًا؛ ولذلك اعتنى النحاةُ بدراسةِ البنيةِ العميقةِ ومحاولةِ معرفتِها ... لأنَّ اللفظَ قد يكونُ واحدًا وتتعدَّدُ معانيه ... " .[٣٣]

إنَّ الافتراضَ كاشفٌ تداوليٌّ قادرٌ على استلالِ المعاني المُضمَرةِ من التراكيبِ المكوِّنةِ للخطابِ، فبعضُ الجملِ تحتملُ أكثرَ مِن وجهٍ نحويٍّ، وهذا ما يعطي مساحةً واسعةً من الحريَّةِ لمنشئِ الكلام في أنْ يختارَ تركيبًا معيَّنًا في سياقٍ ما، ليدلَّ على معنى آخرَ غيرِ الذي يدلُّ عليه ظاهرُ التركيب، فـ " إذا كانَ هناك تركيبٌ عميقٌ ما فإنَّهُ يجبُ أَنْ يكونَ هناكَ تركيبٌ أعمقُ. وهذا التركيبُ الأعمقُ يجبُ أَنْ يكونَ تركيبًا دلاليًّا بالضرورةِ، وليس تركيبًا نحويًّا " [٣٤]. فلم يكن النحوُ قواعدَ صمَّاءَ فارغةً من المعنى ولا قوالبَ جامدةً بعيدةً عن

الاستعمالِ، بل كانَ وسيلةً يوصِلُ بها المتكلِّمُ رسالةً صحيحةً مفهومةً للمخاطَبِ، وكان هذا الفهمُ مستقرًّا في أذهانِ النحويِّينَ، " فلعلَّ مِن مظاهرِ العبقريَّةِ عند بعضِهم أنَّهم لم يفهموا مِن اللغةِ أنَّها منظومةٌ من القواعدِ المجرَّدةِ فحسبُ، وإنَّما فهموا منها أيضًا أنَّها لفظٌ معيَّنٌ يؤدِّيه متكلِّمٌ معيَّنٌ في مقامٍ معيَّنٍ لأداءِ غرضٍ تواصليٍّ إبلاغيٍّ معيَّنٍ، ولذلك جعلوا مِن أهدافِ الدراسةِ النحويَّةِ إفادةَ المخاطَبِ معنى الخِطابِ، وايصالَ رسالةٍ إبلاغيَّةٍ إليه " .[٣٥]

ومن هنا نستطيعُ أن نفهمَ أنْ " ليسَ الوصفُ النحويُّ جامدًا أَصمَّ خاليًا من الدلالةِ؛ إذ إنَّ الوصفَ النحويَّ وصفٌ للعلاقاتِ التي تربطُ عناصرَ الجملةِ الواحدةِ بعضِها بالبعضِ الآخرِ، والعلاقةُ التي تصفُها القواعدُ النحويَّةُ هي نفسُها مُستمَدَّةٌ مِن أمرين: أحدهما لغويٌّ يحكمُهُ وضعُ الكلماتِ بطريقةٍ معيَّنةٍ وبصيغةٍ معيَّنةٍ في كتلٍ صوتيَّةٍ خاصَّةٍ. والآخر عقليٌّ وهو المفهومُ المُترتِّبُ على الوضعِ السابقِ مِن حيثُ ارتباطُ كلِّ هيئةٍ تركيبيَّةٍ بدلالةٍ وضعيَّةٍ معيَّنةٍ " [٣٦]. ولا يمكنُ الاستغناءُ عن السياقِ الخارجيِّ من أجلِ فهمِ المعنى المقصودِ، إذ " إنَّ معرفةَ قواعدِ اللغةِ ومعاني مفرداتها لا تُسعفُ وحدَها في فهمِ التعبيراتِ اللغويَّةِ المستخدمةِ؛ لأنَّ المُتكلِّمينَ لا يتقيَّدونَ بحرفيَّةِ اللغةِ في كثيرٍ مِن الأحيانِ، وهو ما يجعلُ المُخاطَبَ في حاجةٍ إلى عواملَ عديدةٍ أخرى تساعدُهُ على فهمِ حديثِ المتكلِّمِ، منها السياقُ الثقافيُّ والاجتماعيُّ، وجملةُ الاستنتاجاتِ التي يهتدي إليها منطقيًّا أو عرفيًّا عن طريقِ القرائن، ومِن هنا ينبغي التفريقُ بينَ المعنى اللغويِّ والمعنى المقصودِ؛ فالمعنى اللغويُّ هو المعنى المفهومُ مِن طريقِ اللغةِ وحدَها، والمعنى المقصودُ هو المفهومُ من القولةِ المستخدمةِ في ظلِّ عناصرِ المساقِ " [٣٧].

ولمَّا كانت المعاني كثيرةً والألفاظُ محدودةً كانَ مِنَ الغالبِ أَنْ تلتبسَ المعاني بعضُها ببعضٍ؛ لذا وجَبَ على مُستَعْمِلِ اللُّغةِ أَنْ يَتَّبعَ سُبلًا تقي المعانيَ مِنَ الخلطِ والإبهامِ؛ لأنَّ اللُّغةَ تقومُ على الإبانَةِ؛ لذا ينبغي " النَّظرُ إلى اللُّغةِ على أساسِ أنَّها تتأثَّرُ في صياغةِ المعنى بتكاتفِ العناصرِ الدَّاخليَّةِ والخارجيَّةِ، فهي كائنٌ اجتماعيٌّ يتأثَّرُ بالمتغيِّراتِ النَّفسيَّةِ والاجتماعيَّة للأفرادِ والجماعاتِ، لذا فللخروجِ بمعنًى ما لا بُدَّ مِن تَقصِّي كلِّ جوانبِ الظَّاهرةِ اللُّغويَّةِ للحكمِ عليها، وإبرازِ المعنى الذي تُشكِّلُهُ تلك الظَّاهرةُ بمعطياتِها الداخليَّةِ: السِّياقِ اللُّغويِّ أو سياقِ التَّلفُّظِ، والمُعطَياتِ الخَارجيَّةِ: سياقِ الموقفِ أو سياقِ الحالِ " .[٣٨]

ولذلكَ كانت دراسةُ التَّراكيبِ اللُّغويَّةِ بمعزلٍ عَنْ مُحيطِها الخارجيِّ وظُروفِ إنتاجِها لا يُحقِّقُ أهدافَ التَّواصلِ، ولا يفرقُ الأَداءاتِ المختلفةَ عن بعضِها؛ لأنَّ اللُّغةَ واقعٌ اجتماعيٌّ حيٌّ، وأبنيتُها تُحَدَّدُ أوَّلًا على أَساسِ أنَّها علاقاتٌ داخليَّةٌ تتأثَّرُ بما يَكتنفُها مِنْ مُؤثِّراتٍ خَارجيَّةٍ، ثُمَّ على أَساسِ أنَّها وسيلةٌ للتَّواصلِ (٣٩)؛ ولذلك كانَ مِنَ الضَّرورةِ التَّعرُّفُ إلى القرائنِ الخارجةِ عَنِ اللُّغةِ مِنْ أَجلِ الوصولِ إلى المعاني التي قصَدَ المُتكلِّمُ التَّعبيرَ عنها؛ لـ " أنَّ الخطابَ لا يكونُ إلَّا بين متكلِّمٍ ومخاطَبٍ، ولا يكونُ إلَّا لدواعٍ، ولا يكون إلَّا لمقاصدَ، ولا يكون إلَّا في إطارٍ زمانيٍّ ومكانيٍّ وشروطٍ تواصليَّةٍ، هي ما نعبِّرُ عنه بعناصرِ السياقِ والمقامِ " .(٤٠)

ويُؤكِّدُ الدُّكتور إبراهيمُ أنيس استحالةَ الوصولِ إلى معنى النَّصِّ مِنْ دونِ الاستعانةِ بالقرائنِ الخارجيَّةِ، إذ يقولُ: " أَليسَ الحوارُ بينَ المُتكلِّمِ والسَّامعِ مُرتبطَ الأجزاءِ يُفسِّرُ بعضُهُ بعضًا ويُعِينُ بعضُهُ على فهمِ البعضِ الآخرِ؟ وألسْنا نستمدُّ الفَهْمَ مِنْ تجارِبنا السَّابقةِ حينًا، ومِنْ سياقِ الكلامِ حينًا آخرَ؟ فأينَ هذا الكلامُ المُستقلُّ بالفَهْمِ الذي لا نستعينُ فيهِ بكلامٍ سبقَهُ ولا بتجاربَ ماضيةٍ ولا بإشاراتِ الأَيدي وتعابيرِ الوجوهِ في كثيرٍ مِنَ الأحيانِ؟ كلُّ ذلك يَجبُ أَنْ يُشترَطَ في الكلامِ لِئلَّا يكونَ لغوًا " .(٤١)

فما يُزوِّدنا به السِّياقُ اللُّغويُّ للنَّصِّ قاصرٌ عن تَحصيلِ المعنى ما لم يَستندْ إلى الظُّروفِ الاجتماعيَّةِ، إذ لا يَنبغي أَنْ ندَّعيَ الوصولَ إلى فَهْمِ المعنى الدَّلاليِّ إلَّا بالكشفِ عن المقامِ الذي قِيلَ فيهِ النَّصُّ، وهل يمكنُ بالمقالِ وحدَهُ أَنْ نفَهْمَ المعنى المقصودَ مِنْ عبارةِ: (زيارةُ الأَصدقاءِ تُسعِدُ النفْسَ)؟ فنحنُ لا نعرفُ مِنْ هذهِ العبارة ما إذا كانَ الأَصدقاءُ زائِرينَ أَمْ مَزورينَ! لكنَّ هذهِ العبارةَ المُلبِسةَ تُصبحُ غيرَ مُلبِسةٍ إذا راعَيْنا المقامَ الذي قِيلَت فيه، والأَدبُ العربيُّ مليءٌ بأَمثالِ هذه العباراتِ المُحتملةِ .(٤٢)

وقد تعاملَ سيبويهِ مع اللُّغةِ بوصفِها شكلًا مِنْ أَشكالِ السُّلوكِ الاجتماعيِّ، فلم يَقتصرْ عندَهُ التحليلُ اللُّغويُّ على عناصرِ اللُّغةِ الدَّاخليَّةِ فحسب، بل نظرَ إلى عناصرِها الخارجيَّةِ مِنْ مواقفَ اجتماعيَّةٍ وحالِ المُتكلَّم وزمانِ التَّكلُّمِ ومكانِهِ، إذ يَصِفُ الدُّكتورُ نهاد الموسى سيبويهِ بأنَّهُ كانَ: " يفزعُ إلى السِّياقِ والمُلابَساتِ الخارجيَّةِ وعناصرِ المقامِ؛ ليرُدَّ ما يعرضُ في بناءِ المادَّةِ اللُّغويَّةِ مِنْ ظواهرَ مختلفةٍ إلى أُصولِ النِّظامِ النَّحويِّ طلبًا للاطِّرادِ المُحْكَمِ ... تَلقانا في الكتابِ أَمثلةٌ كثيرةٌ مِنَ الجمعِ بينَ التَّفسيرِ اللُّغويِّ وملاحَظةِ السِّياقِ؛ وذلك حيثُ نرى سيبويهِ يقفُ إلى تراكيبَ مخصوصةٍ فيردُّها إلى أَنماطٍ لغويَّةٍ مُقرَّرةٍ، ويُقدِّرُ ما يكونُ عَرَضَ لها مِنَ

الوجهةِ اللغويَّةِ الخالصةِ مِنْ حذفٍ أو غيرِهِ وَفْقَ نظريَّةِ العاملِ، ولكنَّه لا يقفُ عندَ ذلك، بل يتَّسعُ في تحليلِ التَّراكيبِ إلى وصفِ المواقفِ الاجتماعيَّةِ التي تُستَعْمَلُ فيها، وما يُلابسُ هذا الاستعمالَ مِنْ حالِ المُخاطَب وحالِ المُتكلِّمِ وموضوعِ الكلامِ " (٤٣). ويَلحَظُ الدُّكتورُ محمَّد حماسة هذا الاتِّساعَ في التَّحليلِ عندَ سيبويهِ اعتمادًا على السِّياقِ الخارجيِّ، إذ يقول: " إذ كانَ يُعوِّلُ على هذا الضَّربِ مِنَ السِّياقِ كثيرًا ... ولذلك يلحظُ قارئُ الكتابِ أنَّ سيبويهِ في مواطنَ كثيرةٍ يُعنَى بوصفِ الموقفِ الذي يجري فيهِ الكلامُ واستعمالَهُ " .(٤٤)

وقد ارتبطَ مفهومُ الافتراضِ المُسبَقِ ارتباطًا واضحًا بالمخاطَبِ، والعنايةُ بالمخاطَبِ وتأكيدُ حضورِهِ في إنتاجِ الكلامِ هو توظيفٌ تداوليٌّ للغةِ؛ لأنَّه يعني الاستعمالَ الواقعيَّ للغةِ بينَ المرسلِ والمتلقِّي، إذ "إنَّ دراسةَ استعمالِ اللغةِ لا تنحصرُ ضمنَ الكينونةِ اللغويَّةِ بمعناها البنيويِّ الضيِّقِ، وإنَّما تتجاوزُها إلى أحوالِ الاستعمالِ في الطبقاتِ المقاميَّةِ المختلفةِ، حسب أغراضِ المتكلِّمينَ وأحوالِ المخاطَبينَ " (٤٥). فالحديثُ عن المخاطَبِ وحاجتِهِ إلى الافتراضِ المُسبَقِ يمثِّلُ فكرةً تداوليَّةً محضةً؛ لأنَّ كلَّ متكلِّمٍ يُراعي في خطابِهِ ما ثبتَ عندَهُ عن ذلك المخاطَبِ "الذي لا يخلو ذهنُهُ مِن بعضِ الافتراضاتِ والمعلوماتِ والتجاربِ السابقةِ، وهذه كلُّها عواملُ تؤثِّرُ في طبيعةِ فهمِهِ للخطابِ " .(٤٦)

إنَّ الافتراضَ عمليَّةٌ تصوُّريَّةٌ تقديريَّةٌ لجأ اليها النحويُّونَ منذ وقتٍ مبكِّرٍ لتقريرِ قواعدِهم وتفسيرِها وتعليلِ أحكامِها، والمتتبِّعُ لتراثِهم يجد أنهم كانوا مُدركينَ لهذا الافتراضِ في دراستِهم للمسائلِ النحويَّةِ المختلفةِ، فكانوا على وعيٍ تامٍّ بأنَّ قصدَ المُنتِج للخطابِ لا يكفي إن لم يكتشفهُ المتلقِّي؛ فالجملةُ تخضعُ للمناسبةِ التي تُقال فيها وللعلاقةِ بينَ أطرافِ الخطابِ.

والمتفحِّصُ لمدوَّناتِ علمائِنا القدامى يجدُ أنَّهم لم يكونوا غافلينَ عن أهميَّةِ هذا الافتراضِ في نجاحِ العمليَّةِ التَّحاوريَّةِ، وإثباتُ وجودِ هذا المفهومِ في تراثنا النحويِّ يؤكِّدُ أصالتَهُ وسبقَهُ في الاعتمادِ على كلِّ ما يُحقِّقُ الفائدةَ المرجوَّةَ من بناءِ الجملةِ في السياقاتِ المختفةِ، " ولا ريبَ أنَّ وضعَ النحوِ العربيِّ في إطارٍ جديدٍ يتقابلُ فيه القديمُ العربيُّ والحديثُ الغربيُّ يُسعِفُ في تجديدِ إحساسِنا بالنحوِ العربيِّ في مفهوماتِهِ ومنطلقاتِهِ وأبعادِهِ بعد طولِ إلف به في لغتِهِ الخاصَّةِ ومصطلحِهِ الخاصِّ ومنهجِهِ الداخليِّ " .(٤٧)

وهذا الوعي المبكِّرُ بأهميَّةِ المعارفِ المشتركةِ في العمليَّةِ التّواصليَّةِ قد تجلَّى بوضوح في فكرِ النحويِّينِ العربِ، حتى غدا مرتكزا أساسيًا يعتمدُونَهُ في توجيهِ دلالاتِ بعضِ الجملِ

والكشفِ عن اللطائفِ التعبيريَّةِ الدقيقةِ المتضمِّنةِ فيها، ونجدُ هذا الأمر واضحًا في تراثِ أبي سعيد السيرافيِّ، إذ كانت أحكامُهُ النَّحويَّةُ تتجاوزُ الجوانبَ الشكليَّةَ للنظامِ اللغويِّ، وتركِّزُ على مقاصدِ الخطابِ ومراعاةِ السياقِ، فكانَ يصفُ الجملةَ في التواصلِ اللغويِّ بكلِّ ما فيهِ من ملابساتٍ تتعلَّقُ بظروفِ الزمانِ والمكانِ والمعتقداتِ المشتركةِ. فلم يقتصر على بيانِ القواعدِ في مجالِ التخطئةِ والتَّصويبِ فحسب. وهذا ما سنبيِّنُهُ في المسائلِ الآتية:

لزوم كون المبتدأ معرفة لافتراض أن يكون معلومًا عند المخاطب :

العلاقةُ بين بابِ الابتداءِ وموضوعِ التعريفِ والتنكيرِ واضحةٌ في قواعدِ النحويِّينَ، فالأصلُ في الكلامِ أَنْ يكونَ المبتدأُ معرفةً؛ لأنَّهُ هو الموضوعُ المتحدَّثُ عنهُ، وهو ما ينبغي أَنْ يكونَ معلومًا عندَ المخاطَبِ.

فقد افترضَ النحويُّونَ أَنَّ أصلَ المبتدأ يجبُ أَنْ يكونَ معرفةً [٤٨]؛ " لأنَّهُ محكومٌ عليه، والحكمُ على الشيءِ لا يكونُ إلَّا بعدَ معرفتهِ " [٤٩]، كي يتمَّ حصولُ الفائدةِ المعنويَّةِ من التركيبِ؛ " لأنَّ النكرةَ مجهولةٌ غالبًا، والحكمُ على المجهولِ لا يفيدُ " [٥٠]؛ فالإخبارُ عن المجهولِ غيرِ المعيَّنِ لا تتحصَّلُ بهِ الفائدةُ، ومِن هنا وجبَ كونُ المسنَدِ إليهِ (المبتدأ) معرفةً.

لذا منعَ علماءُ النحو الابتداءَ بالنكرة، لأنَّها مجهولةٌ، ولم يجوِّزوا الابتداءَ بها إلا بشرطِ الإفادةِ. يقولُ سيبويه (ت١٨٠هـ): " وأحسَنُهُ إذا اجتمعَ نكرةٌ ومعرفةٌ أَنْ يبتدِئَ بالأعرفِ؛ وهو أصلُ الكلامِ. ولو قلتَ: (رجلٌ ذاهبٌ) لم يحسُنْ حتَّى تعرِّفَهُ بشيءٍ ... فأصلُ الابتداءِ للمعرفةِ ... وضَعُفَ الابتداءُ بالنكرةِ " [٥١]، وهذا ما عليه جمهور النحويِّينَ؛ " وإذا اجتمعَ اسمانِ أحدُهما معرفةٌ والآخرُ غيرُ معروفٍ فحقُّ المبتدأ أَنْ يكونَ معروفًا " [٥٢]؛ لأنَّ " الأصل تعريفُ المبتدأ؛ لأنَّهُ المسنَدُ إليهِ، فحقُّهُ أَنْ يكونَ معلومًا؛ لأنَّ الإسنادَ إلى المجهولِ لا يُفيدُ ... فإذا اجتمعَ معرفةٌ ونكرةٌ فالمعرفةُ المبتدأُ والنكرةُ الخبرُ " .[٥٣]

فالمبتدأُ أو ما كانَ أصلُهُ مبتدأً هو ممَّا ينبغي أنْ يكونَ أمرًا معلومًا عندَ المتكلِّمِ والمخاطَبِ، وعليهِ يكونُ الحوارُ بينهما، ليأتي بعدَ ذلك الخبرُ الذي ينتظرُهُ المخاطَبُ، يقولُ سيبويه: " واعلمْ أنَّهُ إذا وقعَ في هذا البابِ نكرةٌ ومعرفةٌ فالذي تشغلُ بهِ كانَ المعرفةُ؛ لأنَّهُ حدُّ الكلامِ؛ لأنَّهما شيءٌ واحدٌ ... إذا قلتَ: (عبدُ اللهِ منطلقٌ)؛ تبتدئُ بالأعرفِ ثُمَّ تذكرُ الخبرَ ... فإذا قلتَ: (كانَ زيدٌ) فقد ابتدأتَ بما هو معروفٌ عندَهُ مثلَهُ عندك فإنَّما ينتظرُ الخبرَ، فإذا قلتَ: (حليمًا) فقد أعلمْتَهُ مثلَ ما علمْتَ ... فإنْ قلتَ: (كانَ حليمٌ أو رجلٌ) فقد بدأتَ بنكرةٍ، ولا

يستقيمُ أنْ تُخبِرَ المخاطَبَ عن المنكورِ، وليسَ هذا بالذي يَنْزِلُ بهِ المخاطَبُ منزلتَكَ في المعرفةِ، فكرهوا أَنْ يقربوا بابَ لبسٍ ... ولا يُبْدَأُ بما يكونُ فيه اللبسُ وهو النكرةُ، ألا ترى أنَّكَ لو قلتَ: (كانَ إنسانٌ حليمًا) أو (كانَ رجلٌ منطلقًا) كنتَ تُلبسُ؛ لأنَّه لا يُستنكَرُ أَنْ يكونَ في الدِّنيا إنسانٌ هكذا، فكرهوا أَنْ يبدؤوا بما فيه اللّبسُ ويجعلوا المعرفةَ خبرًا لِمَا يكونُ فيه هذا اللبسُ " .(٥٤)

فقد وضَّح سيبويهِ أنَّ المبتدأ هو ما ينبغي أن يكونَ معروفًا عندَ المخاطَبِ وأنَّ الخبرَ هو ما ينبغي أنْ يكونَ متوقَّعًا أو منتظرًا عندَهُ ليكتملَ المعنى المقصودُ، فإنْ كانَ المبتدأُ معرفةً لكنَّها ملبسةٌ على المخاطَبِ لجأ المتكلِّمُ إلى وصفِها، وهذا هو المنهجُ الافتراضيُّ الذي بهِ تستقيمُ الجملةُ العربيَّةُ ويُفهَمُ معناها. فإذا قال المتكلِّمُ: (زيدٌ، كانَ زيدٌ) فلا بدَّ مِن أَنْ يأتيَ بخبرِهما؛ لأنَّ المخاطَبَ ينتظرُ ذلك الخبرَ المتوقَّعَ عندَهُ، وإذا قال: (حليمٌ، كانَ حليمًا)، فلا بدَّ مِن ذكرِ صاحبِ الصفةِ لانتظارِ المخاطَبِ وتوقُّعِهِ إيَّاه؛ كي يستقيمَ الكلامُ عندَهُ، ويكونَ الخطابُ قد حقَّقَ الفائدةَ التي تُشْتَرطُ في العمليَّةِ التواصليَّةِ، " فكانَ الأصلُ الذي يُساقُ الكلامُ لأجلِهِ هو عدمُ علمِ المخاطَبِ بهِ، إذ إنَّهُ لو علِمَهُ لَمَا جازَ إخبارُهُ بهِ، فإعلامُ المخاطَبِ بما لا يعلمُ هو الذي يُكسِبُ الكلامَ قيمتَهُ عندَ المخاطَبِ، ويدفعُهُ للعنايةِ به " .(٥٥)

ولا شكَّ في أنَّ معرفةَ المخاطَبِ بالمُخْبَرِ عنهُ (المبتدأ) استوجبَ ترقُّبَ المخاطَبِ لسماعِ أخبارِهِ وما ينبِئُ عَن أحوالِهِ؛ لأنَّ ذلك ممَّا يهمُّهُ ويُثيرُ شغفَهُ، ولو كانَ يجهلُهُ لَمَا انتظرَ سماعَ أخبارِهِ. ومسألةُ اشتراطِ تعريفِ المبتدأ تكرَّرتْ معَ اسم (كان)، فاشترطوا له الشرطَ عينَهُ؛ لأنَّ أصلَه مبتدأٌ قبل دخول (كان) عليه. يقولُ ابن السرَّاج (ت٣١٦هـ): " وحق المبتدأ أن يكون معرفةً أو ما قارب المعرفة من النكرات الموصوفة خاصة ... وإنَّما امتنعَ الابتداءُ بالنكرةِ المفردة المحضةِ لأنَّهُ لا فائدةَ فيه، وما لا فائدةَ فيه فلا معنى للتكلُّم به، ألا ترى أنك لو قلتَ: (رجلٌ قائمٌ أو (رجلٌ عالمٌ) لم يكن في هذا الكلامِ فائدةٌ؛ لأنَّهُ لا يُستَنْكَرُ أَنْ يكون في الناسَ رجلٌ قائمًا أو عالمًا " (٥٦). ويقولُ المبرِّدُ (ت٢٨٥هـ): " اعلمْ أنَّه إذا اجتمعَ في هذا البابِ معرفةٌ ونكرةٌ فالذي يُجْعَلُ اسمَ (كان) المعرفةُ؛ لأنَّ المعنى على ذلك؛ لأنَّه بمنزلةِ الابتداءِ والخبرِ كما وَصَفْتُ لَكَ ... فإذا قُلْتَ: (كَانَ عَبْدُ الله)، فَقَد أَلقَيْتَ إلى السَّامِعِ اسمًا يَعْرِفُهُ، فَهُوَ يَتَوَقَّع ما تُخْبِرُهُ عَنْهُ " (٥٧). ويقولُ الجرجانيُّ (ت٤٧١هـ): " اعلمْ أنَّ أصلَ المبتدأ أَنْ يكونَ معرفةً، وأصلُ الخبرِ أَنْ يكونَ نكرةً، وذلك لأنَّ الغرضَ في الإخباراتِ إفادةُ المخاطَبِ ما ليسَ

عندَهُ وتنزيلُهُ منزلتك في علمِ ذلك الخبرِ، والإخبارُ عن النكرةِ لا فائدةَ فيه . ألا ترى أنَّك لو قلتَ: (رجلٌ قائمٌ) أو (رجلٌ عالمٌ) لم يكُنْ في هذا الكلامِ فائدةٌ؛ لأنَّهُ لا يُسْتَنْكَرُ أَنْ يكونَ رجلٌ قائمًا وعالمًا في الوجود ممَّنْ لا يعرفهُ المخاطَبُ ... فإذا اجتمعَتْ معك معرفةٌ ونكرةٌ فحقُّ المعرفةِ أَنْ تكونَ هي المبتدأَ وأَنْ يكونَ الخبرُ النكرةَ؛ لأنَّك إذا ابتدأْتَ بالاسمِ الذي يعرفُهُ المخاطَبُ كما تعرفُهُ أنتَ فإنَّما ينتظرُ الذي لا يعلمُهُ فإذا قلت (قائمٌ) أو (حكيمٌ) فقد أعلمتَهُ بمثلِ ما علمْتَ مما لم يكن بعلمِهِ حتَّى يشاركَكَ في العلمِ " .(٥٨)

تُبدي هذه النصوص أنَّ المتكلِّمَ يُرسلُ إلى مَنْ يُخاطبُهُ إشارةً تُوقِدُ في ذِهنهِ وَمْضَةَ التوقُّعِ والانتظارِ، وتَجعلُهُ يرغبُ في زيادةِ تفصيلٍ وتوضيحٍ عنْ الاسمِ الذي ذُكِرَ لَهُ؛ لأنَّهُ قد يكون بعيدًا عنهُ أو لأنَّه ينتظرُ سماعَ خبرٍ مُتعلِّقٍ بهِ أو غير ذلك. فإنَّ معرفةَ المتكلِّمِ بفهمِ المخاطَبِ لِمَا سيتحدَّثُ عنهُ جَعَلَهُ يُقدِّمُ بالذكرِ ما يعرفُهُ المخاطَبُ ويشعُرُ بقربهِ من نفسِهِ وانتظارِهِ إلى سماعِ ما يتعلَّقُ بهِ مِن إخبارٍ، فحينَ تُذكَرُ هذهِ الألفاظُ المعروفةُ يتشوَّقُ السامعُ إلى معرفةِ الخبرِ الذي سَوفَ يُسنِدُهُ المتكلِّمُ إليها، وإِنْ لَمْ تَكُنْ هذهِ الألفاظُ معروفةً لدى المُخاطَبِ لَمْ يُبالِ عندَ سماعِهِ لها ولَمْ ينتظرْ أَنْ يُخبَرَ عنها بشيءٍ ما.

وقد وضَّحَ ذلك السيرافيُّ (ت٣٦٨هـ) أيضًا بقولهِ: " وحدُّ الكلامِ أَنْ تُخْبِرَ عَمَّنْ يُعْرَفُ بِمَا لا يُعْرَفُ؛ لأنَّ الفائدةَ هي في أحدِ الاسمينِ، والآخرُ معروفٌ لا فائدةَ فيهِ، والذي فيهِ الفائدةُ هو الخبرُ " (٥٩). وهذا الأمرُ يجري فيما كانَ أصلُهُ مبتدأً وخبرًا أيضًا، وهذا " يعني أنَّ اسمَ (كانَ) وخبرَهُ كالمبتدأ وخبرِهِ في أنَّ الخبرَ فيهما نكرةٌ، والاسمَ معرفةٌ... فإذا قلتَ: (كانَ زيدٌ)، فقد ابتدأتَ بما هو معروفٌ عندَهُ مثلَهُ عندَك. يعني ابتدأْتَ بالاسمِ الذي يعرفُهُ المخاطَبُ كما تعرفُهُ أنتَ، فإنَّما ينتظرُ الخبرَ الذي لا يعلمُهُ وتستفيدُهُ، فإذا قلتَ: (حليمًا) فقد أعلمتَهُ مثل ما علمْتَ ممَّا لم يكن يَعْلَمُ، ولو قلتَ: (كانَ حليمًا) فقد استفادَ وقوعَ حلمٍ لا يُدْرَى لمَنْ هو، فإنَّما ينتظرُ صاحبَهُ، فإذا قلتَ: (زيدٌ) عَلِمَ أنَّ الحلمَ الذي قد استفادَ وقوعَهُ لزيدٍ هذا المعروفِ " (٦٠).

فالمعروفُ الذي استقرَّ معناه عندَ المتكلِّمِ والمخاطَبِ هو ما ينبغي أنْ يكونَ مبتدأً، والمعلومةُ الجديدةُ المتغيِّرةُ هي ما ينبغي أنْ يكونَ خبرًا؛ وهذا يحصلُ في الجملةِ الاسميَّةِ المطلقةِ التي يكونُ المبتدأُ والخبرُ فيها مرفوعينِ؛ " فلا نستطيعُ أَنْ نعتمدَ على الحركةِ الإعرابيَّةِ لتمييزِ المبتدأ منَ الخبرِ، فكلاهما مرفوعٌ، فنعتمدُ عندئذٍ على طريقةِ الثابتِ والمتغيِّر

لتحديدِهما، فالثابتُ هو المبتدأُ والمتغيِّرُ هو الخبرُ "[٦١] . فالمبتدأُ يكونُ ثابتًا والخبرُ متغيِّرًا، فمثلًا الإنسانُ باسمِهِ ثابتٌ لكنَّ صفاتِهِ متغيِّرةٌ مِن حينٍ الى آخرَ، فقد يكونُ قائمًا وفي أحيانٍ أخرى يكون قاعدًا، وقد يكونُ حزينًا وفي أحيانٍ أخرى يكون سعيدًا، وهكذا.

فلا بدَّ من افتراضِ المتكلِّمِ أنَّ المبتدأَ معلومٌ عندَ المخاطَبِ لتكونَ الجملةُ ذاتَ فائدةٍ، إذ " يقتضي الإسنادُ إلى المبتدأ – أي نسبة الحكم إليه – أنْ يكونَ أمرًا معيَّنًا محدَّدًا معروفًا بينَ المتكلِّمِ – أو الكاتب – والمتلقِّي، ذلك أنَّهُ إذا كانَ مجهولًا لم يُفِد التركيبُ شيئًا ذا بال. لذلك يُوجِبُ النحويُّونَ كونَ المبتدأ معرفةً، ولا يُجيزونَ وقوعَهُ نكرةً إلا بمسوِّغٍ مِن المسوِّغاتِ التي تدور كلُّها حولَ تحقيقِ الإفادةِ مِن التعبيرِ بالنكرةِ؛ إمَّا لأنها قد تحدَّدت نوعًا ما مِن التَّحديدِ، أو لأنَّهُ قد قُصِدَ منها العمومُ " .[٦٢]

فمراعاةُ هذا الرابطِ المشتركِ بينَ أطرافِ العمليَّةِ التواصليَّةِ هو الذي يضمَنُ نجاحَها، فالمتكلِّمُ ينبغي أَنْ يبدأَ كلامَهُ بما هو معروفٌ عند المخاطَبِ كما هو معروفٌ عندَهُ، ليؤسِّسَ المحورَ الذي سيكونُ الكلامُ متعلِّقًا بهِ، ثُمَّ يخبرُ عنهُ بخبرٍ جديدٍ ينتظرُهُ المخاطَبُ لكنَّهُ لا يعلمُهُ، فلو قالَ المتكلم: (زيدٌ) أو (كانَ زيدٌ) فقد ابتدأَ بشخصٍ معروفٍ عندَهُ وهو يعلمُ أنَّهُ معروفٌ عند المخاطَبِ أيضًا، وبعد ذلك ينتظرُ المخاطَبُ ما يريدُ المتكلِّمُ إخبارَهُ عنهُ، فيقول المتكلِّمُ: (حليمٌ) أو (حليمًا)؛ لتتحقَّقَ الفائدةُ المطلوبةُ. يقول ابنُ السرَّاج: " الاسمُ الذي هو خبرُ المبتدأ هو الذي يستفيدُهُ السامعُ ويصيرُ به المبتدأُ كلامًا " [٦٣]،

ويقولُ المُبرِّدُ في باب الابتداءِ عن فائدةِ الخبرِ: " فالابتداءُ نحو قولِك: (زيدٌ)، فإذا ذكَرْتَهُ فإنَّما تذكرُهُ للسَّامعِ؛ ليتوقَّعَ ما تُخبرُه به عنه، فإذا قلتَ:)منطلقٌ) أو ما أشبهَهُ صحَّ معنى الكلام، وكانت الفائدةُ للسَّامع في الخَبر؛ لأنَّهُ قد كانَ يعرفُ زيدًا كما تعرفُهُ، ولولا ذلك لم تقُلْ لهُ (زيدٌ)، ولكنْتَ قائلًا: رجلٌ يُقالُ له زيدٌ، فلمَّا كانَ يعرفُ زيدًا، ويجهلُ ما تُخْبِرُهُ بهِ عنه أفدْتَهُ الخبرَ، فصحَّ الكلامُ ... فأمَّا المبتدأُ فلا يكونُ إلا معرفةً أو ما قاربَ المعرفةَ مِن النكراتِ. ألا ترى أنَّك لو قلتَ: (رجلٌ قائمٌ) أو (رجلٌ ظريفٌ) لم تفد السامعَ شيئًا؛ لأنَّ هذا لا يُستَنْكَرُ أَنْ يكونَ مثلُهُ كثيرًا ... " .[٦٤]

فإذا بدأ المتكلِّمُ بالنكرةِ كانَ هذا كلامًا غيرَ مستقيمٍ؛ لأنَّهُ لو ابتدأَ بمجهولٍ لانتفَتِ الفائدةُ من الكلامِ، وفي ذلك يقولُ السيرافيُّ: " يعني أنَّ ابتداءَك بالنكرةِ لِتُحدِّثَ عنها غيرُ مستقيمٍ؛ لأنَّ المخاطَبَ ليسَ يُنزَّلُ منزلتَكَ في معرفتِها. وحكمُ الخطابِ المفهومِ أَنْ يساويَ المخاطَبُ

المتكلِّمَ في معرفةِ ما خبَّرَهُ بهِ، فإذا قالَ: (كانَ زيدٌ عالمًا) فقد كانَ المخاطَبُ عالمًا بزيدٍ مِن قبلُ، وقد عَرَفَ عِلْمَهُ الآن؛ لإخبار المتكلِّمِ إيَّاهُ، فقد ساواه في الأمرينِ جميعًا، وإذا قال: (كانَ عالِمٌ زيدًا)، فـ (عالِمٌ) منكورٌ لا يعرفهُ المخاطَبُ، ولم يجعلْهُ خبرًا فيفيده، وقد قدَّمْنَا أَنَّ الأسماءَ لا تُسْتَفادُ، فمعرفةُ المخاطَبِ بـ (عالِم) غير واقعةٍ، فلم يساوِ المخاطَبُ المتكلِّمَ إذن؛ لأنَّ المنكورَ في الإخبارِ لا يعرفُهُ المخاطَبُ، وإنْ كانَ المتكلِّمُ قد رآهُ وعرفَهُ " .(٦٥)

فالابتداءُ بالنكرةِ يؤدِّي إلى اللَّبسِ على المخاطَبِ؛ لأنَّ الإخبارَ عن النكرةِ لا فائدةَ فيهِ، فلا يُخْبَرُ عنها بشيءٍ، إذ لا يُنْكَرُ وجودُ شخصٍ يحملُ صفةً ما، وبذلك لا تحقَّقُ الفائدةُ المرجوَّةُ من الإخبارِ بالنسبةِ له، وعندئذٍ يبقى الخبرُ مبهمًا لا يخصُّ شخصًا معروفًا لدى المخاطَبِ؛ " إذ إنَّ الجهلَ التامَّ بمكوِّناتِ الخطابِ يصرفُ المتلقِّيَ عنه، فيكونُ عدمُ علمِ المخاطَبِ بما يتكلَّمُ بهِ المخاطِبُ هو الأصلَ في إنتاجِ الخطابِ، لكنَّ علمَهُ بمَنْ أو بما يتعلَّقُ به الخطابُ هو الذي يجعلُ للخطابِ كبيرَ فائدةٍ، ويوجِّهُ عنايةَ المخاطَبِ نحوَهُ، فيكونُ التعويلُ في ثنايا الخطابِ نفسِهِ على علمِ المخاطَبِ، ولذا يتأسَّسُ الخطابُ عليهِ .(٦٦) "

يتبيَّنُ ممَّا تقدَّم أنَّ ما لا يعرفُهُ المخاطَبُ لا يمكنُ الابتداءُ به؛ لأنَّ المبتدأَ هو المعلومةُ المشتركةُ بينَ المتكلِّمِ والمخاطَبِ قبل البدء بالكلامِ، وتبيَّنَ ذلكَ من قولِ السيرافيِّ: (فقد كانَ المخاطَبُ عالمًا بزيدٍ من قبل)، ولذلك حكمَ على عدمِ استقامةِ الكلامِ المبدوءِ بالنكرةِ؛ لأنَّهُ مجهولٌ عندَ المخاطَبِ، وأَمَّا الخبرُ فهو المعلومةُ الجديدةُ التي يقدِّمُها المتكلِّمُ وقد كانَ المخاطَبُ جاهلًا بها ثمَّ علِمَ بها، وبذلكَ يتساوى المخاطَبُ مع المتكلِّم في المعلومتَينِ المشتركةِ مسبقًا (المبتدأ) والجديدةِ (الخبر)؛ لتحصلَ الفائدةُ من الجملةِ، وهذا معنى قوله: (فقد ساواه في الأمرين جميعًا). فـ " الخبرُ مناطُ الفائدة، ومعنى ذلك أنَّه لا بدَّ مِن أَنْ يُضيفَ ما مِن شأنِهِ أَنْ يكونَ مجهولًا، وهو بذلك عكسُ المبتدأ، فإذا كانَ المبتدأُ لا بدَّ أَنْ يكونَ معلومًا أو محدَّدًا بحكمِ كونِهِ محكومًا عليه، والحكمُ على غيرِ معيَّنٍ لا يفيدُ؛ فإنَّ الأصلَ في الخبرِ أَنْ يكونَ مجهولًا؛ لأنَّ القصدَ مِن الكلام إعلامُ السامعِ ما يحتملُ أَنْ يجهلَهُ، إذ لو كانَ الخبرُ معلومًا – كالأحكامِ الشائعةِ ونحوها من التراكيبِ اللغويَّةِ التي من قبيل: الماءُ سائلٌ والثلجُ باردٌ والليلُ مظلمٌ والنهارُ مضيءٌ – لكانَ ذكرَهُ مِن قبيلِ تحصيلِ الحاصل. وهكذا يكونُ الأصلُ الجهلَ بالخبر، لا لأنَّهُ مجهولٌ في ذاتِهِ، بل لأنَّهُ قد جُهِلَتْ نسبتُهُ إلى المبتدأ بعينِهِ، إذ لو كانَ

مجهولًا في ذاته لَمَا أفاد شيئًا، إذ الحكمُ بالمجهولِ – كالحكمِ على مجهولٍ – لا يفيد شيئًا " (٦٧).

وقد أشارَ البلاغيُّونَ إِلَى أنَّ الأَصْلَ فِي المُسْنَد إليه –المحكوم له– أَنْ يكونَ معرفةً معلومًا لدى المتكلِّمِ والمتلقِّي عَلَى السّواء، إذ إنَّهُ يعسرُ عَلَى النَّفسِ أَنْ تتصوَّرَ إثباتَ حكمٍ لشيءٍ مجهولٍ مُبهَمٍ؛ لأنَّهُ لا يمكنُ أَنْ تحكَمَ عَلَى شيءٍ بشيءٍ ما مِن دون معرفة سابقةٍ به. يقولُ عبدُ القاهر الجرجانيُّ: " فالمبتدأُ لم يكُنْ مبتدأً لأنَّهُ منطوقٌ بهِ أوَّلًا، ولا كانَ الخبرُ خبرًا لأنَّهُ مذكورٌ بعدَ المبتدأ، بل كانَ المبتدأُ مبتدأً؛ لأنَّهُ مُسْنَدٌ إليهِ ومثبَّتٌ له المعنى، والخبرُ خبرًا؛ لأنَّهُ مُسْنَدٌ ومثبَّتٌ بهِ المعنى. تفسيرُ ذلك أنَّكَ إذا قلتَ: (زيدٌ منطلقٌ) فقد أثبتَّ الانطلاقَ لزيدٍ وأسندْتَهُ إليهِ، فـ (زيدٌ) مُثبَتٌ لهُ، و (منطلقٌ) مُثْبَتٌ بهِ "(٦٨). فقولنا (زيد) يعرفُ السامعُ زيدًا ولكنَّه لا يعلمُ ما بزيدٍ، فتنشأُ في ذهنِهِ عدةُ أفكارٍ متعلقةٍ به إلى أَنْ يضمَّ المتكلِّمُ لفظةً أُخرى معهُ فيقول مثلًا: (زيدٌ منطلقٌ)، فهنا قد ثبتَتْ للسامعِ فكرةٌ واحدةٌ، وزالت عنه الأفكارُ الأخرى التي كانت في ذهنه .

ويقول السكاكيُّ (ت٦١٦هـ): " وأمَّا الحالة التي تقتضي تعرُّفَهُ فهي إذا كان المقصودُ من الكلامِ إفادةَ السامعِ فائدةً يُعتَدُّ بمثلِها، والسببُ في ذلك هو أَنَّ فائدةَ الخبرِ لمَّا كانت هي الحكمَ أو لازمَهُ كما عرفْتَ في أوَّلِ قانونِ الخبر، ولازم الحكم وهو أنك تعلمُ الحكمَ أيضًا، ولا شبهةَ أنَّ احتمالَ تحقُّقِ الحكمِ متى كانَ أبعدَ كانَتِ الفائدةُ فِي تعريفِهِ أقوى، ومتى كَانَ أقربَ كانَت أضعفَ، وبعد تحقُّقِ الحكمِ بحسبِ تخصيصِ المُسْنَدِ إليهِ، والمُسْنَدُ كلَّما ازدادَ تخصُّصًا ازدادَ الحكم بعدًا، وكلَّما ازدادَ عمومًا ازدادَ الحكمُ قربًا، وإنْ شئْتَ فاعتبر حالَ الحكمِ فِي قولِنا: (شيءٌ ما موجودٌ) وفي قولنا: (فلانٌ بنُ فلانٍ حافظٌ للتوراة والإنجيل)، يتضُّح لك ما ذكرت " (٦٩).

وأمَّا لو جاءَ المبتدأُ والخبرُ معرفتينِ فهناك أكثرُ من رأيٍ في تمييزهما، فقيلَ: إنَّ المبتدأَ هو الأوَّلُ والثاني هو الخبرُ، وقيلَ إن المبتدأ ما كانَ أعرفَ من الخبرِ، وقيلَ: أنت بالخيار أيّهما شئت اجعله مبتدأً، وقيلَ: المعلومُ عندَ المخاطبِ مبتدأٌ والمجهولُ خبرٌ، وقيلَ: الأعمّ هو الخبر، وقيلَ: الاسم مُتعيِّنٌ للابتداءِ والوصفُ مُتعيِّنٌ للخبرِ (٧٠). إلَّا أَنَّ الرأيَ المناسبَ والأكثرَ قبولًا هو الرأي الذي يقولُ: إنَّ المعلومَ عند المخاطَبِ هو المبتدأُ، والمجهولَ الخبرُ؛ لأنَّ الخبرَ

هو الذي تحصلُ بهِ الفائدةُ، فلا بدَّ من أَنْ يجهلَهُ المخاطَبُ؛ لينتفع بذكره ، " فإنْ كانَ يعرفُهما مجتمعينِ لم يكن في الإخبارِ فائدةٌ " .(٧١)

إنَّ الافتراضَ المسبقَ يعني وجودَ معلوماتٍ مشتركةٍ بينَ أطرافِ العمليَّةِ التواصليَّةِ يقومُ المتكلِّمُ بتقديمها للمخاطَبِ مفترضًا مسبقًا وجودَها لديهِ، لكي تتحقَّقَ الفائدةُ من العمليَّةِ التواصليَّةِ بينهما، ولذلك كان الرأي الأصحُّ " أنَّ المبتدأَ ما كان معلومًا عند المخاطَبِ، والمجهول هو الخبر. فتأتي بالأعرفِ الذي يعلمُهُ المخاطَبُ فتجعلُهُ مبتدأً ثمَّ تأتي بالمجهولِ عندَهُ فتجعلُهُ خبرًا عن المبتدأ. وذلك نحو أَنْ يعرفَ المخاطَبُ زيدًا ولكنَّهُ يجهلُ أنَّهُ أخوكَ وأردْتَ أَنْ تعرِّفَهُ بأنَّهُ أخوك قلتَ له: (زيدٌ أخي). وإذا عرفَ أنَّ لك أخًا، وعرف زيدًا ولكنَّهُ يجهلُ أنَّهُ أخوك، وأردْتَ أَنْ تعلمَهُ بأنَّ أخاك هو زيدٌ قلتَ له: (أخي زيدٌ)، فكأنَّ الأولى جوابٌ عن سؤال: مَن زيدٌ؟ والثاني جوابٌ عن سؤال: مَنْ أخوك؟ ونحو هذا قولك: (زيدٌ القائمُ) و (القائمُ زيدٌ)، فإذا رأى شخصٌ ما رجلًا قائمًا ولكنَّهُ يجهلُ أنَّهُ زيدٌ وهو يعرفُ زيدًا في الأصلِ، فأردْتَ أَنْ تعرِّفَهُ بأنَّ القائمَ هو زيدٌ قلتَ له: (القائمُ زيدٌ)، وإذا كانَ لا يعرفُ زيدًا في الأصلِ فأردْتَ أَنْ تعرِّفَهُ له بأنَّهُ هو القائمُ قلتَ له: (زيدٌ القائمُ) " .(٧٢)

ومن هنا ندركُ أنَّ المعلومةَ المشتركةَ مسبقًا بينَ المتكلِّمِ والمخاطَبِ في تعيينِ المبتدأ هي التي تجعلُ الجملةَ مستقيمةً دلاليًّا، وهذا يقتضي أنْ يكونُ المبتدأ معرفةً، وكانَ لاستحضارِ هذهِ المشتركاتِ أثرٌ كبيرٌ في تحقيقِ الفائدةِ المطلوبةِ من الجملةِ.

تقديم المفعول به أو الفاعل لافتراض اهتمام السامعين وانتظارهم :

إنَّ كلَّ لغةٍ تخضعُ لنظامٍ معيَّنٍ في ترتيبِ كلماتِها، وتلتزمُ بهِ في بناءِ الجملِ وتكوينِ العباراتِ، وإنْ حصلَ هناك تقديمٌ أو تأخيرٌ فإنَّه لا يردُ اعتباطًا، فالمتكلِّمُ يقدِّمُ ويؤخِّرُ؛ ليُظهرَ معنى مقصودًا في نفسِهِ لا يمكنُ أَنْ يظهرَ لو جاءَ الكلامُ بحسبِ الترتيبِ المعتادِ في اللغةِ.

وأشارَ عبدُ القاهر الجرجانيُّ إلى أهميَّةِ التقديمِ بقوله: " هو بابٌ كثيرُ الفوائدِ، جمُّ المحاسنِ، واسعُ التصرُّفِ، بعيدُ الغايةِ، لا يزالُ يَفْتَرُّ لك عن بديعةٍ، ويُفضِي بكَ إلى لطيفةٍ، ولا تزال ترى شعرًا يروقُكَ مسمَعُهُ، ويلطُفُ لديكَ موقعُهُ، ثمَّ تنظرُ فتجدُ سببَ أَنْ راقكَ ولطُفَ عندَكَ أَنْ قُدِّم فيه شيءٌ وحوِّلَ اللفظُ عن مكانٍ إلى مكانٍ " (٧٣). وهذا كلُّهُ يعودُ إلى " أنَّ اللفظَ تبعٌ للمعنى في النَّظمِ، وأنَّ الكلمَ تترتَّبُ في النطقِ بسببِ ترتُّبِ معانيها في النفس، وأنَّها لو خلَتْ مِن

معانيها حتى تتجرَّدَ أصواتًا وأصداءَ حروفٍ لَمَا وقعَ في ضميرٍ ولا هجسَ في خاطرٍ أَنْ يجبَ فيها ترتيبٌ ونظمٌ، وأَنْ يُجعَل لها أمكنةٌ ومنازلُ، وأَنْ يجبَ النطقُ بهذه قبلَ النطقِ بتلكَ " .[٧٤]

وقد أورد السكاكيُّ (ت٦٢٦هـ) مسوِّغاتٍ مختلفةً للتقديم مِن أبرزِها الاهتمامُ والعنايةُ [٧٥]، وهذا يعني مرونةَ الجملةِ العربيَّةِ وحريَّتَها في ترتيب أجزائها، سواءٌ أطرفًا في الإسناد كانت أم من متعلَّقاتِهِ، بحسبِ مقتضياتِ المعنى ومقاصدِ المتكلِّم. فالتقديمُ وسيلةٌ من الوسائلِ التي تلجأُ إليها العربيَّةُ لتحقيقِ التطابقِ بينَ التركيبِ والمقصودِ بهِ، وبهذا كانَ لهُ أثرٌ بالغٌ في تحقيقِ الغاياتِ والأغراضِ التي تجولُ في نفسِ المتكلِّمِ مِن أجلِ إيصالِها واضحةً إلى المتلقِّي.

وممَّا نصَّ عليهِ النحويُّونَ أنَّ الأصلَ في تركيبِ الجملةِ الفعليَّةِ أَنْ يُؤتَى بالفعلِ فالفاعلِ فالمفعولِ به، فنقول: (ضربَ عبدُ اللهِ زيدًا)، فرتبةُ الفعلِ أولًا، ورتبةُ الفاعلِ بعدَهُ، ورتبةُ المفعولِ آخِرًا، ويجوزُ أن تقول: (ضربَ زيدًا عبدُ الله)، إذ شاعَ في كلامِ العربِ تقدُّم المفعولِ على الفاعلِ على قدر العنايةِ والاهتمامِ .[٧٦]

إنَّ التقديمَ في النحو العربيِّ يكشفُ عن أسرارٍ معنويَّةٍ يريدُ المتكلِّمُ إيصالَها بحسبِ اهتماماتِ السامعينَ وتوقُّعاتهم، وعندئذٍ تحصلُ الفائدةُ المرجوَّةُ من هذا التقديمِ، فلم ينظر سيبويهِ إلى بابِ التقديمِ والتأخيرِ من حيثُ الشكلُ التركيبيُّ وأثرُ العواملِ النحويَّةِ فحسب، بل نظرَ إلى ما وراء ذلك وهو المعنى الذي يقصدهُ المتكلِّمُ واختلاف أحوالِ المخاطبِ، وذلك حين عرضَ للجملةِ الفعليَّةِ التي فعلُها متعدٍّ، نحو : (ضرب عبدُ الله زيدًا) ؛ فقد أشار إلى صورةٍ أخرى جائزةٍ في هذا التركيب، فقال: " هذا بابُ الفاعلِ الذي يتعدَّاهُ فعلُهُ إلى مفعولٍ، وذلك قولكَ: (ضربَ عبدُ الله زيدًا)، فـ (عبدُ الله) ارتفع ههنا كما ارتفعَ في (ذهبَ)، وشغلْتَ (ضربَ) به كما شغلتَ به (ذهبَ)، وانتصبَ (زيدٌ)؛ لأنَّهُ مفعولٌ تعدَّى إليه فعلُ الفاعلِ، فإنْ قدَّمْتَ المفعولَ وأخَّرْتَ الفاعلَ جرى اللفظُ كما جرى في الأوَّلِ، وذلك قولك: (ضربَ زيدًا عبدُ الله)؛ لأنَّك إنَّما أردْتَ به مُؤخَّرًا ما أردْتَ به مُقدَّمًا، ولم تُرِدْ أنْ تشغلَ الفعلَ بأوَّلَ منهُ وإنْ كانَ مؤخَّرًا في اللفظِ. فمَنْ ثَمَّ كانَ حدُّ اللفظِ أَنْ يكونَ فيه مقدَّمًا، وهو عربيٌّ جيدٌ كثيرٌ، كأنَّهم إنَّما يقدِّمونَ الذي بيانُهُ أهمُّ لهم وهم ببيانِهِ أَعنى، وإنْ كانا جميعًا يهمَّانهم ويعنيانهم ".[٧٧]

فالمعنى اللغويُّ الدَّقيقُ مختلفٌ في التركيبينِ وإنْ كانَ المعنى العامُّ واحدًا، وقد تجلَّى هذا الاختلافُ من معرفةِ نوعِ المخاطبينِ ومدى انتظارِهم لمعرفةِ المفعولِ به، وهذهِ المعرفةُ بالمتغيَّراتِ الخارجيَّةِ أثَّرت في اختيارِ المتكلِّمِ في ترتيبِ عناصرِ الجملةِ، فما كانت فيه العنايةُ

هو المقدَّمُ من عناصرِ التركيبِ بحسبِ المعنى الذي يُرادُ إيصالُهُ مسبقًا، وقد جعلَ سيبويه هذهِ القاعدةَ في التقديمِ والتأخير على نحو يدلُّ أنّها كانت حاضرةً في منهجِهِ النحويِّ في مسائلَ كثيرةٍ .(٧٨)

إنَّ الجملةَ التي يكونُ فيها تقديمٌ تصبحُ ذاتَ دلالةٍ جديدةٍ مع المعنى العامِّ المشتركِ للجملةِ التي ليسَ فيها تقديمٌ، ومِنَ الصعوبةِ وضعُ حدودٍ ثابتةٍ ورسومٍ مُحكمةٍ تدلُّ على أغراضِ المتكلمينَ من تقديم مواقعِ بعضِ الكلماتِ على أخرى، إلَّا أنَّ أبرزَها هو العناية والاهتمامُ بناءً على افتراضِ المعنى الأهمِّ بالنسبةِ للمتكلِّمِ ومراعاةً لأحوالِ المخاطَبِ، وقد أعطَتْ قرينةُ الإعرابِ مساحةً كافيةً للمتكلِّمِ في هذا التقديم، فسيبويه " يعتمدُ على دلالةِ العلامةِ الإعرابيَّةِ في بيانِها للفاعلِ والمفعولِ حتَّى مع التقديمِ والتأخيرِ، فقد لاحظ أنَّ المعنى النحويَّ لـ (زيد) و (عبد الله) غيرُ مختلفٍ في كلا الجملتينِ، وهذا يتَّضحُ مِن قولِهِ: (جرى اللفظُ كما جرى في الأوَّلِ)، أي رفعْتَ الفاعلَ (عبد الله) مع التأخير، ونصبْتَ المفعولَ (زيدًا) مع التقديمِ، وهذهِ العلامةُ الإعرابيَّةُ مِن عناصرِ السياقِ اللغويِّ الدالَّةِ على الفاعلِ والمفعولِ في مثل هذهِ الجملِ التي خالفت الرتبةَ الأصليَّةَ، ثمَّ يربطُ هذا التقديمَ بإرادةِ المتكلِّمِ أو العربِ؛ لأنَّك إنَّما أردْتَ بالفاعلِ المؤخَّرِ ما أردْتَ بهِ مُقدَّمًا، ولم تُرِدْ أَنْ تشغلَ الفعلَ بالمفعولِ وإنْ كانَ الفاعلُ مؤخَّرًا، وهذا التقديمُ عربيٌّ جيِّدٌ بل كثيرٌ؛ لأنَّ العربَ تُقدِّمُ الذي بيانُهُ أهمُّ وأعنى لهم ... ويتَّضحُ ممَّا سبقَ أنَّ ترتيبَ العناصرِ اللغويَّةِ داخلَ التركيبِ وما يطرأُ عليهِ من تقديمِ أحدِ العنصرينِ على الآخرِ لا يُسوِّغُهُ فقط السياقُ اللغويُّ، إنَّما يرجعُ ذلك أحيانًا إلى سياقِ الحالِ والعواملِ الخارجيَّةِ التي تُحيطُ بالحدثِ اللغويِّ كالمتكلِّمِ وموقفِهِ من العنصرينِ، وتقديمِهِ لِمَا يراهُ محلَّ العنايةِ والاهتمامِ " .(٧٩)

ثمَّ يأتي السيرافيُّ الذي أضافَ تحليلًا رائعًا لِمَا قالَهُ سيبويه موضِّحًا أثرَ الافتراضِ الذي ينتظرُهُ المتلقِّي مِنَ المتكلِّمِ بحسبِ الأهميَّة، فقال: " وقولُهُ: (كأنَّهم يقدِّمون الذي بيانه أهمُّ)؛ معنى ذلك أنَّه قد تكونُ أغراضُ الناسِ في فعلٍ ما أنْ يقعَ بإنسانٍ بعينهِ، ولا يبالونَ مَنْ أوقعَهُ بهِ، كمثل ما يريدُهُ الناسُ مِن قتلِ خارجيٍّ مفسدٍ في الأرضِ، ولا يبالونَ مَنْ قتلَهُ، فإذا قتلَهُ زيدٌ فأرادَ مخبرٌ أَنْ يخبرَ بذلك قدَّمَ الخارجيَّ في اللفظِ؛ لأنَّ القلوبَ متوقِّعةٌ لِمَا يقعُ بهِ مِن أجلهِ، لا مِن أجلِ قتلهِ، فتقول: (قتلَ الخارجيَّ زيدٌ). وإنْ كانَ رجلٌ ليسَ لهُ بأسٌ، ولا يُقَدَّرُ فيه أَنْ يقتلَ أحدًا، فقتلَ رجلًا، فأرادَ المُخْبِرُ أَنْ يُخبرَ بهذا المُسْتَبْعَدِ مِن هذا القاتلِ، كانَ تقديمُ القاتلِ في

اللفظِ أَهمَّ؛ لأنَّ الغرضَ أَنْ يُعلِمَ أنَّهُ قتلَ إنسانًا، فيقالُ: (قتلَ زيدٌ رجلًا). وهذا الكلام إنّما هو على قدرِ عنايةِ المتكلِّمِ، وعلى ما يسنحُ لهُ وقتُ كلامهِ " .(٨٠)

فقد بيَّن السيرافيُّ أنَّ هذا التقديمَ جاءَ لِمَا ينتظرُهُ المخاطَبُ ويتوقَّعُهُ بحسبِ المعارفِ المشتركةِ بين أطرافِ الحوارِ، فعمدَ المتكلِّمُ في صياغتِهِ للكلامِ بتقديمِ أحدِ العناصرِ اللغويَّةِ وتأخيرِ الآخرِ لما يمثّلُهُ هذا العنصرُ المقدَّمُ في ذهنِ المخاطبِ من أهميَّةٍ اجتماعيَّةٍ يعلمُها المخاطَبُ ويعلمُ المتكلِّمُ أنَّهُ يعلمُها، فتقديمُ المفعولِ على الفاعلِ في قولهِ: (قتلَ الخارجيَّ زيدٌ) كانَ الخارجيُّ معروفًا عندَ المتكلِّمِ والمخاطَبِ، وكانَ المخاطَبُونَ منزعجينَ من الخارجيِّ الذي يخرجُ ويعبثُ في الأرضِ ويكثرُ منه الأذى وكانَ يسرُّهم قتلُهُ، ولا يبالونَ مَنْ كانَ القاتل، بقدرِ ما تتوقُ أنفسُهم لقتلهِ، فإذا قُتِل الخارجيُّ وأرادَ المتكلّم أَنْ يُخْبِرَ عن ذلك قالَ: (قتلَ الخارجيَّ زيدٌ) بتقديمِ المفعول، ولم يقل: (قتلَ زيدٌ الخارجيَّ) بتقديمِ الفاعل؛ لأنَّ المتكلِّمَ يعلمُ أَنَّ الأهميَّةَ منحصرةٌ في قتل (الخارجيَّ) وليس في القاتلِ الذي هو (زيد) بناءً على المعرفةِ المشتركةِ مسبقًا بينَ أطرافِ الكلامِ. وكذا الحال في تقديمِ الفاعلِ على المفعولِ في قوله: (قتل زيدٌ رجلًا)؛ فإنَّ المعرفةَ المشتركةَ مسبقًا بينَ المتكلِّمِ والمخاطبِ هي عدمُ قدرةِ (زيد) على القتلِ؛ لضعفهِ وقلّةِ قوّتهِ على هذا الفعلِ، فإذا وقعَ من (زيد) هذا الفعلُ غيرُ المتوقّع منهُ قدَّمَ المتكلِّمُ الفاعلَ (زيد)؛ لعلمِ المتكلِّمِ بندرةِ هذا الحدثِ واستبعادِ حصولِه عندَ المخاطَبِ.

وقد ذكر البلاغيُّون فائدةَ هذا التَّقديم وفسَّرُوهُ بالعنايةِ والاهتمامِ بناءً على المعلوماتِ المسبَقةِ الراسخةِ في ذهنِ المخاطَبِ، إذ يقول القزوينيُّ (ت٧٣٩هـ): " فيُقدَّمُ المفعولُ على الفاعلِ إذا كانَ الغرضُ معرفةَ وقوعِ الفعلِ على مَنْ وقعَ عليهِ، لا وقوعِهِ ممَّنْ وقعَ منه. كما إذَا خرج رجلٌ على السلطانِ، وعاثَ في البلاد، وكثُر منه الأذى، فقُتِلَ، وأردْتَ أَنْ تُخبِرَ بقتلِهِ، فتقول: (قَتَلَ الخارجيَّ فلانٌ) بتقديم (الخارجيّ)؛ إذ ليس للناسِ فائدةٌ في أَنْ يعرفوا قاتلَهُ، وإنَّما الَّذِي يريدونَ علمَهُ هو وقوعُ القتلِ بهِ، ليخلصُوا مِن شرِّهِ. ويُقدَّمُ الفاعلُ على المفعولِ إذا كانَ الغرضُ منه معرفةَ وقوعِ الفعلِ ممَّنْ وقعَ منهُ لا وقوعِهِ على مَنْ وقعَ عليه، كما إذا كانَ رجلٌ ليسَ لهُ بأسٌ ولا يُقدَّرُ فيه أَنْ يقتُلَ فقتلَ رجلًا وأردْتَ أَنْ تخبرَ بذلك فتقول: (قتلَ فلانٌ رجلًا) بتقديم القاتِلِ؛ لأنَّ الذي يعني الناسَ مِن شأن هذا القتل ندورُهُ وبعدُهُ مِن الظنِّ، ومعلومٌ أنَّهُ لم يكن نادرًا ولا بعيدًا على مَنْ وقعَ عليهِ، بل مِنْ حيثُ كان واقعًا ممَّنْ وقعَ منه " .(٨١)

فكُلّ ما ينتابُ الجملةَ العربيَّةَ وما يطرأُ على أجزائِها في تقديمِ بعضِها أو تأخيرِ بعضِها الآخر وفقَ معطياتِ نظامِها اللّغويِّ في النّظم والتّأليف – أعني معاني النّحو– يؤثّر في المعنى تأثيرًا بالغًا؛ لأنَّ أيَّ تغييرٍ في النّظامِ التّركيبيِّ للجملةِ يترتَّبُ عليه بالضَّرورة تغييرُ الدَّلالةِ وانتقالُها من مستوى إلى مستوى آخر(٨٢). فذهنُ المتكلِّمِ – وهو يفكِّرُ في تكوينِ جملةٍ – يكون متلبّسًا ببعضِ الأفكارِ أكثرَ مِن بعضِها الآخر، والفكرةُ الأهمُّ هي الَّتِي تشغلُ ذهنَ المتكلِّم أولًا، فيكونُ التعبيرُ عنها بكلماتٍ تنطلقُ أولاً أيضًا؛ لأنَّ الجملةَ صورةٌ لِمَا يتسلسلُ في ذهنِ المتكلِّمِ، " فإذا وجبَ لمعنى أن يكون أولاً في النَّفس، وجب للّفظِ الدّال عليه أن يكون مثله أوّلاً في النّطق " .(٨٣)

لقد نظرَ السيرافيُّ إلى باب التقديمِ والتأخيرِ نظرةً تداوليَّةً عالجَ فيها هذا البابَ بآليَّةِ الافتراضِ المسبق، من حيثُ معالجتُهُ لتقديمِ المتكلِّم لأحد العناصر اللغويَّةِ وتأخيرِ الآخرِ بالاعتمادِ على معارفَ اجتماعيَّةَ مشتركةً مسبقًا بينهُ وبينَ المخاطَبِ. فلا تترتَّبُ الألفاظُ في الجملِ إلا بترتُّبِ المعاني في ذهنِ المتكلِّمِ، والتركيبُ النحويُّ يرتبطُ ارتباطًا وثيقًا بالموقفِ الخارجيِّ الذي قيلَ فيه.

حذف الفعل في سياق الاستفهام وغيره لافتراض وقوعه والعلم به :

تمثِّلُ المعارفُ المشتركةُ بينَ أطرافِ الحوارِ مسوغًا تداوليًّا للحذفِ، فيتصرَّفُ المتكلِّمُ في اختيارِ الجملِ وطريقةِ بنائِها وفقًا لِمَا يدركُهُ متلقِّيهِ ويستطيعُ فهمَهُ، إذ يُضْمِرُ المتكلِّمُ " ما عَلِمَه المخاطَب، ويُظْهِرُ ما جَهِلَهُ، حتى إنَّه إذا تعاطى لإظهارِ ما عَلِمَهُ المستمِعُ، ذهبَ هذا الأخيرُ إلى افتراضِ أَنَّ للمتكلِّمِ قصدًا مخصوصًا لا يدلُّ عليه صريحُ القولِ " .(٨٤)فالمخاطَبُ هو طرفُ الخطابِ الثاني، وإليه يُوجَّهُ الخطابُ الذي يُعبِّرُ عن مقاصدِ المتكلِّمينَ. ولم يُغفِل النحويُّونَ القدامى العنايةَ بالمخاطَبِ في تفسير كثيرٍ من الأبوابِ النحويَّةِ ولا سيَّما فيما يتعلَّقُ بموضوعِ الحذفِ.

وقد بيَّن عبدُ القاهرِ الجرجانيُّ بلاغةَ الحذفِ وأهميَّتَهُ بقولهِ: " وهو "بابٌ دقيقُ المَسْلك، لطيفُ المأخذ، عجيبُ الأَمر، شبيهٌ بالسِّحْر، فإنكَ ترى به تَرْكَ الذِكْر، أَفْصَحَ من الذكْرِ، والصمتَ عن الإفادةِ، أَزْيَدَ للإفادة، وتَجدُكَ أَنْطَقَ ما تكونُ إذا لم تَنْطِقْ، وأَتمَّ ما تكونُ بيانًا إذا لم تُبِنْ " .(٨٥)

إنَّ السَّامعُ يحتاجُ إلى تدبُّرِ النُّصوصِ التي فيها حذفٌ لعددٍ مِنْ عناصرِها ليُدركَها بعقلِهِ؛ لأنَّ المعنى المتكامِلَ يتوقَّفُ على إدراكِ المحذوفِ وتقديرِهِ التَّقديرَ المناسبَ ليكونَ الكلامُ مفهومًا، فلا بُدَّ عندَ وقوعِ الحذفِ مِنْ وجودِ قرائِنَ مُصاحبةٍ تدلُّ على المحذوفِ، ومِنْ أبرزِ تلكَ القرائنِ القرينةُ العقليَّةُ، فقد تُحذَفُ كلمةٌ ما ولا يوجَدُ في السِّياقِ ما يدلُّ عليها، وإنَّما تُدرَكُ بالعقلِ وحدَهُ .(٨٦)

وقد وضعَ النَّحويُّونَ (٨٧) شروطًا خاصَّة للحذفِ؛ لأنَّ المحذوفَ لكي يُقدَّرَ تقديرًا صحيحًا ينبغي أَنْ تكونَ لهُ قرائنُ تدلُّ عليهِ مِنْ لفظيَّةٍ أو حاليَّةٍ أو عقليَّةٍ؛ وذلك لأمنِ اللَّبسِ فيها، فإنْ لم تُوجَد هذه القرائنُ أو كانت غيرَ كافيةٍ لمعرفةِ المَحذوفِ لم يَجُزِ الحَذفُ؛ لأنَّهُ يُؤدِّي إلى الوقوعِ في اللَّبسِ، ومِنْ هذهِ الشُّروطِ : أنْ يُحقِّقَ الحذفُ فائدةَ الخبرِ، وأَنْ تدلَّ القرائنُ على الكلامِ المحذوفِ. ونبَّهَ سيبويهِ في كتابِهِ على أنَّ ظاهرةَ الحذفِ عارضةٌ في الكلامِ؛ إذ الأَصلُ أنْ يكونَ الكلامُ تامًّا بغيرِ حذفٍ، فخصَّصَ لذلكَ بابًا أطلقَ عليهِ (باب ما يكون في اللفظ من الأعراض) (٨٨)، وقالَ فيهِ: " اعلَمْ أنَّهم ممَّا يحذفُونَ الكلمَ، وإنْ كانَ أصلُهُ في الكلامِ غيرَ ذلك " .(٨٩)

وذكرَ سيبويهِ لذلكَ أكثرَ من بابٍ يردُ فيه الحذفُ، منها: " هذا بابُ ما ينتصِبُ فيه المصدرُ كانَ فيه الألفُ واللامُ أو لم يكُنْ فيه على إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارُهُ، لأنَّهُ يصيرُ في الإخبارِ والاستفهامِ بدلًا من اللفظِ بالفعلِ ... وأمَّا ما ينتصِبُ في الاستفهامِ مِن هذا البابِ فقولُكَ: (أقيامًا يا فلانُ والناسُ قعودٌ، وأجلوسًا والناسُ يعدُونَ)، لا يريد أَنْ يُخبرَ أنَّهُ يجلسُ ولا أنَّهُ قد جلسَ وانقضى جلوسُهُ، ولكنَّهُ يخبرُ أنَّه في تلك الحالِ في جلوسٍ وفي قيامٍ... وكذلك إنْ أخبرْتَ ولم تَستفهِمْ، تقولُ: (سيرًا سيرًا)، عنيتَ نفسَكَ أو غيرَكَ، وذلك أنَّكَ رأيْتَ رجلًا في حالِ سيرٍ أو كنتَ في حالِ سيرٍ، أو ذُكِرَ رجلٌ بسيرٍ أو ذُكِرْتَ أنتَ بسيرٍ، وجرى كلامٌ يَحسُنُ بناءُ هذا عليه كما حَسُنَ في الاستفهامِ. لأنَّكَ إنَّما تقولُ: (أطربًا وأسيرًا)، إذا رأيتَ ذلك مِنَ الحالِ أو ظننْتَهُ فيهِ. وعلى هذا يجري هذا البابُ إذا كان خبرًا أو استفهامًا، إذا رأيت رجلًا في حالِ سيرٍ أو ظننتَهُ فيهِ، فأَثبَتَّ ذلك له. وكذلك (أنتَ) في الاستفهامِ، إذا قلتَ: (أأنتَ سيرًا). ومعنى هذا البابِ أنَّهُ فعلٌ متَّصلٌ في حالِ ذكرِكَ إيَّاهُ استفهمتَ أو أخبرتَ، وأنَّكَ في حالِ ذكرِكَ شيئًا مِن هذا البابِ تعملُ في تثبيتِهِ لكَ أو لغيرِكَ " .(٩٠)

وقال في بابِ ما ينتصبُ من الأسماءِ التي أُخِذَت من الأفعالِ انتصابَ الفعل استفهمتَ أو لم تستفهم: " وذلك قولكَ : (أقائمًا وقد قعدَ الناسُ، وأقاعدًا وقد سار الركبُ). وكذلك إذا أردْتَ هذا المعنى ولم تَسْتَفْهِم، تقول: (قاعدًا علِمَ اللهُ وقد سارَ الركبُ، وقائمًا قد علِمَ اللهُ وقد قعدَ الناسُ). وذلك أنَّهُ رأى رجلًا في حالِ قيامٍ أو حالِ قعودٍ، فأرادَ أنْ يُنَبِّهَهُ، فكأنَّهُ لفظَ بقولِهِ: أَتقومُ قائمًا وأَتقعدُ قاعدًا)، ولكنَّهُ حذفَ استغناءً بما يرى من الحالِ، وصارَ الاسمُ بدلًا من اللفظ بالفعلِ، فجرى مجرى المصدرِ في هذا الموضع " [٩١]، وهناك أبوابٌ نحويَّةٌ أخرى مقاربةٌ لهذا الباب .[٩٢]

فقد دلَّ نصُّ سيبويهِ على أنَّ اختيارَ المُتكلِّمِ لتركيبٍ مُعيَّنٍ في اللُّغةِ ـ وهو حذفُ الفعلِ في الأمثلةِ السابقةِ كانَ مناسبًا للحالِ التي كانَ عليها في أثناءِ كلامِهِ؛ مِمَّا سوَّغَ لهُ اختيارَ نسقٍ تعبيريٍّ يُوائمُ تلك الحالَ [٩٣]. فحذفُ الفعلِ هنا جاءَ بسببِ حصولِ المعرفةِ بالمحذوفِ عندَ المخاطَبِ. فسيبويه يعتمدُ حالَ المُتكلِّمِ وحالَ المخاطَبِ في صياغةِ التَّركيبِ المناسبِ، إذ " يعدُّ الموقفَ الكلاميَّ بملابساتِهِ كُلًّا واحدًا، فيَغتفرُ حذفَ أحَدِ العناصرِ مِنَ الجملةِ إذا كانَ في سياقِها الكلاميِّ دليلٌ عليهِ. ويبلغُ سيبويهِ مِن اعتبارِ موقفِ الاستعمالِ أَنْ يجعلَهُ فيصلًا في الحكمِ بصحَّةِ التراكيبِ النحويَّةِ وخطئِها " .[٩٤]

ففي هذه النصِّ يعتمدُ سيبويه على علمِ المخاطَبِ لتفسيرِ الاستغناءِ عن بعض الألفاظِ؛ لأنَّها معلومةٌ لدى المخاطَب، فما نراهُ " مِن كلِّ استقراءاتِ سيبويهِ في هذا المضمار، ونحنُ على مسارِ تحديدِ الطاقةِ الاستيعابيَّةِ في اللغةِ، هو استنباطُهُ لقانونِ التناسبِ العكسيِّ بينَ طاقةِ التصريحِ في الكلامِ وعلمِ السامعِ بمضمونِ الرسالةِ الدلاليَّةِ، وبموجبِهِ تكونُ الطاقةُ الاختزاليَّةُ ممكنةً بقدرِ ما يكونُ السامعُ مُسْتَطلِعًا على مضمونِها الخبريِّ " [٩٥]. فسيبويهِ يستغني بعلمِ المخاطَبِ عن الفعلِ المستعملِ إظهارُهُ عندما يجعلُ علمَ المتلقِّي بمستوى علمِ المتكلِّمِ، ويفقهُ السياقَ الذي قيلَ فيه الكلامُ، بناءً على افتراضِ أنَّ المخاطَبَ مع المتكلِّمِ حاضرٌ في الموقفِ الكلاميِّ وعالمٌ بما يجري فيهِ؛ فالكلُّ يعلمُ أنَّ الخطابَ يفترضُ وجودَ المخاطَبِ وقربَ المخاطبِ وانتباهَ المخاطبِ ... وهي كلُّها شروطٌ مكانيَّةٌ زمانيَّةٌ شخصيَّةٌ يجبُ أَنْ تتوافرَ حتَّى يمكنَ للمواضعةِ المسطريَّةِ أَنْ تعملَ .[٩٦]

ويوضِّحُ السيرافيُّ نصَّ سيبويهِ قائلًا: " إنَّما يقالُ هذا ونحوُهُ لِمَنْ يكثرُ منه ذلك الفعلُ ويواصلُهُ، واستغنى عن إظهارِ الفعلِ بدلالةِ المصدرِ عليه، وكذلك في الإخبارِ عن الغائبِ إذا

قلتَ: (زيدٌ سيرًا سيرًا، وليتَكَ سيرًا سيرًا)، إذا أخبرْتَ عنه بمثلِ ذلك المعنى، وكذلك إذا قلْتَ (أنتَ الدَّهرُ سيرًا، وكانَ عبدُ اللهِ الدَّهرَ سيرًا سيرًا، وأنتَ مذُ اليومِ سيرًا سيرًا)، وذلك كلُّهُ إذا أَخبرْتَ بشيءٍ متَّصلٍ بعضُهُ ببعضٍ في أيِّ الأحوالِ كانَ ... وممَّا ينتصبُ في الاستفهامِ مِن هذا البابِ قولُهم: (أقيامًا يا فلانُ والناسُ قعودٌ، وأجلوسًا والناسُ يعدُونَ)، فلا يريدُ أَنْ يخبرَ أنَّهُ يجلسُ ولا أنَّهُ قد جلسَ، وانقضى جلوسُهُ، ولكنّه يُخْبِرُ أنَّهُ في تلك الحالِ في حالِ جلوسٍ. وهذا الكلامُ يقولُهُ الإنسانُ عند فعلٍ يشاهدُهُ ممَّا يُنكِرُ عليهِ مِن أجلِ شيءٍ آخرَ، كأنَّهُ إذا قالَ: (أقيامًا والناسُ قعودٌ)؛ فقد أنكرَ عليه القيامَ مِن أجلِ قعودِ الناسِ، وأنكرَ الجلوسَ مِن أجلِ فرارِهم توبيخًا له على ذلك ... " .[٩٧]

فهذا الحذفُ قائمٌ على افتراضِ أنَّ المخاطَبَ عالمٌ بالفعلِ بقرينةِ الحالِ المشاهدةِ، إذ " توحي هذهِ النصوصُ أَنَّ المُتكلِّمَ يستعينُ بعلمِ المخاطَبِ فيَحْذفُ من الجملةِ ما يشعرُ أَنَّ حذفَهُ لا يؤثِّرُ في المعنى الذي يريدُ إيصالَهُ إلى المخاطَبِ، ويدركُ أنَّ النصَّ المرسلَ يحتوي على قرائنَ تساعدُ المخاطَبَ وتمكِّنُهُ مِن كشفِ معناهُ وبيانِ ما حُذِفَ منهُ. وتفهُّمُ النحويِّينَ لهذهِ الظروفِ انعكسَ على توضيحِهم لهذهِ القواعدِ، وتعليلِهم لها بعللٍ لا تبتعدُ عن هذا الواقعِ والظروفِ المحيطةِ بهِ " . [٩٨]

فالتعبيرُ بالمصدر المكرَّرِ أو المحصورِ الذي يُحْذَفُ فعلُهُ نحو: (زيدٌ سيرًا سيرًا، وما زيدٌ إلَّا سيرًا) كانَ قائمًا على افتراضِ أنَّ هذا الفعلَ ملازمٌ لصاحبِهِ ودائمُ الحصولِ منه، وفيه إشارةٌ الى أنَّ عدمَ إظهارِ الفعلِ مستندٌ إلى علمِ المخاطَبِ بالدلالةِ على دوامِ حصولِهِ وتكرارِهِ وتجدُّدِهِ [٩٩]؛ ولو تحوَّلَ المصدرِ إلى الرفعِ لما دلَّ على تكرارِ الحدثِ ولزومِهِ لصاحبِهِ؛ إذ يقولُ ابنُ يعيش (ت٦٤٣هـ): " (إنَّما أنتَ سيرًا سيرًا) ... إنَّما يُقال هذا لمَنْ يكثرُ منهُ ذلك الفعلُ ويواصلُهُ، فاستغنى بدلالةِ المصدرِ عن إظهارِه، وليس ذلك ممَّا يختصُّ بالمخاطَبِ، بل تستعملُهُ في الإخبارِ عن الغائبِ كما تستعملُهُ في المخاطَبِ، فتقول: (زيدٌ سيرًا سيرًا) إذا أخبرْتَ عنه بمثل ذلك المعنى، وتقولُ: (أنت الدهرُ سيرًا سيرًا، وأنتَ هذا اليوم سيرًا سيرًا، وكانَ عبدُ الله سيرًا سيرًا) إذا أخبرت بشيءٍ متَّصلٍ بعضِهِ ببعض، وإنْ رفعْتَ وقلتَ: (ما أنتَ إلَّا سيرٌ سيرٌ) على معنى ما أنتَ إلَّا صاحبُ سيرٍ وحذفْتَ الصاحبَ وأقمْتَ السيرَ مقامَهُ لم يدلَّ على كثرةٍ ومواصلةٍ كما دلَّ النصبُ إنَّما أخبرْتَ أنَّهُ صاحبِ سيرٍ لا غير " .[١٠٠]

وهناكَ حذفٌ للفعلِ قائمٌ على افتراضِ المتكلِّمِ أنَّ هذا الحدثَ معلومٌ عندَ المخاطَبِ وقد دلَّت عليهِ المشاهدةُ، " إذ يعمدُ المتكلِّمُ في كثيرٍ مِن الأحيانِ إلى حذفِ بعضِ الألفاظِ ليحقِّقَ غرضًا معيَّنا في نفسِهِ يؤدِّي إلى مطابقةِ الكلامِ لمُقتضى الحال، لكنَّ نجاحَ عمليَّةِ التواصلِ يقتضي مِنَ المخاطَبِ معرفةَ المحذوف؛ ليتسنَّى له فهمُ الرسالةِ اللغويَّةِ. ومِن هنا يعتمدُ المتلقِّي على قرائنِ السياقِ اللغويِّ والحاليِّ في تقديرِ المحذوفِ وملءِ الفراغِ في العبارةِ؛ ممَّا يُكسِبُ النصَّ الحركةَ والتفاعلَ " [١٠١] . وفي هذا يقولُ السيرافيُّ أيضًا: " ولا يجوزُ إضمارُ الفعلِ الدالِّ على الحالِ إلَّا أَنْ تكونَ الحالُ المشاهدةُ تدلُّ عليهِ ... وإنَّما جازَ أَنْ يقولَ: (أقائمًا وقد قعدَ النَّاسُ)، لِمَا شوهدَ منهُ من القيامِ والتعمُّلِ لهُ " .[١٠٢]

فهذا افتراضٌ بكثرةِ صدورِ فعلٍ ما قبل النطقِ بمصدرِهِ وربَّما كانَ ذلك مُشاهدًا، ولولا ذلك لم يكُنِ الحذفُ ممكنًا؛ لأنَّهُ سيحصلُ هناكَ إبهامٌ على السامعِ، وسيكونُ هناك نقصٌ في بنيةِ الجملةِ. فالمتكلِّمُ قد حذفَ الفعلَ بسببِ شياعِهِ ومشاهدتِهِ له قبل الكلامِ، وجازَ هذا الحذفُ لمعرفةِ السامعينَ بالمعنى، ولذلك لم يسبِّب لهم نقصًا أو لبسًا في تحصيل المعنى الذي أرادَهُ المتكلِّمُ، يقولُ ابنُ السرّاج: " المحذوفاتُ في كلامِهم كثيرة، والاختصارُ في كلامِ الفصحاءِ كثيرٌ موجودٌ إذا آنسوا بعلمِ المخاطَبِ ما يَعنونَ " [١٠٣]، وقرينةُ الحالِ المشاهدةِ من أبرزِ القرائنِ التي تُجيزُ للمتكلِّمِ الاستغناءَ عن بعضِ الألفاظِ؛ لأنَّها معلومةٌ لدى السامعِ؛ لذا كانت أغلبُ مواضعِ الحذفِ تُفسَّرُ بدلالةِ الحالِ، ولا يجدُ السامعونَ حينئذٍ أيَّةَ مشكلةٍ في فهمِ الكلامِ وإن حُذِفَتْ بعضُ عناصرِهِ .[١٠٤]

وهذا الاختصارُ والاستئناسُ بالحذفِ لهُ صدى واضحٌ في قانونِ الاختصارِ؛ إذ يقتضي هذا القانون بأَنْ يضمرَ المتكلِّمُ في كلامِهِ ما دلَّت عليه القرائنُ المقاليَّةُ أو المقاميَّةُ، فاللسانُ العربيُّ ينمازُ بميلهِ للإيجاز وطيِّ المعارفِ المشتركةِ بينَ أطرافِ العمليَّةِ التخطابيَّةِ طيًّا، اعتمادًا على قدرة المخاطَبِ على تداولِ ما أُضْمِرَ في الكلامِ باستحضارِ أدلَّتِهِ المعرفيَّةِ متى اقتضت إلى ذلك حاجةٌ للفهم .[١٠٥]

فهناك تراكيبُ لغويَّةٌ " يردُ فيها حذفُ أحدِ أطرافِ الإسنادِ، وذلك مِن منطلقِ أنَّ النظامَ اللغويَّ يقتضي في الأصلِ ذكرَ هذهِ الأطرافِ، ولكنَّ التطبيقَ العمليَّ مِن خلالِ الكلامِ قد يُسقِط أحدَها اعتمادًا على دلالةِ القرائنِ المقاليَّةِ أو الحاليَّةِ " .[١٠٦] ويتجلَّى هذا الافتراضُ أكثرَ في سياقِ الاستفهامِ المرادِ بهِ التوبيخُ، فيُحذَفُ الفعلُ بناءً على وجودِ هذا الافتراضِ القائمِ على

العلمِ المشتركِ بصدورِ الفعلِ، وهذا يحصلُ عندما يكونُ المتكلِّمُ والمخاطبُ عالمينَ بما وقعَ؛ لأنَّ " الاستفهام هو طلبُ العلمِ بشيءٍ لم يكن مَعلومًا مِنْ قبلُ بأدواتٍ خاصَّةٍ " [١٠٧]، فحقيقةُ الاستفهامِ طلبُ العِلْمِ بشيءٍ ما، والمُتكلِّمُ يسألُ المُخاطَبَ عمَّا لا يعلمُهُ، ولكنَّ الاستفهامَ " قد يخرجُ عَنْ حقيقتِهِ بأنْ يقعُ ممَّنْ يعلمُ ويَستغني عَنْ طلبِ الإفهامِ " [١٠٨]. فحذفُ الفعلِ في هذا التركيبِ لا يقصدُ بهِ المتكلِّمُ حقيقةَ الاستفهامِ، " وذلك قولَك: (أقيامًا وقد قعدَ الناسُ). لم تقُلْ هذا سائلًا، ولكن قلتَهُ موبِّخًا مُنكرًا لِمَا هو عليه، ولولا دلالةُ الحالِ لم يجز الإضمارُ؛ لأنَّ الفعلَ إنما يُضمَرُ إذا دلَّ عليه دالٌّ؛ كما أنَّ الاسم لا يُضمَرُ حتَّى يُذكَرَ، وإنَّما رأيتَهُ في حالِ قيامٍ في وقتٍ يجبُ فيه غيرُهُ ، فقلتَ له مُنكِرًا . ومثلُهُ: (أقعودًا وقد سارَ الناسُ) " .[١٠٩]

إنَّ الاستفهامَ المجازيَّ قائمٌ على افتراضاتٍ كثيرةٍ معتمدةٍ على الأحوالِ المشاهَدةِ المعلومةِ، وحذفُ الفعلِ في هذا الاستعمالِ شائعٌ، يقولُ السكاكيُّ: " أمَّا الحالةُ المقتضيةُ لتركِ الفعلِ فهي أَنْ تغنيَ قرائنُ الأحوالِ عن ذكرِهِ، ويكونَ المطلوبُ هو الاختصارَ أو اتِّباعَ الاستعمالِ الواردِ على تركِهِ " .[١١٠]

وهذا الافتراضُ يجسِّدُ التكاملَ الواضحَ بين أطرافِ العمليَّةِ التواصليَّةِ وأثرَهما في تحقيقِ التواصلِ الناجحِ عند وقوع حذفٍ أو إضمارٍ في الكلامِ، فالمتكلِّمُ يلجأُ إلى الحذفِ انطلاقًا من علمِ المخاطَبِ بهِ وقدرتِهِ على تقديرِهِ، إذ " يقومُ المتكلِّمُ بحذفِ بعضِ العواملِ النحويَّةِ عادةً؛ اعتمادًا على إدراكِ السامع، ويقومُ السامعُ بتقديرِ المحذوف؛ اعتمادًا على قصدِ المتكلِّمِ؛ الذي يجتهدُ في إدراكِهِ معتمدًا على خبرتِهِ في حذفِ العاملِ في مثلِ هذهِ المواضعِ " .[١١١] وهذا الحذفُ يُعطي مساحةً كافيةً لإشراكِ المخاطَبِ في صناعةِ الخطابِ وتأويلِهِ؛ إذ " إنَّ اكتمالَ عناصرِ الصياغةِ يدخلُها منطقةَ الشفافيَّةَ التي يستطيعُ المتلقِّي اختراقَها سريعًا إلى الناتج الدلاليِّ، فلا تحصلُ للنفسِ لذَّةٌ ولا ذوقٌ بإدراك المعنى، أمَّا الحذفُ فإنَّهُ يُدْخِلُ البنيةَ دائرةَ الكثافةِ، بحيثُ لا يخترقُها المتلقِّي إلَّا بعدَ معاناةٍ، فيكونُ اكتسابُ المعنى شبيهًا باكتسابِ التصوُّرِ، فيزدادُ الكلامُ حسنًا، وتزدادُ النفسُ لذةً " .[١١٢]

إنَّ المخاطَبَ بوصفِهِ الطرفَ الموجَّهَ إليه الخطابُ يؤثِّر تأثيرًا واضحًا في توجيهِ كلامِ المتكلِّمِ عندَ اختيارِ أدواتهِ لصياغةِ خطابهِ، انطلاقًا من مجموعةِ المعارفِ المقاليَّةِ أو المقاميَّةِ المشتركةِ مسبقًا بينهما، فليسَ كلّ ما أرادَ المتكلِّمُ حذفَهُ جازَ لهُ ذلك، يقولُ السيرافيُّ: " إنَّ الحذفَ إنَّما يقعُ استثقالًا أو لداعٍ يدعو إليه، وليسَ كلُّ ما أرادَ مريدٌ حذفَهُ كانَ لهُ ذلك " [١١٣]،

فالمتكلّم يُراعي في المقام الأوّل المخاطَبَ في صياغةِ التراكيب المحذوفة بناءً على المعرفةِ السابقةِ المشتركةِ بينهما.

فالحذفُ يرتبطُ ارتباطًا واضحًا بمفهومِ الافتراضِ المسبقِ في التداوليِّة؛ لأنَّهُ يهتمُّ بدراسةِ المعارفِ المشتركةِ بينَ المتكلِّمِ والسامعِ أو ما ينبغي أَنْ يكونَ معروفًا أو يفترضُ العلمَ به سابقًا قبل إجراء الكلامِ، وهذا يجعلُ الحذفَ مرتبطًا بتلك المعرفةِ المشتركةِ، فما يُحذَفُ ينبغي أنْ يكونَ قابلًا للتقديرِ من السامعِ، وهذا يعني تحفيزَهُ على إعادةِ التفكيرِ فيما حصلَ من أمور سابقةٍ لكي يربطَها بالخطابِ الصريحِ ويصلَ إلى فهمٍ دقيقٍ للجملةِ.

مجيء ضمير الفصل لافتراض احتمال حصول اللبس في ذهن المخاطب :

ضمير الفصل ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ مطابق لِمَا قبله في الحضورِ والغيبة، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكيرِ والتأنيثِ، يتوسَّطُ بينَ المبتدأ والخبر، أو ما أصلُهُ مبتدأ وخبر، ويجبُ أَنْ يقعَ بينَ معرفتينِ، وله ثلاثُ فوائد: فائدةٌ لفظيَّةٌ إعرابيَّةٌ وهي الإعلامُ بأنَّ ما بعدَهُ خبرٌ لِمَا قبلَهُ لا تابعٌ، وهناك فائدتانِ معنويَّتانِ، وهما توكيدُ نسبةِ المسنَدِ إلى المسنَدِ إليهِ، والاختصاص بأنَّ فائدةَ المسنَدِ ثابتةٌ للمسندِ إليه دون غيرِهِ .(١١٤)

وقد اختلفَ النحويُّونَ في الفصلِ بين كونِهِ حرفًا أو اسمًا، فمنهم مَنْ ذهبَ إلى أنَّهُ حرفٌ، ومنهم مَنْ ذهبَ إلى أنَّهُ اسمٌ، وهم فريقانِ: القائلونَ بأنَّهُ لا محلَّ لَهُ مِن الإعراب وهم البصريُّونَ، والقائلونَ بأنَّ لَهُ محلًّا من الإعرابِ وهم الكوفيُونَ، إلَّا أَنَّ الكسائيَّ (ت١٨٩هـ) يرى محلَّهُ بحسبِ ما بعدَهُ، ويرى الفرَّاءُ محلَّهَ بحسبِ ما قبلَهُ، فهذهِ مجملُ آراء النحويِّينَ في إعرابِهِ .(١١٥)

والراجحُ أنَّ ضميرَ الفصلِ لا محلَّ لَهُ مِن الإعرابِ سواءٌ أحرفًا كانَ أم اسمًا، وقد علّل ذلك جلال الدين السيوطيُّ (ت٩١١هـ)، إذ قال: " فالصحيحُ أنَّهُ لا محلَّ لهُ مِن الإعرابِ، وعليهِ الخليلُ؛ لأنَّ الغرضَ بهِ الإعلامُ مِن أوَّلِ وهلةٍ بكونِ الخبرِ خبرًا لا صفةً، فاشتدَّ شبهُهُ بالحرفِ، إذ لم يُجَأْ به إلَّا لمعنى في غيرِهِ، فلم يَحتجْ إلى موضعٍ بسبب الإعرابِ " .(١١٦)

وسُمِّيَ بالفصلَ عندَ البصريِّينَ لفصلِهِ الاسمَ الذي قبلَهُ عمَّا بعدَهُ؛ وقيلَ: لأنَّهُ فصلَ بينَ المبتدأ والخبر، وقيلَ: لأنَّهُ فصلَ بينَ الخبرِ والنعتِ، وقيلَ: لأنَّهُ فصلَ بينَ الخبرِ والتابع؛ لأنَّ الفصلَ به يُوضِّحُ كونَ الثاني خبرًا لا تابعًا. ويسمِّيهُ بعضُ الكوفيِّينَ عمادًا؛ لأنَّهُ يُعْتَمَدُ عليه في الفائدةِ، ولكونِهِ حافظًا لِمَا بعدَهُ حتَّى لا يسقطَ عن الخبريَّةِ؛ إذ بهِ يتبيَنُ أنَّ الثانيَ خبرٌ لا

تابع، وبعضُ الكوفيِّينَ يُسمُّونَهُ دعامةً؛ لأنَّهُ يُدْعَمُ بهِ الكلامُ، أي يُقوَّى به الكلامُ، والتأكيدُ مِن فوائدِ مجيئِهِ .[١١٧]

فاختلافُ النحويين في تسميته يتعلّق بوظيفتِهِ في الكلام، إذ إنَّ تسميةَ (الفصل) تُؤذن بأنّهُ يفصل بين الخبر والنعتِ، أمَّا تسميتُهُ عمادًا أو دعامةً؛ فإنَّها تُوضِّحُ أثرَهُ المعنويَّ في الكلامِ، إذ إنَّهُ يُدْعَمُ بهِ الكلامُ أي يُقوَّى ويؤكد. ومن هنا يَرى سيبويه أَنَّ المُتكلِّمَ يأتي بضميرِ الفصلِ؛ لأنَّهُ يتوخَّى منهُ التَّنبيهَ على أَنَّ ما بعدَهُ هو خبرٌ للمبتدأ وليسَ نعتًا لهُ فيزولُ بذلكَ اللَّبسُ والإبهامُ، إذ إنَّ المُتكلِّمَ يجيءُ بهذا الضَّميرِ بينَ المُبتدأ والخبرِ " إعلامًا بأنَّهُ قد فصَلَ الاسمَ؛ وأنَّه فيما يَنتظرُ المُحدَّثُ ويَتَوقَّعُهُ منه ممَّا لا بدَّ لهُ مِنْ أنْ يذكرَهُ للمُحدَّثِ؛ لأنَّك إذا ابتدأْتَ الاسمَ فإنَّما تَبتدئُهُ لِمَا بعدَهُ، فإذا ابتدأْتَ فقد وجَبَ عليك مذكورٌ بعدَ المبتدأ لا بُدَّ منه، وإلَّا فسَدَ الكلامُ ولم يَسُغْ لك، فكأنَّهُ ذكرَ (هو) ليَستدلَّ المُحدَّثُ أنَّ ما بعدَ الاسمِ ما يُخرجُه ممَّا وجبَ عليه، وأنَّ ما بعدَ الاسمِ ليسَ منهُ. هذا تفسيرُ الخليلِ رحمَهُ الله " .[١١٨]

فهذا الافتراضُ المسبقُ بوجودِ احتمالٍ في ذهنِ المخاطَبِ أنْ يكونَ الخبرُ نعتًا جعلَ المتكلِّمَ يأتي بضميرِ الفصلِ، " فلا شكَّ في أَنَّ المتكلِّمَ يستعملُ كلَّ الوسائلِ، ويسلكُ كلَّ السبلِ التي مِن شأنِها أَنْ تزيلَ لبسًا قد يُشكِلُ على المخاطَبِ، وقد أعانتْهُ على ذلك سعةُ اللغةِ العربيَّةِ المعبِّرةِ بألفاظِها وعلاماتِها ودلالاتِها، فأسسُ قواعدِ النحو العربيِّ تواهي هذا الجانبَ مِن أحوالِ المخاطَبِ؛ لأنَّ الهدفَ المنشودَ مِن اللغةِ هو تحقيقُ الإفهامِ والابتعادُ عن اللبس " .[١١٩]

ولم يغفل السيرافيُّ عن الإشارة إلى أثرِ الافتراضِ القائمِ على احتمالِ حدوثِ اللَّبسِ في ذهنِ المخاطَبِ في مجيءِ ضميرِ الفصلِ الذي يعني أنَّ الاسمَ المتقدِّمَ لم يبقَ مه شيءٌ من وصفٍ أو بدلٍ أو غيرهما، وأنَّ ما بعدَهُ سيكونُ الخبرُ، وهو المعلومةُ التي يريدُ المتكلِّمُ إخبارَها للمخاطَبِ، إذ قال: " أصلُ دخولِ الفصلِ إيذانٌ للمُخاطَبِ المُحدَّثِ بأنَّ الاسمَ قديمٌ ولم يبقَ منه نعتٌ ولا بدلٌ ولا شيءٌ من تمامِهِ، وأنَّ الذي بقِيَ مِنَ الكلامِ هو ما يلزمُ المُتكلِّمَ أَنْ يأتيَ بهِ وهو الخبرُ، وهو الذي نحاهُ سيبويه، وممَّا زاد فيه بعضُ أصحابِهِ أنَّ الفصلَ إنَّما أُتِيَ بهِ ليُؤْذَنَ أنَّ الخبرَ معرفةٌ أو ما يقومُ مقامَها، وأجمعُ مِن هذينِ في التعليلِ أَنْ يُقال: أُتِيَ بالفصلِ لِيُتبيَّنَ أَنَّ ما بعدَهُ ليسَ بنعتٍ للاسمِ، فجميع هذا سببُ المجيءِ بالفصلِ، وأنَّ الذي بعدَهُ كانَ ممَّا يصحُّ أَنْ يُنعَتَ بهِ الأوَّلُ، وإذا كانَ الأوَّلُ معرفةً فلا يصحُّ أَنْ يُنْعَتَ إلَّا بمعرفةٍ، فلزمَ التعريفُ فيما بعد الفصلِ " .[١٢٠]

إنَّ إدراكَ المُتكلِّمِ لحالةِ التَّرقُّب التي قد تعتري المُخاطَبَ عند سماعِهِ هذا التَّركيبَ اللُّغويَّ وانتظارِهِ الخبرَ لكونِهِ يَتوقَّعُ أنَّ ما ذُكِرَ كانَ صفةً للاسمِ السَّابقِ لهُ جعلَهُ يأتي بهذا الضَّميرِ، فالإتيان بضمير الفصل جاءَ ليزيلَ التوهُّمَ مِن ذهنِ المخاطَبِ، ولكي لا يتركه ينتظرُ الخبرَ ويترقَّبُهُ؛ لأنَّ عَدم إيرادِهِ يُبْهِمُ عليهِ أَنَّ الاسمَ المذكورَ بعدَ المبتدأ صفةٌ له مُحتاجٌ لِخَبرٍ يُسْنَدُ إليه، فيُؤتَى بهذا الضَّميرِ لبيانِ أنَّ ما بعدَ المُبتدأ هو الخبرُ وليس صفةً [١٢١]. ألا تَرى أنَّك إذا قُلْتَ: (زيدٌ القائِمُ) توهَّمَ السَّامِعُ أنَّ (القائمَ) نعتٌ لـ (زيدٌ) وبقيَ يَنتظرُ الخبرَ، فإذا جئْتَ بضميرِ الفصلِ (هو) فقُلْتَ: (زيدٌ هو القائمُ) عُلِمَ أَنَّ ما بعدَهُ خبرٌ وليسَ نعتًا. فالمتكلِّمُ يأتي بهذا الضميرِ لكي يسبقَ التوقَّعَ الخاطئَ المُحتمَلَ حصولُهُ عندَ المخاطَبِ، وهذا يعني أنَّه افترضَ هذا الاحتمالَ قبلَ أَنْ يبدأَ بكلامِهِ، فجاءَ بالجملةِ على هذهِ الصورةِ.

فحالةُ التوقُّعِ التي يكونُ عليها المخاطَبُ قد تؤدِّي بهِ إلى تفسيرٍ غيرِ صحيحٍ لِمَا أرادَ المتكلِّمُ إيصالَهُ إليهِ، فالمتكلِّمُ يدركُ أنَّ المخاطَبَ يتوقَّعُ خبرًا بعدَ المبتدأ، وأنَّ هنالك بعضَ الأسماءِ لا تأتي بعد المبتدأ للإخبارِ، بل يُؤتَى بها لوصفِ الاسمِ المذكورِ. ففي مثلِ هذهِ الحالة يعمدُ المتكلِّمُ إلى التخلُّصِ من اللبسِ الذي قد يحصلُ في ذهنِ المخاطَبِ، فيستعينُ بما مِن شأنِهِ أَنْ يرفعَ هذا اللبسَ، فيأتي بضميرِ الفصلِ ليكونَ فارقًا بين الخبرِ والصفةِ. ولولا هذا الافتراضُ لم يذكر المتكلِّمُ ضميرَ الفصلِ ها هنا، ولبقيَ المخاطَبُ في حالةِ ترقُّبٍ للخبرِ، وربَّما ظنَّ أنَّ ما ذكرَهُ المتكلِّمُ بعد المبتدأ كانَ صفةً لهُ وليس خبرًا. إذ " الغرضُ من دخولِ الفصلِ في الكلامِ ما ذكرناهُ مِن إرادةِ الإيذانِ بتمامِ الاسمِ وكمالِهِ، وأنَّ الذي بعدَهُ خبرٌ وليس بنعتٍ، وقيلَ: أتى به ليؤذَنَ بأنَّ الخبرَ معرفةٌ أو ما قاربَها من النكرات " .[١٢٢]

إنَّ غرضَ المتكلِّمِ من الكلامِ هو تحقيقُ التواصلِ الناجحِ معَ المخاطَبِ، ومن هنا يحرصُ المتكلِّمُ على أَنْ تكونَ رسالتُهُ واضحةً وخاليةً مِن أيِّ نوعٍ من أنواعِ اللبسِ الذي قد يمنعُ المخاطَبَ من فهمِ الرسالةِ التي أرادَها المتكلِّمُ؛ لذا "تنظرُ اللغةُ العربيَّةُ وكلُّ لغةٍ في الوجودِ إلى أمنِ اللبسِ بكونِهِ غايةً لا يمكنُ التفريطُ فيها؛ لأنَّ اللغةَ المُلبِسَةَ لا تصلحُ واسطةً للإفهام والفهم، وقد خُلِقَتْ اللغاتُ أساسًا للإفهامِ والفهم " [١٢٣]. فيلحظُ المتكلِّمُ هنا كلَّ ما يمكنُ أَنْ يكونَ حاضرًا في ذهنِ المخاطَبِ من احتمالاتٍ توقعِهُ في لبسٍ، فيزيلُ مِن خطابِهِ كلَّ حاجزٍ بينَ المخاطَبِ والمعنى المقصودِ، ولذا "كانَ أمنُ اللبسِ مِن الأغراضِ المهمَّةِ التي راعَتها العربُ في كلامِها، إذ الغرضُ الأوَّلُ مِن التعبيرِ هو الإفهامُ، واللبسُ عكسُ الإفهامِ، إذ يؤدِّي

إلى الإبهامِ وعدمِ الفهم؛ ولذلك كانَ إزالةُ كلِّ ما يؤدِّي إلى اللبسِ مِن أولى أَغراضِ المتكلِّمِ، وقد سلكَت العربيَّةُ السبلَ التي يأمنُ فيها المخاطَبُ اللبسَ ما أمكنَ ذلك " [١٢٤]. ومِن هناك كانَ مجيءُ ضميرِ الفصلِ ضرورةٌ لا غنى عنها مِن أجلِ ضمانِ وصولِ الرسالةِ اللغويَّةِ سالمةً صحيحةً إلى ذهنِ المخاطَبِ.

ذكر المفعول به مع الفعل المتعدي لافتراض وجودِهِ وانتظار المخاطَبِ له :

المفعولُ بهِ " هو ما تعلَّقَ بهِ الفعلُ وقوعًا، أو كفًّا بلا واسطةِ حرفٍ "[١٢٥] ، وهو أَوْلى من قولِ النحويِّينَ: (ما وقعَ عليه فعلُ الفاعلِ)[١٢٦] . والفعلُ المتعدِّي هو الفعلُ الذي يصلُ إلى مفعولِهِ بغيرِ حرفِ جرٍّ فينصبُهُ نحو: (ضربْتُ زيدًا) [١٢٧]، ولمَّا كانَ التعدِّي هو الذي يُظهِرُ المفعولَ بهِ كانتْ بالفعلِ المعتدِّي حاجةٌ لذكر مفعولِهِ، لكي يتَّضحَ بِمَ تلبَّسَ هذا الفعلُ وعلامَ وقعَ، فالفاعلُ يتلبَّسُ بالفعلِ مِن جهةِ وقوعِهِ منه، والمفعولُ يتلبَّسُ بالفعلِ مِن جهةِ وقوعِهِ عليه. إذ " الفعلُ معَ المفعولِ كالفعلِ معَ الفاعلِ في أَنَّ الغرضَ مِن ذكرِهِ معَهُ ... إفادةُ تلبُّسِهِ بهِ، أي تلبُّس الفعلِ بكلٍّ منهما، لكنَّهما يفترقانِ بأنَّ تلبُّسَهُ بالفاعلِ مِن جهةِ وقوعِهِ منهُ، وتلبُّسَهُ بالمفعولِ مِن جهةِ وقوعِهِ عليه " .[١٢٨]

والتقييدُ بالمفعولِ بهِ لا يخلو مِن فائدةٍ، فذكرُه معَ الفعلِ المتعدِّي يختلفُ مِن حيثُ الدلالةُ عن تركهِ؛ ولذلك أشارَ عبدُ القاهر الجرجانيُّ إلى " أَنَّ حالَ الفعلِ معَ المفعولِ الذي يتعدَّى إليهِ حالُهُ معَ الفاعلِ، فكما أَنَّك إذا قلتَ: (ضربَ زيدٌ)، فأسندْتَ الفعلَ إلى الفاعلِ؛ كانَ غرضُكَ مِن ذلك أَنْ تُثبِتَ الضربَ فعلًا لهُ، لا أَنْ تفيدَ وجوبَ الضربِ في نفسِهِ وعلى الإطلاقِ. كذلك إذا عدَّيْتَ الفعلَ إلى المفعولِ، فقلتَ: (ضربَ زيدٌ عَمْرًا)، كانَ غرضُكَ أَنْ تفيدَ التباسَ الضربِ الواقعِ مِن الأوَّل بالثاني ووقوعَهُ عليه. فقد اجتمعَ الفاعلُ والمفعولُ في أَنَّ عملَ الفعلِ فيهما إنَّما كانَ من أَجلِ أَنْ يُعلَمَ التباسُ المعنى الذي اشتُقَّ منهُ بهما. فعَمِلَ الرفعَ في الفاعلِ ليُعلَمَ التباسُ الضربِ بهِ من جهةِ وقوعِهِ منهُ، والنصبَ بالمفعولِ ليُعلَمَ التباسُ الضربِ بهِ مِن جهةِ وقوعهِ عليهِ، ولم يكن ذلك ليُعلَم وقوعُ الضربِ في نفسِهِ، بل إذا أُريدَ الإخبارُ بوقوعِ الضربِ، ووجودِهِ في الجملةِ مِن غيرِ أَنْ ينسَبَ إلى فاعلٍ أو مفعولٍ، أو يتعرضُ لبيان ذلك، فالعبارةُ فيه أَنْ يقالَ: (كان ضربٌ)، أو (وقعَ ضربٌ)، أو (وُجِدَ ضربٌ)، وما شاكلَ ذلك من ألفاظٍ تفيدُ الوجودَ المجرَّدَ في الشيء " .[١٢٩]

وفي ذلك يقولُ سيبويه: " هذا بابُ الفاعلِ الذي يَتعدَّاهُ فعلُهُ إلى مفعولٍ، وذلك قولُك: (ضَرَبَ عبدُ الله زيدًا) ... وانتصبَ (زيد)؛ لأنَّه مفعولٌ تعدَّى إليه فعلُ الفاعلِ ... واعلَمْ أنَّ الفعلَ الذي لا يتعدَّى الفاعلَ يتعدَّى إلى اسمِ الحدثانِ الذي أُخِذَ منهُ؛ لأنَّهُ إنَّما يُذكَرُ ليدلَّ على الحدثِ. ألا ترى أنَّ قولَكَ: قد ذهبَ بمنزلة قولك: قد كانَ منه ذهابٌ، وإذا قلتَ: (ضرَبَ عبدُ الله) لم يستَبِنْ أنَّ المفعولَ زيدٌ أو عمرٌو " .(١٣٠)

فالتَّعديةُ هنا قرينةٌ معنويَّةٌ خَصَّصَتِ التباسَ الضَّربِ بالفاعلِ (عبد الله) ووقوعَهُ على المفعولِ بِهِ (زيد)؛ لأنَّكَ في التَّعديةِ " تُعلِمُ أَنَّ الضَّربَ قد تَعَدَّى إلى مضروبٍ ... فإنْ قُلْتَ: (ضربَ عبدُ اللهِ زيدًا) أعلَمْتَني مَنْ ذلك المفعولُ ؟ "(١٣١) . فضلًا عن أنَّ مُعتمدَ الفائدةِ في تركيبِ الجملةِ الفعليَّةِ التي فعلُها متعدٍّ هو المفعولُ لا الفاعلُ؛ لأنَّكَ " إذا عدَّيْتَ الفعلَ إلى المفعولِ فقلتَ: (ضربَ زيدٌ عَمْرًا) كانَ غرضُكَ أنْ تُفيدَ التباسَ الضَّربِ الواقعِ مِنَ الأوَّلِ بالثاني ووقوعَهُ عليهِ " .(١٣٢)

إنَّ الفعلَ المتعدِّيَ يفتقرُ في دلالتِهِ إلى اسمٍ يَقعُ عليهِ، ولولا ذكرُ المفعولِ بِهِ لكانتِ العَلاقةُ الإسناديَّةُ عائمةً مُطلقةً (١٣٣)، فإذا ذُكِرَ المفعولُ بهِ استطاعَ السامعُ أَنْ يدركَ وقوعَ الحدثِ على شيءٍ ما، ففي قولنا: (ضربَ زيدٌ عَمْرًا) خَصَّصَتْ علاقةُ التَّعديةِ وقوعَ الضَّربِ على (عَمْرٍو)، أي إنَّ الوقوعَ كانَ قيدًا في إسنادِ الضَّربِ إلى المُسنَدِ إليه (زيدٌ) (١٣٤). يقولُ المبرِّدُ: " فإذا قلتَ: (ضربتُ زيدًا) أو (كلّمْتُ عَمرًا)، فأنتَ لم تفعل زيدًا ولا عمرًا، إنَّما فعلْتَ الضربَ والكلامَ، فأوقعْتَ الضربَ بزيدٍ، وأوصلتَ الكلامَ إلى عمرٍو، فـ (زيدٌ) و (عَمْرٌو) مفعولٌ بهما؛ لأنَّكَ فعلْتَ فعلًا أوقعْتَهُ بهما، وأوصلْتَهُ إليهما " .(١٣٥)

ويقولُ ابنُ السَّرَّاج: " واعلَمْ أنَّ هذا إنَّما قيلَ له مفعولٌ بهِ؛ لأنَّه لمَّا قالَ القائلُ: ضرَبَ وقَتَلَ، قيلَ لهُ: هذا الفعلُ بِمَنْ وقعَ؟ فقالَ : بزيدٍ أو بعَمْرٍو، فهذا إنَّما يكونُ في المُتعدِّي نحو ما ذكرنا، ولا يُقالُ فيما لا يتعدَّى نحو: قامَ وقعدَ " (١٣٦)؛ لأنَّ الفعلَ اللازمَ يُكتفى بفاعلِهِ، وبهما تكونُ الجملةُ تامَّةَ المعنى؛ لكنَّ ذكرَ الفعلِ المتعدِّي يقتضي انتظارَ المخاطَبِ لذكرِ المفعولِ بهِ، وهذا الافتراضُ هو ما يدفعُ التكلِّمَ لذكرِهِ.

يقولُ ابنُ يعيش: " المفعولُ بهِ وهو الذي يحسُنُ أَنْ يقعَ في جوابِ بمَنْ فعلتَ؟ فيُقالُ: فعلْتُ بفلانٍ، فكلُّ ما أنبأَ لفظُهُ عن حلولِهِ في حيِّزِ غيرِ الفاعلِ فهو متعدٍّ، نحو: ضربَ وقتلَ. ألا ترى أنَّ الضربَ والقتلَ يقتضيانِ مضروبًا ومقتولًا، وما لم يُنبِئْ لفظُهُ عن ذلك فهو لازمٌ غيرُ

متعدٍّ، نحو: قامَ وذهبَ. ألا ترى أنَّ القيامَ لا يتجاوزُ الفاعلَ وكذلك الذهابُ؛ ولذلك لا يُقالُ: هذا الذهابُ بمَنْ وقعَ، وكذلك القيام. بخلافِ (ضرَبَ) وأشباهُهُ؛ فإنَّهُ لا يكونُ ضربًا حتَّى يوقعَهُ فاعلُه بشخصٍ .[١٣٧] "

إنَّ صدورَ الفعلِ من الفاعلِ واردٌ في ذهنِ المخاطَبِ في أغلب الأحيانِ؛ لكنَّ وقوعَهُ على مفعولٍ بهِ معيَّنٍ لا يخطرُ في بالهِ، ومن هنا كانت فائدةُ ذكرِ المفعولِ بهِ مع الفعلِ المتعدِّي، ولو جاءَ الفعلُ مطلقًا من دون مفعولٍ به لأفاد أمرًا آخرَ وهو المبالغةُ في صدورِ الفعلِ من الفاعلِ.

ويؤكِّدُ السيرافيُّ حاجةَ الفعلِ المتعدِّي لمفعولِهِ إنْ لم يُرِد المتكلِّمُ بهِ الإطلاقَ وكانَ المخاطَبُ ينتظرُ معرفةَ المفعولِ به الذي وقعَ عليهِ الفعلُ، فهو يفترضُ مسبقًا أنَّ المخاطَبَ يريدُ معرفةَ المفعول، ويبدأ مِن شرحِ كلامِ سيبويه، فيقول: " ثم قال سيبويهِ: وإذا قلتَ: (ضربَ عبدُ اللّه)، لم يتبيَّنْ أنَّ المفعولَ زيدٌ أو عمرٌو. يريدُ أنَّ (ضربَ عبدُ اللّه) في تعدِّيه إلى (زيد) ليس بمنزلة (ذهبَ عبدُ اللّه) في تعدِّيهِ إلى الذهاب، وذلك أنَّك إذا قلتَ: (ذهبَ عبدُ اللّه) فقولك: (ذهبَ) يدلُّ على ضربٍ من المصادرِ والأحداثِ دون سائرها وهو الذهابُ، فإذا قلتَ: (ضربَ عبدُ اللّه)، أمكنَ أَنْ يكونَ الضربُ واقعًا بجميعِ الأسماءِ نحو: زيد وعَمْرو وبكر وخالد، فمفعولُ الضربِ لم تدلَّ عليه صيغةُ فعلِهِ، كما دلَّت على المصدر " .[١٣٨]

فلمَّا كانَ الضربُ من دون ذكر المفعولِ به يدلُّ على الإطلاقِ وجبَ ذكرُهُ لمن أرادَ معرفةَ الضربِ بمَن وقعَ، ويؤكِّدُ ابنُ عصفور (ت٦٦٩هـ) هذا بقولهِ: " المفعولُ بهِ هو كلُّ فضلةٍ انتصبَتْ عن تمامِ الكلامِ، يصلحُ وقوعُها في جوابِ مَن قال: بأيِّ شيءٍ وقعَ الفعلُ؟ أو يكونُ على طريقةِ ما يصلحُ ذلك فيه " [١٣٩]. ولذلك سُمِّيَ المتعلَّق بهِ المفعولَ بهِ؛ " لأنَّهُ أوقعَ الفعلَ به أو تعلَّقَ به، أو لأنَّهُ جوابُ من فُعِلَ به هذا الفعلُ " .[١٤٠]

إنَّ وجودَ المفعولِ بهِ في الجملةِ يؤدِّي الى حصرِ حدثِ الفعلِ؛ فهو مقيِّدٌ للحدثِ، فحينما يُذْكَرُ يَعرفُ السامعُ أنَّ حدثَ الفعلِ وقع على شيءٍ محدَّدٍ مشخَّصٍ، وهو ما ينتظرُهُ المخاطَبُ في كثيرٍ من الأحيانِ، وبحذفهِ ينصرفُ التركيبُ إلى الإطلاقِ والعمومِ. فالغرضُ تعلَّقَ بذكرِ المفعولِ؛ " فقد يُذْكَرُ الفعلُ كثيرًا، والغرضُ منهُ ذكرُ المفعولِ، مثالُهُ أنَّكَ تقولُ: (أضربْتَ زيدًا؟) وأنتَ لا تُنْكِرُ أنْ يكونَ كانَ مِن المخاطَبِ ضربٌ، وإنَّما تُنكِرُ أَنْ يكونَ وقعَ الضربُ منه على (زيد)، وأَنْ يستجيزَ ذلك أو يستطيعَهُ " .[١٤١]

وقد يُقيَّد الفعلُ بالمفعولِ؛ لدفعِ الإيهامِ الذي يحتملُهُ الكلامُ، والذهابُ إلى غيرِ المقصودِ(١٤٢)، وهذا الافتراضُ هو الذي يدفعُ المتكلِّمُ لذكرِ المفعولِ بهِ. فإذا قُيِّد الفعلُ المتعدِّي بمفعولٍ معيَّنٍ صُرِفَ النَّظرُ عن غيرِهِ. فالقصدُ من ذكرِ المفعولِ هو إعلامٌ للسامعِ الذي كانَ ينتظرُهُ ويتوقَّعُ سماعَهُ، ولا يتمُّ المعنى إلَّا بذكرِهِ وتحديدِهِ في أغلبِ الحالاتِ، ولو اقتصرَ الفعلُ المتعدِّي على الفاعلِ لكانَ القصدُ إثباتَ الفعلِ للفاعلِ فقط.

وقد فصَّلَ عبدُ القاهرِ الجرجانيُّ الفرقَ هذا تفصيلًا دقيقًا، فقالَ: " فاعلَمْ أنَّ أغراضَ الناسِ تختلفُ في ذكرِ الأفعالِ المتعدِّيةِ، فهم يذكرونَها تارةً ومرادُهم أَنْ يقتصروا على إثباتِ المعاني التي اشتُقَّتْ منها للفاعِلين مِن غيرِ أَنْ يتعرَّضوا لذكرِ المفعولينَ، فإذا كانَ الأمرُ كذلك كانَ الفعلُ المتعدِّي كغيرِ المتعدِّي مثلًا؛ في أنَّكَ لا ترى لهُ مفعولًا لا لفظًا ولا تقديرًا، ومثالُ ذلك قولُ الناسِ: (فلانٌ يَحُلُّ ويَعْقِدُ، ويَأمرُ ويَنهى، ويَضُرُّ وَيْنَفُع)، وكقولِهم: (هو يُعطِي ويُجزِلُ، ويَقرِي ويُضِيفُ)؛ المعنى في جميع ذلكِ على إثباتِ المعنى في نفسِهِ للشيءِ على الإطلاقِ وعلى الجملةِ مِن غيرِ أَنْ يتعرَّضَ لحديثِ المفعولِ ... وهكذا كلُّ موضعٍ كانَ القصدُ فيهِ أَنْ تُثبِتَ المعنى في نفسِهِ فعلًا للشيءِ وأَنْ تُخبِرَ بأَنَّ مِن شأنِهِ أَنْ يكونَ منهُ، أو لا يكونُ إلَّا منه؛ فإنَّ الفعلَ لا يُعدَّى هناك؛ لأنَّ تعديتَهُ تُنقِضُ الغرضَ وتُغيِّرُ المعنى. ألا ترى أنَّكَ إذا قلْتَ: (هو يُعطي الدنانيرَ) كانَ المعنى على أنَّكَ قصدْتَ أنْ تُعلِمَ السامعَ أَنَّ الدنانيرَ تدخلُ في عطائِهِ، وأنَّهُ يُعطيها خصوصًا دون غيرها، وكانَ غرضُكَ من الجملةِ بيانَ جنسِ ما تناولَهُ الإعطاءُ لا الإعطاءِ في نفسِهِ، ولم يكن كلامُكَ مع مَن نَفَى أَنْ يكونَ كانَ منه إعطاءٌ بوجهٍ مِن الوجوهِ، بل معَ مَنْ أَثبَتَ لهُ إعطاءً، إلّا أنَّهُ لم يُثبِتْ إعطاءَ الدنانير " (١٤٣)، فقد يُؤتَى به لدفعِ الإبهامِ الذي يقعُ لدى المتلقِّي، فالمفعولُ في هذه الحالةِ واجبُ الذكرِ بحسبِ قصدِ المتكلِّمِ وحالةِ المتلقّي.

فالانتظارُ حالةٌ تطرأُ على المخاطَبِ، وقد تظهرُ مؤشِّراتٌ نفسيَّةٌ وجسميَّةٌ تُشيرُ إلى شغفِهِ ولهفِهِ لسماعِ حدثٍ معيَّنٍ وهو يترقَّبُ حصولَهُ، فتنتقلُ تلك الإشاراتُ إلى المتكلِّمِ ليصوغَ كلامَهُ بأسلوبٍ مناسبٍ لتلكَ الحالةِ؛ وينبغي للمتكلِّمِ أن يراعيَ فضولَ المخاطَبِ ورغبتهُ في سماعِ ما يبحثُ عنه (١٤٤)، ومِن التصوُّرِ الدقيقِ لحالةِ المتلقِّي " يحاول البلاغيُّونَ إيجادَ تبريرٍ بلاغيٍّ لحالةِ الحذفِ وتقدُّمِها على الذكرِ مِن منطلقِ أنَّ الذكرَ هو الأصلُ، وأصليَّتُهُ تُضعِفُ مِن

ردودِ فعلِ المتلقِّي إزاءَهُ، بخلاف الحذفِ لمخالفتِهِ الأصلَ، فيكون مخالفًا لعمليَّة التوقُّعِ، وهذه المخالفةُ تصحبُها حالاتٌ نفسيَّةٌ لا تتوفَّرُ في الحالةِ الأولى " .(١٤٥)

فالمخاطَبُ يفترضُ وجودَ مفعولٍ بهِ مع الفعلِ المتعديِّ ويسألُ في نفسِهِ أينَ أثرُ الفعلِ الذي فعلَهُ الفاعلُ؟ فلا بدَّ للفعلِ المتعدِّي مِن تأثيرٍ يتجلَّى في المفعولِ به. والغرضُ الأساسيُّ من ذكرِ المفعول به هو تقييدُ دلالةِ الفعل؛ وهو ما يرغبُ المخاطَبُ في معرفتِهِ في أغلبِ الحالاتِ، فتدفعُ هذهِ الرغبةُ المتكلِّمَ لذكرِهِ، فبعدَ أنْ كانَ الفعلُ مُطلقًا في حدثِهِ قُيِّدَ، وبعدَ أَنْ كانَ مقتصرًا على مَنْ قامَ بهِ تجاوزَ إلى مَنْ وقعَ عليه.

نصب النَّعت على القطع لافتراض أن تكون الصفة معروفة ومشهورة :

النعتُ هو " الوصفُ لفظٌ يتبَعُ الاسمَ الموصوفَ تحليةً له، وتخصيصًا ممَّنْ له مثلُ اسمِهِ، بذكر معنىً في الموصوفِ أو في شيءٍ من سببِهِ " (١٤٦). وحدَّهُ ابنُ هشامٍ الأنصاريُّ (ت٧٦١هـ) بقوله: " هو التابعُ الذي يكمِّلُ متبوعَهُ بدلالتِهِ على معنًى فيه أو فيما يتعلَّقُ بهِ. فخرجَ بقيدِ التكميلِ النسقُ والبدلُ، وبقيدِ الدلالةِ المذكورةِ البيانُ والتوكيدُ، والمرادُ بالمكمِّلِ الموضِّحُ للمعرفة، كـ: (جاء زيدٌ التاجرُ) أو (التاجرُ أبوهُ)، والمخصِّصُ للنكرةِ كـ: (جاءَني رجلٌ تاجرٌ) أو (تاجرٌ أبوهُ) " .(١٤٧)

وحدَّهُ ابنُ عصفور موضِّحًا أغراضَهُ فقالَ: " النعتُ عندَ النحويِّينَ عبارةٌ عن اسمٍ أو ما هو في تقديرِ اسمٍ يتبَعُ ما قبلَهُ لتخصيصِ نكرةٍ، أو لإزالةِ اشتراكٍ عارضٍ في معرفةٍ أو مدحٍ أو ذمٍّ أو ترحُّمٍ أو تأكيدٍ، ممَّا يدلُّ على حليتِهِ أو نسبِهِ أو فعلِهِ أو خاصةٍ من خواصِّهِ " .(١٤٨)

فالنعتُ تابعٌ للمنعوتِ في الإعرابِ، وقد يُقطَعُ عن منعوتِهِ فيكونُ مرفوعًا بمبتدأ محذوفٍ أو منصوبًا بفعل محذوفٍ، نحو: (مررْتُ بزيدٍ الكريمُ أو الكريمَ)، أي: هو الكريمُ أو أعني الكريمَ، فإنْ كانَ النعتُ المقطوعُ لمجرَّدِ مدحٍ أو ذمٍّ أو ترحُّمٍ وجبَ حذفُ المبتدأ والفعل ولا يجوزُ إظهارُهُ، وإنْ كانَ لغير ذلك من توضيحٍ أو تخصيصٍ جازَ ذكرُهُ وحذفُهُ .(١٤٩)

ولا بُدَّ في القطعِ من كون النعتِ معلومًا ومشهورًا في المنعوتِ، ولا يتوقَّفُ ذكرُهُ على بيانِ المنعوت، بل يفيدُ في مدحِهِ أو ذمِّهِ؛ " وإنَّما يكونُ لمجرَّدِ الثناءِ أو الذمِّ، إذا كانَ الموصوفُ معلومًا عند المخاطَبِ " .(١٥٠)فإذا كان المنعوتُ مفتقراً إلى النعت، بحيثُ لا يُعرَفُ إلَّا بهِ وجبَ الإتباعُ لتنزيلِ النعتِ والمنعوتِ منزلةَ الشيءِ الواحدِ الذي لا يُستغنَى عنه، فإنْ كثُرَتِ النعوتُ لمتبوعٍ واحدٍ يفتقرُ لذكرهنَّ فلا يتعيَّنُ إلَّا بذكرِ جميعها لزمَ إتباعُها، نحو: (مررْتُ بزيدٍ

التاجرِ الفقيهِ الكاتبِ) إذا كانَ يشاركُهُ في اسمِهِ ثلاثةٌ: أَحدُهم تاجرٌ كاتبٌ والآخرُ تاجرٌ فقيهٌ والآخرُ فقيهٌ كاتبٌ، فإذا كانَ تعيينُ الموصوفِ حاصلًا من دونِ هذه النعوتِ جازَ القطعُ والإتباعُ .(١٥١)

فقد يأتي المتكلِّمُ بصفةٍ ما لا يقصدُ بها توضيحًا ولا تخصيصًا فلا يُتبعُها لِمَا قبلَها، وإنَّما يأتي بها لغرضِ المدحِ أو الذمِّ أو الترحُّمِ، ويُشترَطُ في هذهِ الصِّفةِ أَنْ تكونَ معروفةً عندَ المُخاطَبِ قبل البدءِ بالكلامِ ليسوغَ للمُتكلِّمِ أَنْ يقصِدَ بها ذلك، فإنْ لم يكنِ المُخاطَبُ عارفًا بهذهِ الصِّفةِ لم يجُزْ للمُتكلِّمِ أَنْ يَقطَعَها، ووجبَ عليهِ إتباعُها لما قبلَها.

وقد اعتمدَ سيبويهِ على افتراضِ شهرةِ الصفةِ ومعرفةِ المخاطَبِ بها في توجيهِ ما انتصَبَ على المدحِ والتعظيمِ في نحوِ قولك: " الحَمْدُ للهِ أهلَ الحَمْدِ، والمُلْكُ للهِ أهلَ المُلْكِ " (١٥٢) ذاكِرًا رأْيَ الخليلِ، إذ يقولُ: " زعمَ الخليلُ أَنَّ نصبَ هذا على أَنَّك لم تُرِدْ أَنْ تُحدِّثَ النَّاسَ ولا مَنْ تُخاطِبُ بأمرٍ جهُلوهُ، ولكنَّهم قد علمُوا مِنْ ذلك ما قد علمْتَ فجعلَهُ ثناءً وتعظيمًا، ونصبَهُ على الفعلِ ... " (١٥٣)، فيجوزُ في (أهل الحمد) الجرُّ على إرادةِ الإتباعِ (النَّعت)، ويجوزُ النَّصْبُ على إرادةِ المدحِ والتعظيمِ.

إنَّ المدحَ والتعظيمَ يُؤدَّى بالنعتِ، ولكن ليسَ كلُّ موصوفٍ يُنْعَتُ بصفةٍ ما تكونُ تعظيمًا لهُ، وليس كلُّ صفةٍ تُحقِّقُ هذا الغرضَ، بل لذلك شروطٌ بيَّنها سيبويه قائلًا: " واعلَمْ أَنَّهُ ليسَ كلُّ موضعٍ يجوزُ فيهِ التعظيمُ ولا كلُّ صفةٍ يحسنُ أَنْ يُعظَّمَ بها، ولو قُلْتَ: (مررْتُ بعبدِ اللهِ أَخيكَ صاحبَ الثيابِ أَو البزَّازَ) لم يكُنْ هذا ممَّا يُعظَّمُ بهِ الرَّجلُ عندَ الناس ولا يُفخَّمُ بهِ، وأمَّا الموضعُ الذي لا يجوزُ فيهِ التعظيمُ فأنْ تذكرَ رجلًا ليس بنبيهٍ عندَ النَّاسِ ولا معروفٍ بالتعظيمِ ثُمَّ تُعظِّمُهُ كما تُعظِّمُ النبيهَ، وذلك قولُكَ: (مررْتُ بعبدِ اللهِ الصالحَ)، فإنْ قلتَ: (مررْتُ بقومِكَ الكرامِ الصالحينَ) ثُمَّ قلتَ: (المُطْعِمينَ في المَحْلِ)؛ جازَ لأنَّهُ إذا وصفَهم صاروا بمنزلةِ مَنْ قد عُرفَ منهم ذلك، وجازَ لهُ أنْ يجعلهم كأنَّهم قد عُلموا ... وليسَ كلُّ شيءٍ مِنَ الكلامِ يكونُ تعظيمًا لله عزَّ وجلَّ يكونُ تعظيمًا لغيرِهِ مِنَ المخلوقينَ " .(١٥٤)

يقولُ السِّيرافيُّ: " يحتاجُ التعظيمُ إلى اجتماعِ مَعنَيَيْنِ في المُعظَّمِ: أَحدهما أَنْ يكونَ الذي عُظِّمَ بهِ فيهِ مدحٌ وثناءٌ ورفعةٌ، والآخر أنْ يكونَ المُعظَّمُ قد عرفَهُ المُخاطَبُ وشُهِرَ عندَهُ ما عُظِّمَ بهِ، أَو يَتقدَّمَ مِنْ كلامِ المُتكلِّمِ ما يَتَقَرَّرُ بهِ عندَ المُخاطَبِ حالَ مدحٍ وثناءٍ وتشريفٍ في المذكورِ يصحُّ أَنْ يُورَدَ بعدَها التعظيمُ. وهذا معنى ما ذكره سيبويه: (مررْتُ بقومِكَ الكرامَ)، ثُمَّ

قلتَ: (المُطْعِمينَ في المَحْل)، وتقولُ: (مررْتُ بعبدِ اللهِ الكريمَ الفاضلَ) على التعظيمِ لمَّا قدَّمتَ ذكرَ الكريمِ صارَ كأنَّهُ قد عُرِفَ وشُهِرَ، فتدبَّر ذلك إنْ شاء الله تعالى " .[١٥٥]

يُشيرُ هذا النصُّ إلى مسألتينِ: إحداهما تتعلَّقُ بمضمونِ الرِّسالةِ، إذ لا بُدَّ مِنْ أَنْ تكونَ الصِّفةُ التي يُعظَّمُ بها صفةَ مدحٍ وثناءٍ ورفعةٍ أَو أنْ تكونَ هذهِ الصِّفةُ ممَّا يَليقُ وقوعُها على الممدوحِ، والأُخْرى أنْ يكونَ المُعظَّمُ قد عرفَهُ المُخاطَبُ وعلِمَ فضلَهُ [١٥٦]. وهذا يعني أنَّ هناك افتراضًا يجبُ أَنْ يسبقَ الكلامَ ليجوزَ للمتكلِّمِ أَنْ ينصبَ تلكَ الصفاتِ على المدحِ، وهو أَنْ تكونَ الصفةُ ممَّا يُمدَحُ بها الممدوحُ عندَ النَّاسِ، وأنْ تكونَ هذهِ الصفةُ مشهورةً فيهِ وقد علمَها المخاطَبُ.

فقطعُ النعتِ عن متبوعِهِ أو إيتباعُهُ لهُ مرتبطٌ بعلمِ المخاطَبِ، فإنْ كانَ المخاطَبُ عالمًا بالمنعوتِ مِن غيرِ النعتِ جازَ للمتكلِّمِ قطعُ النعتِ أو إتباعُهُ، وإنْ لم يكُنْ عالمًا به والمنعوتُ محتاجٌ إلى النعتِ ليتَّضحَ بهِ وجبَ إتباعُهُ ولم يجز قطعُهُ، فيُشتَرطُ في القطعِ " أَنْ يعلمَ السامعَ مِن اتِّصافِ المنعوتِ بذلك النعتِ ما يعملُهُ المتكلِّمُ؛ لأنَّهُ إنْ لم يعلَمْ فالمنعوتُ يحتاجُ إلى ذلك النعتِ ليُبيِّنَهُ ويُميِّزَهُ، ولا قطعَ معَ الحاجةِ " .[١٥٧]

وهذا يعني أنَّ المتكلِّمَ إذا ذكرَ اسمًا وكانَ المخاطَبُ يجهلُ ذلك الاسمَ أتبعَهُ بصفةٍ تُميِّزُهُ من غيرِهِ، وفي هذهِ الحالة تَتْبعُ الصفةُ موصوفَها في الإعرابِ، فإن كانَ المخاطَبُ عارفًا بالاسمِ المذكورِ قطعَ الصفةَ عن موصوفِها إذا كانَ قاصدًا المدحَ أو الذمَّ، وهذا الافتراضُ المسبقُ بتنوُّع حالةِ المخاطَبِ بينَ العلمِ والجهلِ بالاسمِ المذكورِ ينبغي أن يكون حاضرًا في ذهنِ المتكلِّمِ، وهو ما يجعلُ بناءَ الجملةِ مختلفًا في الحالتينِ.

فقطعُ الصفةِ عن الموصوفِ ونصبُها على المدحِ يعني أَنَّ المُخاطَبَ يَعلمُ مِن اتِّصافِ الموصوفِ بهذهِ الصِّفةِ ما يعلمُهُ المُتكلِّمُ، إذ إنَّ القَطْعَ يدلُّ على أَنَّ الموصوفَ مُشتهِرٌ بهذهِ الصِّفةِ معلومٌ بها عندَ السَّامعِ كما عندَ المُتكلِّمِ، ولستَ تريدُ أَنْ تُعلِمَهُ بها، فإذا قُلْتَ: (مررتُ بمحمَّدٍ الكريمَ) بالنَّصبِ كانَ المعنى: مررْتُ بمحمدٍ المعروفِ بالكرمِ المشتهرِ به بخلاف قولِك: (مررْتُ بمحمدٍ الكريمِ) بالجرِّ فإنَّكَ تُريدُ بذلكَ أَنْ تُميِّزَهُ مِنْ غيرِهِ وتُبيِّنَهُ بِهِ [١٥٨]. فإتباعُ الصِّفةِ لموصوفِها يأتي لقَصْدِ التوضيحِ والتبيينِ وتمييزِ الموصوفِ مِنْ غيرِهِ عندما يكونُ المُخاطَبُ جاهلًا بهذهِ الصِّفةِ، وقطعُها عَنْ موصوفِها يأتي لقَصْدِ المدحِ أَو الذمِّ عندما يكونُ

المُخاطَبُ عالِمًا بهذهِ الصِّفةِ، ويبقى قصدُ المُتكلِّمِ وما يسبقُهُ من افتراضاتٍ مسبقةٍ مشتركةٍ وما يُرافقُهُ مِنْ القرائنِ الاجتماعيَّةِ هو المعيارُ في ترجيحِ وجهٍ على آخَرَ.

وما يُشتَرطُ عندَ إرادةِ المدحِ والتعظيمِ يُشتَرطُ عندَ إرادةِ الذمِّ أو الشتمِ، إذ يقولُ سيبويه: " هذا بابُ ما يجري مِنَ الشتمِ مَجرى التعظيمِ وما أَشبهَهُ. تقولُ: (أتاني زيدٌ الفاسقَ الخبيثَ) لم يُرِدْ أَنْ يُكرِّرَهُ ولا يُعرِّفُكَ شيئًا تُنكِرُهُ، ولكنَّهُ شتمَهُ بذلك [١٥٩] " .... فقولُ سيبويهِ: (لم يُرِدْ أَنْ يُكرِّرَهُ) أي: لم يُردْ أنْ يَصِفَ زيدًا أو يَجعلَهُ بدلًا منهُ، وقولُهُ: (ولا يُعرِّفُكَ شيئًا تُنكِرُهُ) أي: لم يُرِدِ الإخبارَ عمَّا تجهلُهُ فيُعلمُكَهُ إيَّاهُ، ولكنَّهُ أَرادَ أَنْ يَشتمَهُ بذلك، فإذا لم يُرِدِ المُتكلِّمُ الشتمَ ولم تكُن الصفةُ مشهورةً عندَ السّامِعِ لم يجز لهُ النصبُ.

فالمُتكلِّمُ – عندَ إرادةِ المدحِ أو الذَّمِّ – لا يُريدُ أَنْ يُخبرَ المُخاطَبَ بأمرٍ قد جهلَهُ؛ لأنَّهُ يستوي معَ مخاطَبِهِ بمعرفةِ صفاتِ الموصوفِ، ولكنَّ المُتكلِّمُ قَطَعَ الصفةَ عَنِ الموصوفِ قاصدًا مدحَهُ أَو ذمَّهُ، إذ يقولُ السيرافيُّ: " الذي يُصيِّرُهُ مدحًا وثناءً أو شتمًا وتقبيحًا قَصْدُ المُتكلِّمِ بهِ إلى ذلك " .[١٦٠]

فقَطْعُ الصِّفةِ عَنِ موصوفِها يُبيِّنُ قَصْدَ المُتكلِّمِ مدحًا وتعظيمًا أو ذمًّا وشتمًا، وهو ما لا يُؤدَّى بالإتباعِ، ويُوجِّهُ نظرَ السَّامعِ إلى النَّعتِ المقطوعِ ويُثيرُ انتباهَهُ؛ لأنَّ الأَصلَ في النَّعتِ أَنْ يَتبَعَ المنعوتَ، فإذا خالفْتَ بينهما نبَّهْتَ الذِّهنَ وحرَّكتَهُ إلى شيءٍ غيرِ مُعتادٍ، فهذا التعبيرُ يُرادُ بهِ لفتُ النَّظرِ وإثارةُ الانتباهِ إلى الصِّفةِ المقطوعةِ، وهو يدلُّ على أَنَّ اتِّصافَ الموصوفِ بهذهِ الصَّفةِ بلغَ حدًّا يثيرُ الانتباه [١٦١]. وهذا القطعُ " يعني أَنَّ الموصوفَ مُشتهِرٌ بالصِّفةِ معلومٌ فيها حقيقةً أو ادِّعاءً، فيكونُ القطعُ أَبلغَ في المدحِ والذمِّ؛ لأنَّكَ تَدَّعي أَنَّهُ معلومٌ بالصِّفةِ مُشتهرٌ بها وأَنَّ المخاطَبَ يعلمُ مِنَ الوصفِ ما عَلِمَهُ المُتكلِّمُ، ومعنى ذلك أنَّهُ بلغَ مِنَ الاتِّصافِ بتلكَ الصِّفةِ حدًّا بحيثُ أَصبحَ لا يَخفى على أَحدٍ " .[١٦٢]

إنَّ قطعَ النعتِ عن المنعوتِ من حيثُ الإعرابُ فيه تنبيهٌ واضحٌ للأذهانِ إلى ما يحصلُ مِن تغييرٍ في الصفةِ المقطوعةِ، واهتمامٌ كبيرٌ بذكرِها وضرورةِ حضورِها في ذهنِ المخاطَبِ، وهذا القطع والتحوُّلُ هو إشارةٌ سريعةٌ إلى هذا المعنى المهمِّ الذي سيُذكَرُ، وما يرجوهُ المتكلِّمُ من تأثيرٍ ومبالغةٍ.

مجيء المفعول له لافتراض وجود سؤال عن معرفة سبب الفعل المذكور :

المفعولُ لهُ هو كلُّ مصدرٍ معلِّلٍ لحدثٍ مشاركٍ له في الزمانِ والفاعلِ نحو: (قمْتُ إجلالًا لكَ) [١٦٣]، وللنحويِّينَ فيه أربعةُ شروطٍ إنْ فَقَدَ أحدَها جُرَّ بحرفِ التعليلِ، والشروطُ هي: المصدريَّةُ، وإبانةُ العلَّة، واتِّحادُ زمنِ الحدثِ وزمنِ المصدر، واتِّحادُ فاعلِ الحدثِ وفاعلِ المصدر .[١٦٤]

وحكمُهُ جوازُ النصبِ إنْ وُجِدت هذهِ الشروطُ، فإنْ فُقِدَ شرطٌ من هذهِ الشروطِ تعيَّنَ جرُّهُ بحرفِ التعليلِ وهو اللام أو (مِنْ) أو (في) أو الباء، والأكثر استعمالُ اللام [١٦٥]. ونصبُ المفعولِ لهُ ليسَ بواجبٍ وإنْ كانت الشروطُ موجودةً فيهِ، إذ يمكن جرُّهُ؛ لأنَّ تلك الشُّروطَ وُضِعَت " في حقيقةِ الأمرِ مِن أجلِ تقييدِ الفعلِ بهِ على هذهِ الهيئةِ المخصوصةِ؛ لأنَّهُ قد تتوافر كلُّ هذهِ الشُّروط ولا ينصبُ، بل يُجرُّ بحرفِ الجرِّ الذي يفيدُ التعليلَ، وبذلك لا يكونُ مفعولًا له، بل يكونُ تقييدًا بالجارِّ والمجرورِ " .[١٦٦]

واشترطَ بعضُ النحويِّينَ أَنْ يكونَ المفعولُ لهُ أمرًا قلبيًّا كالرغبة، فلا يجوزُ: (جئتُكَ قراءةً للعلمِ) ولا (قتلًا للكافرِ) [١٦٧]، ويصدقُ هذا الشرطُ على المفعولِ لهُ إذا أفاد تعليلًا بالسببِ، أمَّا إذا أفادَ تعليلًا بالغرضِ فليس كذلك، وقد بيَّنَ ذلك رضيُّ الدين الارستراباذيُ (ت٦٨٦هـ) قائلًا: " المفعولُ لهُ على ضربينِ: إمَّا أن يتقدَّمَ وجودُهُ على مضمونِ عاملِهِ، نحو: (قعدْتُ جبنًا) فهو من أفعالِ القلوبِ كما قالوا، وأمَّا أنْ يتقدَّمَ على الفعلِ تصوُّرًا، أي: يكونُ غرضًا، ولا يلزمُ كونُهُ فعلَ القلبِ، نحو:)ضربْتُهُ تقويمًا) و (جئْتُهُ إصلاحًا) اتفاقًا " .[١٦٨]

ويرى بعضُ النحويِّينَ عدمَ أهميَّةِ بعضِ الشروطِ في المفعولِ بهِ، يقول السيوطيُّ(ت٩١١هـ): " وشرطَ بعضُ المتأخِّرينَ فيهِ أَنْ يكونَ مِن أفعالِ النفسِ الباطنةِ، نحو: (جاءَ زيدٌ خوفًا ورغبةً)، بخلافِ أفعالِ الجوارحِ الظاهرةِ، نحو: (جاءَ زيدٌ قتالًا للكفَّارِ وقراءةً للعلمِ) فلا يكونُ مفعولًا له. وشرطَ الأعلمُ والمتأخِّرونَ مشاركتَهُ لفعلِهِ في الوقتِ والفاعلِ، نحو: (ضربْتُ ابني تأديبًا) ... ولم يشترط ذلك سيبويهِ ولا أحدٌ من المتقدِّمينَ، فيجوزُ عندهم: (أكرمتُكَ أمسِ طمعًا غدًا في معروفِكَ) ... ومنهُ: ﴿يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الرعد:١٢]، ففاعلُ الإرادةِ هو اللهُ، والخوفُ والطمعُ مِن الخلقِ " .[١٦٩]

والوظيفةُ الدلاليَّةُ للمفعول لأجلهِ هي تخصيصُ الإسنادِ وتقييدُهُ بعلَّةٍ وغايةٍ تفسِّرُهُ لِمَ وقع، ولأيِّ سببٍ كان[١٧٠]. والعلَّةُ الَّتِي يفيدها ذكرُ المفعولِ لأجله فِي الجُمْلَة عَلَى قسمين: أحدهما:

علَّةٌ يُرادُ تحصيلُها أو سببٌ باعثٌ على حصولِها، بمعنى أنّها غير موجودة فِي أثناءِ الفعلِ وإنَّما هي غايةٌ مرادةٌ متأخِّرةٌ عَنْ وجودِهِ، نحو: (جئتُكَ إصلاحًا لحالك)، فالإصلاحُ هو علَّةُ المجيءِ ، فالعلَّةُ غيرُ موجودةٍ فِي أثنائه وإنما هي غايةٌ يسعى المتكلِّمُ إلى تحقيقها، فهي متأخِّرةٌ من حيثُ الوجودُ لكنَّها متقدِّمةٌ من حيثُ التصوُّرُ؛ لأنَّ الغرضَ المتأخِّرَ وجودُهُ علَّةٌ غائيَّةٌ حاملةٌ عَلَى الفعل. والعلّةُ الثَّانِيةُ علَّةٌ موجودةٌ متقدِّمةٌ عَلَى وجودِ الفعلِ، وهي السببُ فِي دفعِ الفاعلِ إِلَى الفعلِ، إِذْ إنَّها حاصلةٌ قبلَ وقوعِ الفعلِ، لذلك لا يُراد تحصيلُها، فهي سببٌ موجودٌ ودافعٌ إلى تحصيلِ أمرٍ ما. نحو: (قعدْتُ جبنًا)، فالجبنُ هو السببُ فِي القعودِ، وهو حاصلٌ قبلَ وجودِ الفعلِ .[١٧١]

وذكرَ سيبويهِ المفعولَ لهُ بـ " هذا بابُ ما ينتصبُ من المصادرِ؛ لأنّهُ عذرٌ لوقوعِ الأمرِ فانتَصبَ لأنَّهُ موقوع له، ولأنَّه تفسيرٌ لِمَا قبلَهِ لِمَ كان؟ وليس بصفةٍ لِمَا قبلَهُ ولا منه، فانتَصبَ كما انتَصبَ (درهم) فى قولك: (عِشْرونَ دِرْهَمًا). وذلك قولُكَ: (فعلْتُ ذاكَ حذارَ الشَّرِ)، و (فعلتُ ذلكَ مخافةَ فلانٍ) ، و (ادِّخارَ فلان) ... فهذا كلُّهُ ينتصبُ؛ لأنَّهُ مفعولٌ لهُ، كأنَّهُ قيلَ لهُ: لِمَ فعلتَ كذا وكذا؟ فقال: لكذا وكذا، ولكنه لَمَّا طَرَحَ اللامَ عَمِلَ فيهِ ما قبلَهُ " [١٧٢]. فيُفهم من سيبويه أنّه اشترطَ في المفعولِ لهُ أَنْ يكونَ مصدرًا منصوبًا، وأنْ يكون علَّةً لِمَا قبلَهُ، وهذهِ الشروطُ التزمَ بها أغلبُ النحويينَ المتقدّمين بعد سيبويه.[١٧٣]

وإشاراتُ النحويِّينَ تُبيِّنُ فائدةَ ذكرِ المفعولِ بهِ، فيقولُ ابنُ السرَّاجِ (ت٣١٦هـ): " وإنَّما يُذكَرُ لأنَّهُ عذرٌ لوقوعِ الأمرِ " [١٧٤]، ويقولُ أبو عليٍّ الفارسيُّ (ت٣٧٧هـ) " وإنَّما تذكرُهُ ليُعرَفَ الغرضُ الذي مِن أجلِهِ فعلْتَ ذلك الفعل، فهو جوابُ لِمَ كما كانَ الحالُ جوابَ كيفَ، وذلك قولك: (ضربتُهُ تقويمًا لَهُ، وجئتُكَ إكرامًا لك) " [١٧٥]، ويقولُ ابن جنيٍّ (ت٣٩٢هـ): " وإنَّما يُذكَرُ المفعولُ لَهُ لأنَّهُ عذرٌ وعلَّةٌ لوقوعِ الأمرِ، تقولُ: (زرتُكَ طمَعًا في برك، وقصدْتُكَ ابتغاءً لمرضاتِك)، أي: زرتُكَ للطمعِ وقصدْتُكَ للابتغاءِ " .[١٧٦]

وقد بيَّنَ السيرافيُّ أنَّ ذكرَ المفعولِ لهُ في الجملةِ جاءَ بسببِ افتراضِ وجودِ سؤالٍ مسبقٍ من السَّامعِ عن سببِ هذا الحدثِ المذكورِ، إذ يقولُ: " اعلمْ أَنَّ المصدرَ المفعولَ لهُ إنَّما هو السببُ الذي له يقعُ ما قبلَهُ وهو جوابٌ لقائلٍ قالَ لهُ: لِمَ فعلْتَ كذا؟ فيقول: لِكذا وكذا، كرجلٍ قالَ لرجلٍ: لِمَ خرجْتَ مِنَ منزلِكَ؟ فقالَ: لابتغاءِ رزقِ اللهِ، أو قالَ لَهُ: لِمَ تركْتَ السوقَ؟ فقالَ: للخوفِ مِن زيدٍ ولحذارِ الشرِّ. وبعضُ النحويِّينَ يُقدِّرُهُ بـ " لولا " ومعناه: لولا حذارُ الشرِّ ما

تركْتُ السوقَ، ولولا ابتغاءُ رزقِ اللهِ ما خرجْتُ مِنَ البيتِ، وذلك على ضربين: أحدهما: أَنْ تفعلَ الفعلَ تجذبُ بهِ فعلًا آخرَ، كقولِكَ: احتملْتُكَ لاجتذابِ مودَّتِكَ، ولاستدامةِ مسالمَتِكَ، فهو معنى تجذبُهُ باحتمالِهِ. والوجهُ الآخَرُ: أَنْ تدفعَ بالفعلِ الأوَّلِ معنًى حاصلًا، وتجذبُ بهِ معنًى آخرَ، كقولِكَ: فعلْتُ ذاكَ حذارَ شرِّ زيدٍ؛ كأنَّ الحذارَ معنى حاصلٌ تزيلُهُ بفعلِ ذلك الشيء، وتجذبُ ضدَّهُ مِن الأمرِ " .(١٧٧)

إنَّ الغرضَ من ذكرِ المفعولِ لهُ هو التعليلُ؛ لأنَّهُ " هو علَّةُ الإقدامِ على الفعلِ، وهو جواب لِمَهْ؟ وذلك قولك: فعلْتُ كذا مخافةَ الشرِّ وادِّخارَ فلانٍ، وضربْتُهُ تأديبًا له " (١٧٨)، "فتأديبًا: مصدرٌ وهو مُفهِمٌ للتعليل؛ إذ يصحُّ أَنْ يُقالَ في جوابِ: لِمَ فعلْتَ الضربَ؟ وهو مشاركٌ لضربْتُ في الوقتِ والفاعلِ " .(١٧٩)

فالمتكلِّمُ يأتي بالمفعولِ لهُ لأنّهُ يفترضُ مسبقًا سؤالَ المخاطَبِ عن سببِ الفعل؛ " لأنَّ المفعولَ لهُ جوابُ سؤالٍ مقدَّرٍ " (١٨٠)، وبناءً على هذا الافتراضِ المسبقِ يذكر المفعولَ له ليبيِّنَ السببَ أو الغرضَ الذي من أجلِهِ حصلَ هذا الفعلُ؛ إذ " إنَّهُ علَّةٌ وعذرٌ لوقوعِ الفعلِ؛ لأنَّهُ يقعُ في جوابِ: لِمَ فَعَلْتَ " (١٨١). وربَّما لم يكن هذا السؤالُ موجودًا حقيقةً عند السامعِ، لكنَّ المتكلِّمَ يفترضُهُ مسبقًا مِن أجلِ أَنْ تصلَ الرسالةُ واضحةً إلى السامعِ، ويجدَ فيها كلَّ ما يمكنُ أَنْ يخطرَ في بالِهِ من سؤالٍ.

مجيء المصدر منصوبًا توكيدًا لما قبله أو لنفسه لافتراض وجود احتمال آخر :

المفعولُ المطلقُ هو المصدرُ المنتصبُ المُسلَّطُ عليهِ عاملٌ من لفظِهِ، ويكونُ توكيدًا له، أو بيانًا لنوعه، أو عددِهِ، نحو: (ضربْتُ ضربًا، وضربْتُ ضربَ الأميرِ، وضربْتُ ضربَتَينِ) .(١٨٢)

ويُضافُ إلى قسمَي المفعولِ المطلقِ (المؤكِّد لعامله، والمبيِّن) قسمٌ ثالثٌ، وهو المؤكِّدُ لمضمونِ جملةٍ، وهو نوعان: أحدهما مؤكِّدٌ لنفسِهِ، وهو الواقعُ بعد جملةٍ هي نصٌّ في معناه، فلا تحتملُ غيرَهُ، نحو: (لهُ عليَّ ألفُ درهمٍ عرفًا)؛ لأنَّ قوله :(له عليَّ ألفُ درهم) هو اعترافٌ منه، فلمَّا ذكر (عُرفًا) أكَّد ما لا يُحتمل غيرُهُ، وهو مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوبًا، وسُمِّيَ مؤكِّدًا لنفسه؛ لأنَّهُ مؤكِّدٌ للجملةِ قبلَهُ، بمعنى أنَّها لا تحتملُ سواه، فهو بمنزلةِ إعادةِ ما قبلَهُ. والنوعُ الآخرُ مؤكِّدٌ لغيره، وهو الواقعُ بعد جملةٍ تحتملُهُ وتحتملُ غيره، فتصيرُ بذكرِهِ نصًّا فيه، نحو: (أنتَ ابني

حقّـا)، فقولـه :(أنـت ابنـي) لـه أكثـرُ مـن احتمـالٍ، فقـد يكـونُ الابـنُ حقيقـةً، وقـد يكـونُ مجـازًا علـى التبنِّـي أو غيـر ذلـك، فلمَّـا ذكـر (حقّـا) صـارت الجملـةُ نصًّـا فـي أنَّ المـرادَ البنـوَّةُ حقيقـةً وزالـت الاحتمـالاتُ الأخـرى، وهـو مصـدرُ منصـوبُ بفعـلٍ محـذوفٍ وجوبًـا، وسـمي مؤكِّـدًا لغيـره؛ لأنَّ الجملـةَ قبلَـهُ تصـلحُ لـهُ ولغيـرِهِ، فهـو يجعـلُ مـا قبلَـهُ نصًّـا بعـد أَنْ كان محتملًا .[١٨٣]

وقـد ذكـر ذلـك سـيبويه فـي بـابين همـا: " بـابُ مـا يَنتصِـبُ مِـن المصـادرِ توكيـدًا لِمَـا قبلَـهُ، وذلـك قولُـكَ: (هـذا عبـدُ الله حَقًّـا، وهـذا زيـدٌ الحـقَّ لا الباطـلَ، وهـذا زيـدٌ غيـرَ مـا تقـولُ) ... " [١٨٤]، و " بـابُ مـا يكـونُ المصـدرُ فيـه توكيـدًا لنفسِـهِ نصـبًا، وذلـك قولُـكَ: (لهُ علَـيَّ أَلْفُ درهمٍ عُرْفًا) ... " .[١٨٥]

ويفصِّـلُ السـيرافيُّ مـا ذكـرَهُ سـيبويه ويبـيِّنُ أثـرَ الافتـراضِ المسـبقِ فـي اختيـارِ التركيـبِ، إذ يقـولُ فـي شـرح البـاب الأول : " (حقًّـا) ومـا بعـدَهُ مصـادرُ، والناصـبُ لهـا فعـلٌ قبلَهـا يؤكِّـدُ الجملـةَ، وذلـك الفعـلُ أَحَـقُّ أو مـا جـرى مجـراهُ، وذلـك أنَّـك إذا قلـتَ: (هـذا عبـدُ الله) جـاز أَنْ يكـون كلامُـكَ قـد جـرى علـى يقـينٍ منـك وتحقيـقٍ، وجـازَ أَنْ يكـونَ علـى شـكٍّ، ويجـوزُ أَنْ يكـونَ (حقًّـا) معرفـةً ونكـرةً لأنَّـهُ لـيسَ بحـالٍ، وإذا قلـتَ: (الحـقَّ لا الباطـلَ)؛ فالباطـلُ عطـفٌ علـى الحـقِّ بـ (لا) كمـا تقـولُ: (رأيْـتُ زيـدًا لا عَمـرًا)، وإذا قلْـتَ: (هـذا زيـدٌ حقًّـا لا بـاطلًا)، وإنْ شـئْتَ: (هـذا زيـدٌ أقـولُ غيـرَ مـا تقـولُ)، إذ قـد عُـرِفَ أَنَّ قـولَ المخاطَـبِ باطـلٌ، فكأنَّـهُ قـال: (أقـولُ الحـقَّ)، وإذا قـالَ: (هـذا القـولُ لا قولـك) فكأنَّـهُ قـال: هـذا القـول لا أقـول قولـك إذ كـان بـاطلا... " [١٨٦].

ويقـول السـيرافيُّ فـي شـرح البـاب الثـاني: " الفـرقُ بـينَ هـذا البـابِ والبـابِ الـذي قبلَـهُ فـي جعلِـهِ البـابَ الأوَّلَ توكيـدًا لِمَـا قبلَـهُ، وجعلِـهِ هـذا البـابَ توكيـدًا لنفسِـهِ أَنَّ البـابَ الأوَّلَ إذا قـالَ: (هـذا عبـدُ الله حقًّـا)، أنَّ قولَـهُ: (هـذا عبـدُ الله) مـن قبـل أَنْ تـذكرَ (حقًّـا) يجـوزُ أَنْ يُظَـنَّ أَنَّ مـا قالَـهُ حـقٌّ وأَنْ يُظَـنَّ أَنَّ مـا قالَـهُ باطـلٌ، فتـأتي بـ (حقًّـا) لتجعـلَ الجملـةَ مقصـورةً علـى أحـدِ الـوجهينِ المحتملـينِ عنـدَ السـامعينَ، وقولُـهُ: (لـه علـيَّ ألـفُ درهـمٍ) اعتـرافٌ حقًّـا كـانَ أو بـاطلًا، فصـارَ هـذا تأكيـدًا لنفسِـهِ؛ لأنَّـهُ توكيـدٌ (اعتـرفَ) الـذي هـو معنى الكلامِ الظاهرِ؛ هو لفظُ اختصاصٍ جعلَ الآخرَ عامًّا " .[١٨٧]

فهناك افتراضٌ مسبقٌ يجعلُ المتكلِّمَ يأتي بهذهِ المصادرِ المؤكِّدةِ، ولا سيَّما إذا كانَ مؤكِّدًا لغيرِهِ؛ لأنَّ هناك احتمالٌ عندَ المخاطَبِ بكونِه يقينًا أو شكًّا، حقًّا أو باطلًا؛ " وذلك قولُك: (هذا زيدٌ حقًّا)؛ لأنَّكَ لمَّا قلتَ: (هذا زيدٌ) فخبَّرتَ إنَّما خبَّرتَ بما هو عندكَ حقٌّ، فاستغنيْتَ عن قولِكَ: (أحقٌّ ذلك) " [١٨٨]. فالجملةُ المكوَّنةُ من مبتدأ وخبرٍ تحتملُ اليقينَ وتحتملُ الشكَّ، ومجيءُ هذا المصدرِ يُزيلُ الشكَّ عن السامعِ؛ " وذلك أنَّك إذا قلْتَ: (هذا عبدُ الله) جازَ أَنْ يكونَ إخبارُكَ عن يقينٍ منك وتحقيقٍ، وجازَ أَنْ يكونَ على شكٍّ، فأكَّدتَهُ بقولك: (حقًّا)، كأنَّكَ قلْتَ: أحقٌّ ذلك حقًّا ... " .[١٨٩]

فإلقاءُ الخبرِ لا يعني التسليمَ بهِ من دونِ دليلٍ، وهو يجعلُ المستمعَ في أكثرِ مِن احتمالٍ، وهذا ما يدفعُ المتكلِّمَ إلى افتراضِ أنَّ الاحتمالَ بالقبول أو الرفضِ واردٌ في ذهنِ المخاطَبِ، فهذه الجملة مثلًا: (هذا عبدُ الله) لا تعني بالضرورة أنَّها صادقةٌ وأنَّ على المستمعِ تصديقَها؛ " لأنَّها خبرٌ يحتملُ الصدقَ والكذبَ والحقَّ والباطلَ " [١٩٠]، ولذلك يجدُ المتكلِّمُ نفسَهُ مُلزمًا بما يزيلُ هذا الاحتمالَ، فيلجأُ إلى التوكيدِ بالمصدر.

إنَّ سببَ مجيءِ المصدرِ المؤكِّدِ لغيرِهِ هو دفعُ احتمالِ المجازِ، وإثباتُ الحدثِ المذكورِ على حقيقتِهِ، فـ " إنْ كانَ مفهومُ الجملةِ يتطرَّقُ إليهِ احتمالٌ يزولُ بالمصدرِ سُمِّيَ مؤكِّدًا لغيرِهِ؛ لأنَّهُ ليسَ بمنزلةِ تكريرِ الجملةِ، فهو غيرُها لفظًا ومعنى، نحو: (أنتَ ابني حقًّا) " [١٩١]؛ لأنَّ المستمِعَ قد يظنُّ أنَّ المتكلِّمَ لم يقصد الحكمَ حقيقةً، وإنَّما أرادَهُ تجوُّزًا ومبالغةً، فجاءَ هذا التأكيدُ بالمفعولِ المطلقِ لإزالةِ المجازِ المحتملِ.

مجيء (لا) العاطفة النافية لافتراض وجود شك عند المخاطب :

(لا) حرفُ عطفٍ تُشركُ في الإعرابِ دون المعنى، وتُخرجُ الثانيَ ممَّا دخلَ فيهِ الأوَّلُ، ويُعْطَفُ بِها بشروط: أَنْ يكونَ معطوفُها مفردًا، وأَن تُسْبَقَ بخبرٍ موجبٍ أو أمرٍ أو نداءٍ، نحو: (هذا زيدٌ لا عَمْرٌو، واضربْ زيدًا لا عَمْرًا، يا ابنَ أخي لا ابنَ عمِّي) .[١٩٢]

وهي تشتركُ مع (بلْ، لكنْ) بأشياءَ وتفترقُ عنها بأشياءَ أخرى، وقد فصَّل ذلك ابنُ هشام الأنصاريُّ (ت٧٦١هـ) فبيَّن: " أنَّ بينَ (لا) و (لكنْ) و (بلْ) اشتراكا وافتراقا. فأمَّا اشتراكُما فمِن وجهينِ: أحدهما أنَّها عاطفةٌ، والثاني أنَّها تفيدُ ردَّ السامعِ عن الخطأ في الحكمِ إلى الصوابِ. وأمَّا افتراقُها فمِن وجهينِ أيضًا: أحدهما أنَّ (لا) تكونُ لقصرِ القلبِ وقصرِ الإفرادِ، و (بلْ) و (لكنْ) إنَّما يكونانِ لقصرِ القلبِ فقط. تقولُ: (جاءَني زيدٌ لا عَمْرٌو) ردًّا على مَن

اعتقدَ أنَّ عَمْرًا جاءَ دونَ زيدٍ أو أنَّهما جاءاك معًا، وتقولُ: (جاءَني زيدٌ لكنْ عمرٌو أو بلْ عمرٌو) ردًّا على مَن اعتقدَ العكسَ، والثاني أنَّ (لا) يُعْطَفُ بها بعدَ الإثباتِ، و (بلْ) يُعطَفُ بها بعد النفي، و (لكنْ) إنَّما يُعطَفُ بها بعدَ النفي " .[١٩٣]

وقد أشارَ سيبويه إلى وظيفةِ (لا) في الكلامِ فقالَ: " ومنهُ: (مررْتُ برجلٍ راكعٍ لا ساجدٍ)؛ لإخراجِ الشكِّ، أو لتأكيدِ العلمِ فيهما " [١٩٤]. وقال في بابِ ما أَشْرَكَ بينَ الاسمينِ في الحرفِ الجارِّ فجريَا عليه كما أَشْرَكَ بينهما في النَّعتِ فجريَا على المنعوت: " مِن ذلك: (مررْتُ برجلٍ لا امرأةٍ)، أشركَتْ بينهما في الباءِ وأحقَّتِ المرورَ للأوَّلِ وفصلَتْ بينهما عند مَن التبسا عليهِ، فلم يدرِ بأيِّهما مررتَ " .[١٩٥]

فمجيءُ (لا) العاطفةِ النافيةِ قائمٌ على افتراضِ وجودِ شكٍّ عندَ المخاطَبِ، وقد وضَّحَ السيرافيُّ قولَ سيبويه فقالَ: " ومنهُ: (مررْتُ برجلٍ راكعٍ لا ساجدٍ)، لإخراجِ الشكِّ، أو أرادَ أَنْ يؤكِّدَ العلمَ فيهما ... (لا) ها هنا للعطف، كقولك: (قام زيدٌ لا عَمْرٌو)، وهو لإخراجِ الثاني ممَّا دخلَ الأوَّلُ فيه، ومعنى قوله: (لإخراج الشكِّ) يعني: الشكّ في أنَّهُ ساجدٌ، أو تأكيد العلم بركوعِهِ وعدمِ سجودِهِ ... " .[١٩٦]

إنَّ المتكلِّمَ بطبعِهِ يتأثَّرُ في صياغةِ عباراتِهِ بما وعاهُ من حالِ مخاطَبِهِ، الحالِ المنعكسةِ في نفسِه، لا حالِ المخاطَب في ذاتها، وبذلك يكونُ المخاطَبُ مثيرًا من المثيراتِ التي تعملُ في نفسِ مبدعِ الكلامِ، وبمقدارِ تأثُّرِهِ بهِ تتأثَّرُ عباراتُهُ وأحوالُ صياغتها [١٩٧]. ففي قولنا: (مررْتُ برجلٍ راكعٍ لا ساجدٍ) افترضَ المتكلِّمُ أنَّ هناكَ شكًّا راسخًا في نفسِ المخاطَبِ في سجودِ الرجلِ، أو أرادَ أَنْ يؤكِّدَ للمخاطَبِ ركوعَ الرجلِ وعدمَ سجودِهِ، ولو لم يكن هناك شكٌّ لم تكن هناك حاجةٌ لنفي السجودِ هنا، ولكانَ إثباتُ الركوعِ كافيًا.

فلا بدَّ مِن مراعاةِ الشكِّ الموجودِ عندَ المخاطَبِ؛ وهذا ما ينبغي أنْ يفترضَهُ المتكلِّمُ؛ لأنَّ الشكَّ لو لم يُرفَعْ بدليلٍ سيؤدِّي إلى لبسٍ في بيانِ المعنى المقصودِ الذي يريدُهُ المتكلِّمُ مِن الخطابِ، ممَّا يفرضُ عليه أَنْ يأخذَ بالحسبانِ حالةَ الشكِّ عندَ المخاطَبِ ويراعيها عند بناءِ الجملةِ، فيوظِّفُ البنيةَ اللغويَّةَ المناسبةَ التي تزيلُ الشكَّ مِن ذهنِ المخاطَبِ الذي ربَّما أحدثَ لبسًا في فهمِ قصدِ الخطابِ؛ " فالمتكلِّمُ يَستوحي ما يعترضُ ذهنَ المخاطَبِ مِن ظنونٍ وشكوكٍ قد لا تقتربُ من الواقعِ ولا يكونُ لها نصيبٌ من الصحَّةِ، فينظِّمُ عباراتِهِ بشكلٍ يجعلُها تقطعُ طريقَ الظنِّ على المخاطَبِ مستعمِلًا مِن أدواتِ اللغةِ ما تؤدِّي هذا الدورَ وتُحقِّقَ اليقينَ الذي

يمحقُ الظنَّ ويحلُّ محلَّهُ. وممَّا مرَّ يتَّضحُ أَنَّ عمليَّةَ الإبلاغِ اللغويِّ لا يتحقَّقُ لها النَّجاحُ ما لم يُتْقِن الطرفُ المُرسِلُ طريقةَ التعبيرِ عمَّا يجولُ في خاطرِهِ مِن أفكارٍ، ويُدرك الكيفيَّةَ التي يستقبلُ بها الطرفُ المُرْسَلُ إليهِ نصوصَ اللغةِ، ويَستوضح الأحوالَ التي يكونُ عليها المخاطَبُ، لِمَا لها مِن بالغِ الأثرِ في عمليَّةِ التواصلِ اللغويِّ وما تفرضُهُ على المتكلِّمِ مِن وجوبِ صياغةِ نصوصِهِ وعباراتِهِ بهيأةٍ تتلاءَمُ والوضعَ الذي يكونُ عليهِ مَنْ يُخاطِبُهُ، ويجعلُ لكلِّ حالةٍ مِن تلك الأحوالِ نسيجًا خاصًّا، وأساليبَ تعبيرٍ تنسجمُ والحالةَ التي يكونُ عليها المخاطَبُ " .(١٩٨)

ويؤكِّدُ عبدُ القاهرِ الجرجانيُّ فائدةَ (لا) بقولِهِ: " اعلمْ أنَّ قولَنا في (لا) العاطفةِ: (إنَّها تنفي عن الثاني ما وَجَب للأولِ)، ليسَ المرادُ بهِ أنَّها تَنفي عن الثاني أَنْ يكونَ قد شاركَ الأوَّلَ في الفعلِ، بل أنَّها تنفي أَنْ يكونَ الفعلُ الذي قلْتَ إنَّهُ كانَ مِن الأوَّلِ، قد كان مِن الثاني دونَ الأولِ. ألَا تَرى أَنْ ليس المعنى في قولك: (جاءَني زيدٌ لا عَمْروٌ)، أنَّهُ لَم يكُنْ مِن عَمْرو مَجِيءٌ إليك مثلَ ما كانَ مِن (زيد)، حتَّى كأنَّهُ عكسُ قولِك: (جاءَني زيدٌ وعَمْرٌو)، بل المعنى أنَّ الجائي هو زيدٌ لا عَمْرٌو، فهو كلامٌ تقولُه مَعَ مَن يَغْلَطُ في الفعلِ قد كانَ مِنْ هذا، فيتوَهَّمُ أنَّهُ كانَ من ذلك. والنكتةُ أنَّهُ لا شُبْهةَ في أَنْ ليسَ هاهنا جائيانِ، وأنَّهُ ليسَ إلَّا جاءٍ واحدٌ، وإنَّما الشبهةُ في أنَّ ذلك الجائي زيدٌ أَمْ عمرو، فأنتَ تُحقِّقُ على المخاطَبِ بقولِك: (جاءني زيدٌ لا عَمْرٌو)، أنَّهُ زيدٌ وليسَ بعَمْرٍو. ونكتةٌ أخرى: وهي أنَّكَ لا تقولُ: (جاءَني زيدٌ لا عَمْرٌو)، حتَّى يكونَ قد بلغَ المخاطَبَ أنَّهُ كانَ مجيءٌ إليكَ مِن جاءٍ، إلاَّ أنَّهُ ظنَّ أنَّهُ كانَ مِنْ عَمْروٍ، فأعلَمْتَه أنَّهُ لم يكُنْ مِنْ (عَمْرو)، ولكنْ من (زيد) " .(١٩٩)

ومن النصوصِ السابقةِ تبيَّنَ لنا أنَّ استعمالَ (لا) العاطفةِ النافيةِ فيه إثباتٌ لِمَا قبلَها ونفيٌ لِمَا بعدَها، فهي إثباتٌ لأمرٍ ونفيٌ لأمرٍ آخر، ولا يوجَدُ هناك نفيٌ لأمورٍ أخرى غيرِ الأمرِ المثبتِ؛ ولذلكَ اعترضَ بهاءُ الدين السُّبكيُّ (ت٧٧٣هـ) على مَن عدَّ العطفَ بـ (لا) مِن طرقِ القصرِ، فقالَ: " أَمَّا العطفُ بـ (لا) فأيُّ قَصْرٍ فيه، إنَّما فيه نفيٌ وإثباتٌ، فقولُكَ: (زيدٌ شاعرٌ لا كاتبٌ)، لا تَعرُّضَ فيهِ لنفي صفةٍ ثالثةٍ، والقصرُ إنَّما يكونُ بنفي جميعِ الصفاتِ غيرِ المثبتِ إمّا حقيقةً أو مجازًا، وليس هو خاصًّا بنفي الصفةِ التي يعتقدُها المخاطَبُ " .(٢٠٠)

فقد أجمعَ البلاغيُّونَ (٢٠١) على إفادة (لا) العاطفةِ القصرَ، ولكنَّ السبكيَّ ينفردُ فيرفضُ القصرَ بالعطفِ، وله حجَّتُهُ ودليلُهُ على ذلك، فلا يقبلُ بدلالةِ (لا) على القَصْرِ في قولِنا: (زيدٌ

شاعرٌ لا كاتبٌ)؛ لأنَّ (لا) تُثبتُ لزيدٍ الصفةَ التي قبلَها (الشعر) وتَنفي الصفةَ التي بعدها (الكتابة)، ولم تتعرَّضْ لنفي صفةٍ ثالثةٍ. ولو تتبَّعْنا نصوصَ البلاغيِّينَ لوجدناها تؤكِّدُ مضمونَ ما ذكرَهُ السبكيُّ وإنْ لم يُصرِّحوا باتِّفاقِهم معه، إذ يرى القزوينيُّ (ت٧٤٩هـ) أنَّها " لردِّ السامعِ عن الخطأ في الحكمِ إلى الصوابِ، كقولك: (جاءَني زيدٌ لا عَمْرٌو) لِمَن اعتقدَ أَنَّ عمْرًا جاءَك دون زيدٍ، أو أنَّهما جاءاك معًا " [٢٠٢]. ولذلك كانَ الافتراضُ المسبقُ هو المحرِّكَ الأساسيَّ للمتكلِّمِ في أَنْ يُثبتَ أمرًا وينفيَ آخرَ؛ ليزيلَ الشكَّ الذي يعلقُ في ذهنِ المخاطبَ، ويمنعُهُ من فهمِ المعنى المقصودِ.

استعمال (لا) النافية للجنس لافتراض وجود سؤال (هَلْ مِنْ) ؟

(لا) النافيةُ للجنسِ هي التي يُقصَدُ بها التنصيصُ على استغراقِ النفي للجنسِ، فتؤكِّدُ العمومَ، وترفعُ احتمالَ الخصوص، وتعملُ عملَ (إنَّ) فتنصبُ المبتدأ اسمًا وترفعُ الخبرَ خبرًا لها، بشرطِ أَنْ يُقْصَدَ بها النفيُ العامُّ وهو نفيُ الجنسِ كلِّهِ، وأنْ يكونَ اسمُها وخبرُها نكرتينِ، وأَنْ يتقدَّمَ اسمُها على خبرها ولا يُفْصَلَ بينهما بشيءٍ، واشترطَ بعضُهم أَلَّا يدخلَ عليها حرفُ جرٍّ، فإنِ انتقضَ شرطٌ مِنها بطلَ عملُها، نحو: (لا زيدٌ قائمٌ، لا قائمٌ رجلٌ، جئْتُ بلا زادٍ) [٢٠٣]، وهي تفيدُ تبرئةَ الجنسِ من الخبرِ إطلاقًا، ولذلك سُمِّيت بـ (لا التبرئة) [٢٠٤]، واسمها " لا يخلو إمَّا أنْ يكون مضافًا أو شبيهًا بالمضاف أو مفردًا وهو ما عداهما، فإنْ كانَ مضافًا نُصِبَ، نحو: (لا صاحبَ بِرٍّ مَمْقُوتٌ)، وكذلك إنْ كان شبيهًا بالمضافِ، وهو كلُّ ما كانَ بعدَهُ شيءٌ هو مِن تمامِ معناه، نحو: (لا قبيحًا فعلُهُ محبوبٌ، ولا خيرًا مِن زيدٍ فيها، ولا ثلاثةً وثلاثينَ لك)، وأمَّا المفرد فيُبنى مع (لا) تركيبَ خمسةَ عشرَ لتضمُّنِهِ معنى (مِن) الجنسيَّة " [٢٠٥].

إنَّ دلالةَ (لا) التي يأتي بعدَها الاسمُ مَبنيًّا على نفي الجنسِ لا يَعني اقتصارَ هذا المعنى عليها؛ لأَنَّ (لا) العاملةَ عملَ (ليسَ) تشتركُ معها في هذهِ الدَّلالةِ، ولكنَّها تحتملُ معنًى آخَرَ، إذ إنَّها " تنفي الجنسَ برجحانٍ، ويحتملُ أَنْ يكونَ نفيُها للواحدةِ، فإنْ قُلْتَ: (لا رجلٌ حاضرًا) نفيْتَ أَنْ يكونَ أحدٌ مِنْ جنسِ الرِّجالِ حاضرًا، ويجوزُ أَنْ يُرادَ بذلكَ (لا رجلٌ واحدٌ)، وهو أَمرٌ مرجوحٌ، ولا فرقَ بينَ قولِنا: (لا رجلَ حاضرٌ) و (لا رجلٌ حاضرًا)؛ فإنَّ كليهما لنفي الجنسِ، غيرَ أَنَّ في الجملةِ الأولى هذا الاحتمالَ، ومَنْ ظنَّ أَنَّ العاملةَ عملَ (ليسَ) لا تكونُ إلَّا للوحدةِ كانَ غالطًا " [٢٠٦].

قالَ سيبويه: " هذا بابُ النفي بـ (لا)، و (لا) تعملُ فيما بعدَها فتنصبُهُ بغيرِ تنوينٍ، ونصبُها لِمَا بعدَها كنصبِ (إنَّ) لِمَا بعدَها ... فـ (لا) لا تعملُ إلَّا في نكرةٍ مِن قبلِ أَنَّها جوابٌ، فيما زعمَ الخليلُ رحمَهُ الله في قولكَ: (هل مِن عبدٍ أو جاريةٍ؟) فصارَ الجوابُ نكرةً كما أَنَّهُ لا يقعُ في هذهِ المسألة إلَّا نكرةً. واعلَمْ أنَّ (لا) وما عَمِلت فيهِ في موضعِ ابتداءٍ، كما أَنَّك إذا قلْتَ: (هل مِن رجلٍ؟) فالكلامُ بمنزلةِ اسمٍ مرفوعٍ مبتدأ. وكذلك: (ما مِنْ رجلٍ، وما مِنْ شيءٍ)، والذي يُبنى عليهِ في زمانٍ أو في مكانٍ، ولكنَّكَ تُضْمِرُهُ، وإنْ شئْتَ أظهرتَهُ. وكذلك (لا رجلَ ولا شيءَ)، إنَّما تريدُ: لا رجلَ في مكانٍ، ولا شيءَ في زمانٍ " .[٢٠٧]

وهذا يعني أنَّ مجيءَ (لا) التي لنفي الجنسِ مبنيٌّ على افتراضِ سؤالٍ مصحوبٍ بـ (مِنْ) الجنسيَّةِ، ويوضِّحُ السيرافيُّ، إذ يقولُ: " (لا رجلَ في الدارِ) جوابُ: (هل مِنْ رجلٍ في الدارِ؟)، وذلك أَنَّهُ إخبارٌ، وكلُّ إخبارٍ يصحُّ أَنْ يكونَ جوابَ مسألةٍ. ولمَّا كانَ (لا رجلَ في الدارِ) نفيًا عامًّا كانت المسألةُ عنهُ مسألةً عامَّةً، ولا يتحقَّقُ لها العمومُ إلَّا بإدخالِ (مِنْ). وذلك إنَّهُ لو قالَ في مسألتِهِ: (هل رجلٌ في الدارِ؟) جازَ أَنْ يكونَ سائلًا عَن رجلٍ واحدٍ، كما تقولُ: (هل عبدُ اللهِ في الدار؟ وهل أخوكَ في الدار؟)، فالذي يُوجِبُ عمومَ المسألةِ دخولُ (مِنْ)؛ لأنَّها لا تدخلُ إلَّا على واحدٍ منكورٍ في معنى الجنسِ، ولا تدخلُ على معروفٍ. لا تقولُ: (هل مِن عبدِ الله في الدار؟ وهل مِن أخيك؟). وسبيلُ الاستفهامِ سبيلُ الجحدِ، تقولُ: (ما في الدارِ رجلٌ)، فيحتملُ العمومَ ويحتملُ أَنْ يكونَ رجلًا بعينِهِ كقولك: (ما في الدارِ عبدُ الله)، فإذا قلتَ: (ما في الدارِ مِنْ رجلٍ) لم يكُنْ إلَّا عمومًا " .[٢٠٨]

فقد ذكرَ النحويُّونَ أَنَّ سببَ دلالةِ (لا) النَّافيةِ للجنسِ على العمومِ هو أنَّها وقعت جوابًا عن نكرةٍ دالَّةٍ على العمومِ أَيضًا، فقولنا: (لا غلامَ) هو جوابٌ لقولِهِ: (هل مِنْ غلامٍ؟)، وقد عَمِلَتْ (لا) فيما بعدَها فنصبَتِ الاسمَ؛ لأنَّهُ قُصِدَ بها التنصيصُ على العمومِ، وقصدُ الاستغراقِ على سبيلِ التنصيصِ يستلزمُ وجودَ (مِنْ) لفظًا أو معنًى، ولا يليقُ ذلك إلَّا بالأسماءِ النكراتِ .[٢٠٩]

وقد صرَّحَ سيبويهِ عن علاقة الجوابِ بـ (لا) النافيةِ للجنسِ مع السؤال المقرون بـ (مِنْ)، فقالَ: " فإذا قالَ: (لا غلامَ)، فإنَّما هو جوابٌ لقولِهِ: (هَلْ مِن غلامٍ؟) " [٢١٠]. وحقُّ الجوابِ أَنْ يكونَ وفقَ السؤالِ، ولذا جاءت دلالةُ (لا) النَّافيةِ للجنسِ على العمومِ في الجوابِ من دلالةِ (مِنْ) على العمومِ في الاستفهامِ؛ لأنَّكَ في النَّفي بـ (لا) النَّافيةِ للجنسِ لا تقصدُ نفيَ غُلامٍ بعينِهِ، بل قصدْتَ نفيَ العمومَ، إذ يقولُ المُبرِّدُ: " إذا قُلْتَ: (لا رجلَ في الدَّارِ) لم تَقصدْ إلى

رجلٍ بعينِهِ، وإنَّما نفيْتَ عن الدَّارِ صغيرَ هذا الجنسِ وكبيرَهُ. فهذا جوابُ قولِكَ: (هلْ مِنْ رجلٍ في الدَّارِ؟)؛ لأنَّهُ يسألُهُ عَنْ قليلِ هذا الجنسِ وكثيرِهِ، أَلا تَرى أَنَّ المعرفةَ لا تَقعُ ها هُنا؛ لأنَّها لا تدلُّ على الجنسِ ولا يقعُ الواحدُ منها في موضعِ الجميعِ " [٢١١]. ويقولُ ابنُ السرَّاج: " وأنتَ إذا قلْتَ: (لا رجلَ فيها) إنَّما نفيتَ جماعةَ الجنسِ، وكذلك إذا قلْتَ: (هل مِنْ رجلٍ؟) لم تسألْ عن رجلٍ واحدٍ بعينِهِ، إنَّما سألْتَ عَن كلِّ مَن لهُ هذا الاسمُ، ولو أسقطْتَ (مِن) فقلْتَ: (هل رجلٌ؟) لصلَحَ لواحدٍ ولجمعٍ، فاذا دخلَتْ (مِنْ) لم يكن الا للجنسِ " .[٢١٢]

فقد كان الافتراضُ المسبقُ حاضرًا في (لا) النافيةِ للجنسِ، فالمتكلِّمُ لا يختارُ هذا الأسلوبَ من النفي إلَّا لافتراضِهِ سؤالًا مقترنًا بـ (مْن) الجنسيَّةِ؛ " وذلك أنَّ (لا) النافيةَ للجنسِ جوابٌ لـ (هَلْ مِنْ)، فقولك: (لا رجلَ) جوابٌ في التقديرِ لـ (هَلْ من رجلٍ؟) و (مِنْ) هذه تفيدُ استغراقَ الجنس، وقولكَ: (لا رجلٌ) جوابٌ لـ (هل رجلٌ)، فأنتَ إذا سألْتَ: (هلْ منْ رجلٍ؟) كانَ الجوابُ: (لا رجلَ) بالفتحِ، وإذا سألْتَ: (هَلْ رجلٌ؟) كانَ الجوابُ: (لا رجلٌ) بالرفع، والفرقُ بين التعبيرينِ أنَّ ما فيهِ (مِنْ) هو نصٌّ في السؤالِ عن الجنسِ، وما ليس فيهِ (مِنْ) يحتملُ أَنْ يكونَ السؤالُ عَن الجنسِ وعن الوحدةِ فجوابها كذلك " [٢١٣]. وهذا يعني أنَّ دلالةَ (لا) النَّافية للجنسِ دلالةٌ على العمومِ بخلافِ (لا) العاملة عمل (ليسَ) التي تحتملُ العمومَ والخصوصَ.

مجيء التوكيد اللفظي والمعنوي لافتراض حصول توهُّم عند المخاطب :

التوكيدُ هو " لفظٌ يَتبَعُ الاسمَ المؤكَّدَ في إعرابه ، لرفعِ اللَّبسِ ، وإزالةِ الاتِّساع " [٢١٤]، وهو " لفظٌ يُرادُ بهِ تثبيتُ المعنى في النفسِ وإزالةُ اللَّبسِ عن الحديثِ أو المُحدَّثِ عنهُ "[٢١٥] ، وهو " لفظٌ يُرادُ بهِ تمكينُ المعْنى في النَّفسِ ، أو إزالةُ الشكِّ عن الحديثِ ، أو المتحدِّثِ عنه ".[٢١٦]

وتحدَّثَ ابنُ يعيش (ت٦٤٣هـ) عن فائدةِ التأكيدِ، فقالَ: " فائدةُ التأكيدِ تمكينُ المعنى في نفسِ المخاطَبِ وإزالةُ الغلطِ في التأول، وذلك من قبل أنَّ المجازَ في كلامِهم كثيرٌ شائعٌ يعبِّرونَ بأكثر الشيء عن جميعِهِ وبالمسبَّبِ عن السببِ، ويقولون: (قامَ زيدٌ) وجازَ أَنْ يكونَ الفاعلُ غلامَهُ أو ولدَهُ، و (قامَ القومُ) ويكونُ القائمُ أكثرَهم ونحوَهم ممَّنْ ينطلقُ عليه اسمُ القومِ، وإذا كانَ كذلك وقلتَ: (جاءَ زيدٌ) ربَّما تتوهَّمُ مِن السامعِ غفلةً عن اسم المُخْبَرِ عنه أو ذهابًا عن مرادِهِ، فيحملُهُ على المجازِ، فيُزَالُ ذلك الوهمُ بتكرير الاسمِ، فيُقال: (جاءَني زيدٌ زيدٌ)،

وكذلك النفسُ والعينُ إذا قلتَ: (جاءَني زيدٌ نفسُهُ أو عينُهُ)، فيزيلُ التأكيدُ ظنَّ المخاطَبِ مِن إرادةِ المجازِ ويؤمنُ غفلةَ المخاطَبِ " .[٢١٧]

وفصَّلَ رضيُّ الدين الاستراباذيُّ (ت٦٨٦هـ) أغراضَ التأكيدِ، فقال: " يكونُ مفهومُ التأكيدِ ومؤدَّاهُ ثابتًا في المتبوعِ ، ويكونُ لفظُ المتبوعِ يدلُّ عليهِ صريحًا ... أي يجعلُهُ مستقرًّا متحقِّقًا بحيثُ لا يُظَنُّ بهِ غيرُهُ، فرُبَّ لفظٍ دالٍّ وضعًا على معنى حقيقة فيهِ ظنَّ المتكلِّمُ بالسامعِ أنَّهُ لم يحملْهُ على مدلولِهِ، إمَّا لغفلتِهِ، أو لظنِّهِ بالمتلكِّم الغلطِ، أو لظنِّهِ بهِ التجوُّزَ. فالغرضُ الذي وُضِعَ لهُ التأكيدُ أحدُ ثلاثةِ أشياء : أحدها أنْ يدفعَ المتكلمُ ضررَ غفلةِ السامعِ عنه، وثانيها أنْ يدفعَ ظنَّهُ بالمتكلِّمِ الغلطَ. فإذا قصدَ المتكلِّمُ أحد هذينِ الأمرينِ فلا بُدَّ أنْ يكرِّرَ اللفظَ الذي ظنَّ غفلةَ السامعِ عنه أو ظنَّ أنَّ السامعَ ظنَّ بهِ الغلطَ فيه؛ تكريرًا لفظيًّا، نحو: (ضربَ زيدٌ زيدٌ، أو ضربَ ضربَ زيدٌ) ... والغرضُ الثالثُ أَنْ يدفعَ المتكلمُ عن نفسِهِ ظنَّ السامعِ بهِ تجوُّزًا ". [٢١٨]

إنَّ فائدةَ مجيءِ التأكيدِ في الكلامِ هو تمكينُ المعنى في نفسِ المخاطَبِ وإزالةُ الغلطِ في التأويلِ، فيأتي لإزالةِ اللَّبسِ الذي قد يُتوهَّمُ، ولرفعِ المجازِ الذي يحتملُهُ الكلامُ؛ " فالمتكلِّمُ يهتمُّ بالحالةِ التي يكونُ عليها المخاطَبُ عندَ استقبالِهِ للخبرِ المُلْقَى عليه، ويحاولُ أَنْ يتوقَّعَ ردَّهُ واستجابتَهُ لذلك الخبرِ من قبولٍ وتصديقٍ أو رفضٍ وتكذيبٍ، كما يقعُ في حسبانِهِ كونُ المخاطَبِ غافلًا عمَّا يُنقَلُ إليه. فيلجأُ إلى التوكيدِ ليقرِّرَ حكمَ الخبرِ في نفسِهِ ويُبْعِدَ توهُّمَهُ وغفلتَهُ، فحالةُ المخاطَبِ هي الداعي لاستعمالِ هذا الأسلوبِ مِن لدنِ المتكلِّمِ ... وإعادةُ اللفظِ أقوى وأوقعُ في نفسِهِ من بثِّ اللفظةِ مرةً واحدةً إذا كانت هذه اللفظةُ لها أهميَّةٌ عندَ المتكلِّمِ، ويريدُ مِنَ السَّامعِ أَنْ يُصغيَ إليه أو أنْ ينتبهَ على ما يُريدُ بثَّهُ " .[٢١٩]

والتوكيدُ قسمانِ:

أولًا: التوكيدُ اللفظيُّ: هو " اللفظُ المكرَّرُ بهِ ما قبله "[٢٢٠] ، وهو التابعُ الذي يقرِّرُ أمرَ المتبوعِ بتكريرِ اللفظِ الأوَّلِ بعينِهِ وإعادةٍ لَهُ، أو بموافقةِ معنى لتقويتِهِ، ويكونُ في المفردِ (الاسمِ والفعلِ والحَرْفِ) والجملةِ (الاسميَّة والفعليَّةِ)، نحو: (ضَرَبْتُ زيدًا زيدًا، ضَربتُ ضَربتُ زيدًا، وإنَّ إنَّ زيدًا مُنطلقٌ، وجاءَني زيدٌ جاءَني زيدٌ، محمَّدٌ ناجحٌ محمَّدٌ ناجحٌ)، ومنه قولهُ تعالى: ﴿ كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ۝ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ [الفجر: ٢١، ـ ٢٢]، وكثيرًا ما

يقترنُ التوكيدُ اللفظيُّ في الجملِ بالعطفِ، ومنه قولُهُ تعالى: ﴿ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى ۝ ثُمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى ﴾ [القيامة : ٣٤ – ٣٥] [٢٢١]. والتوكيدُ اللفظيُّ غايتُهُ " إزالةُ الشكِّ عن السامعِ؛ فإنْ ظننْتَ أنَّ السامعَ أُلبِسَ عليه الفعلُ كرَّرْتَ الفعلَ، وإنْ ظننْتَ أنَّهُ التبسَ عليهِ الفاعلُ كرَّرْتَ الفاعلَ، وإنْ ظننْتَ أنَّهُ التبسَ عليه الفعلُ والفاعلُ معًا كرَّرْتَ الفعلَ والفاعلَ " .[٢٢٢]

ثانيًا: التوكيدُ المعنويُّ: هو " التّابع الرافعُ احتمالَ تقديرِ إضافةٍ إلى المتبوعِ، أو إرادةِ الخصوصِ بما ظاهرُهُ العموم. ويجيءُ في الغرضِ الأوَّلِ بلفظِ (النفس، والعين) مضافين إلى ضمير المؤكَّد ... ويجيءُ التوكيدُ المعنويُّ في الفرضِ الثاني بلفظ (كل، وكلا، وكلتا، وجميع، وعامة) "[٢٢٣] ، فلا تقدرُ إضافةً إلى المتبوعِ، ففي مثل: " (جاء زيدُ نفسُهُ)؛ فإنَّه لولا قولك: (نفسُهُ) لجوَّزَ السامعُ كونَ الجائي خبرَهُ أو كتابَهُ، بدليل قوله تعالى: وجاء ربُّكَ ، أي: أمره " [٢٢٤] . فهو تكريرُ الاسمِ بمعناهُ أو هو إعادةُ المعنى بلفظٍ آخرَ، فهو تابعٌ يقرِّرُ أمرَ المتبوعِ في النسبةِ أو الشمولِ، فالأوَّلُ يرفعُ توهُّمَ مضافٍ إلى المؤكَّدِ نحو: (جاءني زيدٌ نفسُهُ، جاءني الزيدانِ أوالهندانِ أنفسُهما، جاءَني الزيدونُ أنفسُهم أو الهنداتُ أنفسُهنَّ)، والثاني يرفعُ توهُّمَ عدمِ إرادةِ الشمولِ نحو: (جاء الزيدانِ كلاهما والهندانِ كلتاهما، واشتريتُ المزرعةَ كلَّهَا، وحضرَ الأحبابُ كلُّهم).[٢٢٥]

فإذا قلْتَ: (جاء زيدٌ نفسُهُ أو عينُهُ) تقرَّرَتْ نسبةُ المجيءِ إلى (زيد)؛ إذ هناكَ احتمالٌ " أَنْ يظنَّ السامع تجوزًا في ذكر المنسوب إليه المعيَّنِ، فربَّما نسَبَ الفعلَ إلى الشيء، والمرادُ ما يتعلَّقُ بذلكَ المنسوبِ إليهِ، كما تقولُ: (قطعَ الأميرُ اللصَّ)، أي: قطعَ غلامُهُ بأمرِهِ. فيجبُ إذَنْ إمَّا تكريرُ المنسوبِ إليهِ، نحو: (ضربَ زيدٌ زيدٌ)، أي: ضربَ هو لا مَنْ يقومُ مقامَهُ، أو تكريرُهُ معنًى، وذلك بالنفسِ والعينِ ومتصرَّفاتِهما لا غير " .[٢٢٦]

قالَ سيبويه: " هذا بابُ ما يكونُ فيه أنتَ وأنا ونحن وهو وهي وأنتم وأنتن وهما وأنتما وصفًا، اعلَمْ أنَّ هذهِ الحروفَ كلَّها تكونُ وصفًا للمجرورِ المضمرِ والمرفوعِ والمنصوبِ المضمرينَ، وذلك قولُكَ: (مررْتُ بكَ أنتَ، ورأيتُكَ أنتَ، وانطلقْتَ أنتَ)، وليس وصفًا بمنزلةِ الطويلِ إذا قلْتَ: (مررْتُ بزيدٍ الطويلِ)، ولكنَّهُ بمنزلة (نفسِهِ) إذا قلْتَ: (مررْتُ بهِ نفسِهِ، وأَتاني هو نفسُهُ، ورأيتُهُ نفسَهُ)، وإنَّما تريدُ بهنَّ ما تريدُ بالنفسِ إذا قلْتَ: (مررْتُ بهِ هو هو، ومررْتُ بهِ نفسِهِ)، ولسْتَ تُريدُ أَنْ تُحلِّيَهُ بصفةٍ ولا قرابةٍ كأخيكَ " .[٢٢٧]

وشرحَ السيرافيُّ قولَ سيبويهِ فقالَ: " فإذا وصفْنَا المضمرَ المنصوبَ والمجرورَ – ووصفُهما هو تأكيدُهما لئلَّا يذهبَ الوهمُ إلى غيرهما، كما يؤكَّدان النّفس والعين إذا قلتَ: (رأيتُهُ نفسَهُ، ورأيتُهُ عينَهُ، ورأيتُهُ بعينِهِ، ومررْتُ بهِ نفسِهِ وعينِهِ؛ فبعينِهِ لتحقيقِ الفعلِ للشَّيءِ بعينِهِ دونَ مَنْ يقومُ مقامَهُ ومَنْ يشبهُهُ – احتجْنَا إلى ضميرٍ منفصلٍ، ولا منفصلَ إلَّا ضميرُ المرفوعِ ... وإنَّما يُؤكَّدُ لئلَّا يُتَوهَّمَ أَنَّ الفعلَ الواقعَ إنَّما وقعَ مِن بعضِ أسبابِهِ، كما يقولُ القائلُ: (ضربَ الأميرُ زيدًا)، والذي تولَّى الضَّربَ غيرُهُ، فإذا قلْتَ: (ضربَ الأميرُ نفسُهُ زيدًا)، فقد تولَّى الضَّربَ بنفسِهِ، وكذلك: (مررْتُ بكَ)، يجوزُ أَنْ يكونَ: مررْتُ بِمَنْ يخلفُهُ، أو مَنْ يُشْبِهُهُ في أمرٍ مِن الأمورِ، فإذا قلْتَ: (مررْتُ بكَ أنْتَ)، بيَّنْتَ أنَّهُ الممرورُ بهِ، وسمَّاهُ النّحويُّونَ وصفًا، وإنْ خالفَ وصفَ زيدٍ؛ لأنَّهُ يجري على زيدٍ في تعريفِهِ ورفعِهِ وجرِّهِ وبيانِ الأوَّلِ بهِ على الوجهِ الذي قُصِدَ بيانُهُ بهِ " .[٢٢٨]

فالمتكلِّمُ هنا يفترضُ حصولَ توهُّمٍ عندَ المخاطَبِ، فعندما جاءَ بهذا التوكيدِ أزالَ التوهُّمَ في نسبةِ الحكمِ إلى المحدَّثِ عنهُ بسبب احتمالِ المجازِ في ذكرِهِ، فلو قلْتَ: (ضربَ الأميرُ زيدًا) لكانَ هناكَ احتمالٌ أَنْ يكونَ الضاربُ الأميرَ نفسَهُ أو شخصًا آخرَ له علاقةٌ بالأميرِ كأنْ يكونَ من أتباعِهِ وجنودِهِ، فإنْ قلْتَ: (ضربَ الأميرُ نفسُهُ زيدًا) أخبرْتَ أنَّ الأميرَ قد تولَّى الضَّربَ بنفسِهِ.

فالتوكيدُ المعنويُّ بـ (النفس والعين) فائدتُهُ إزالةُ الشكِّ عن المحدَّثِ عنه، ويكونُ لرفعِ المجازِ عن الذاتِ أو لدفعِ توهُّمِ مضافٍ إلى المؤكَّدِ، والغالب أنْ يؤكَّدَ بلفظِ (النفس) وحدَهُ أو بلفظ (العين) وحدَهُ، وقد يؤكَّدُ بهما معًا، ويشترطُ في التوكيدِ بهما أَنْ يُضافَ كلٌّ منهما إلى ضميرٍ مطابقٍ للمؤكَّدِ في التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، فيقال: (جاء زيدٌ نفسُهُ عينُهُ، رأيت هندًا نفسَها عينَها، جاء الزيدانِ أنفسُهما أعينُهما أو الهندانِ أنفسُهما أعينُهما، أكرمْتُ الفائزينَ أنفسَهم أعينَهم أو الفائزاتِ أنفسَهنَّ أعينَهنَّ) .[٢٢٩]

ويؤكَّدُ الضميرُ كما يؤكَّدُ الظاهرُ ويُشترَطُ في الضميرِ المؤكِّدِ أنْ يكونَ من ضمائرِ الرفعِ، " وإنَّما كانَ كذا دونَ المنصوبِ المنفصلِ لقوتِهِ وأصالتِهِ " [٢٣٠]، فإذا قلتَ: (مررْتُ بكَ) كانَ هناكَ احتمالٌ بأنَّ مرورَكَ كانَ بِمَنْ يخلفُهُ أو بمَنْ يُشْبِهُهُ في أمرٍ مِن الأمورِ، وهذا الافتراضُ بوجودِ هذا الاحتمالِ عندَ المخاطَبِ يدفعُ المتكلِّمُ إلى توكيدِ الضميرِ توكيدًا لفظيًّا، فإذا قلْتَ: (مررْتُ بكَ أنْتَ)، بيَّنْتَ أنَّهُ الممرورُ بهِ حقيقةً. فالغايةُ من التقييدِ بالتوكيدِ اللفظيِّ هي " أنَّكَ

إذا كرَّرْتَ فقد قرَّرْتَ المؤكَّد، وما علقَ بهِ في نفسِ السامعِ، ومكَّنْتَهُ في قلبِهِ وأمطْتَ شبهةً ربَّما خالجْتَهُ، أو تَوهَّمْتَ غفلةً أَو ذهابًا عمَّا أَنْتَ بصددِهِ فأزلْتَهُ " .(٢٣١)

مجيء (أم) و (أو) مع همزة الاستفهام لافتراض وجود أحد الأمرين أو عدمه :

(أم) المتصلةُ التي تسحقُّ الجوابَ تُجاب بالتعيينِ؛ فإذا قيلَ: (أزيدٌ عندك أَمْ عَمْرٌو؟) قيلَ في الجوابِ: زيد أو عَمْرو، وليسَ جوابُ هذا أن يُقالُ: (لا) ولا (نعم)، وإذا قلتَ: (ألقيْتَ زيدًا أَمْ عَمْرًا؟) فالجوابُ أَنْ تقولَ: زيدًا أو عمرًا، كأنَّكَ قلتَ: أيَّهما لقيْتَ؟ ؛ لأنَّ المتكلِّمَ مُدَّعٍ أنَّ أحدَ الأمرينِ قد وقعَ، فهما في علمِهِ متساويانِ، فإنْ كانَ الأمرُ على غير دعواهُ فالجواب أَنْ تقولَ : لم ألقَ واحدًا منهما أو كليهما .(٢٣٢)

قال سيبويه: " هذا بابُ (أم) إذا كانَ الكلام بها بمنزلة: أيُّهما وأيُّهم، وذلك قولك: (أزيدٌ عندكَ أَمْ عَمْرٌو؟ وأزيدًا لقيْتَ أم بشرًا؟) فأنتَ الآن مُدَّعٍ أنَّ عندَهُ أحدَهما؛ لأنك إذا قلْتَ: (أيُّهما عندك؟ وأيَّهما لقيتَ؟) فأنتَ مُدَّعٍ أنَّ المسؤولَ قد لقيَ أحدَهما أو أن عنده أحدهما إلا أن علمك قد استوى فيهما لا تدري أيُّهما هو؟ والدليلُ على أنَّ قولك: (أزيدٌ عندكَ أَمْ عَمْرٌو؟) بمنزلة قولك: (أيُّهما عندك؟) أنك لو قلْتَ: (أزيدٌ عندَك أَمْ بِشرٌ؟) فقالَ المسؤولُ: (لا) كان محالًا، كما أنَّهُ إذا قالَ: (أيُّهما عندك؟) فقال: (لا) فقد أحالَ " .(٢٣٣)

وقالَ السيرافيُّ: "وذلك قولك: (أزيدٌ في الدار أَمْ عَمْرٌو؟ وأزيدًا لقيْتَ أم بشرًا؟)، ومعناهُ: أيُّهما عندك؟ وأيَّهما لقيتَ؟ وإنَّما يُعادل السائلُ بها الألفَ ويجعلُ الكلامَ بمنزلة " أيّهما " و " أيّهم " إذا كانَ قد عرفَ وقوعَ شيءٍ من شيئينِ أو مِن أشياءَ ... إذا قالَ: (أَزيدٌ عندكَ أم عَمْرٌو) قد علمَ أنَّ عندَ المخاطَبِ أحدَ هذينِ، ولا يدري مَن هو منهما، فيستدعي إعلامَ المخاطَبِ إيَّاهُ عينًا، فيلتمسُ علمَ ذلك منهما، وكذلك كلُّ ما استُفْهِمَ عنهُ بالألفِ و (أم) بمعنى (أي) والمُسْتَفْهِمُ قد عرفَ وقوعَ أحدِ الأمرينِ منهما وهو يلتمسُ تعيينَهُ، كقولك: (أقامَ زيدٌ أم قعدَ؟)، وقد يُعبَّرُ عَن هذا السؤال بأنَّ فيهِ تسويةً ومعادلةً. فأمَّا التسويةُ فهي أَنَّ الاسمينِ المسؤولَ عن تعيينِ أحدِهما يستويانِ في علمِ السائلِ ما عنده في أحدهما مثل ما عنده في الآخر. وأمَّا المعادلةُ فهي بين الاسمينِ جعلْتَ الاسمَ الثاني بديلًا للأول بوقوع (الألف) على الأول و (أم) على الثاني ومذهب السائل فيهما. فإذا سألَ السائلُ عن هذا، فالجوابُ أَنْ يُسمَّى واحدٌ من الاثنينِ أو الجماعةِ ويعيَّنُ. وإنَّما نسألُ السائلَ عن هذا والمسؤُولُ عنه يعرفُ الذي يُسْألُ عنه " .(٢٣٤)

فهذا التركيبُ قائمٌ على الافتراضِ بأنَّ السائلَ يعلمُ حصولَ أحدِ الأمرينِ ولكنَّهُ يريدُ التعيينَ، فقولنا: (أزيدًا لقيْتَ أمْ عمْرًا) كانت هناك دعوى من المتكلِّمِ أَنَّ أحدَهما قد حصلَ اللقاءَ معَهُ، وهذا الادِّعاءُ يمكن أَنْ يكونَ صحيحًا فتحدِّدَ لهُ أحدَهما، ويمكنُ أَنْ يكونَ باطلًا فتنفي لهُ اللقاءَ بأيِّ أحدٍ منهما. فأنت تقولُ: (أزيدٌ جاءَ أم عمرٌو؟) إذا أردْتَ المعادلةَ بين أمرينِ متساويينِ، فقد تساوى عندكَ الشكُّ بمجيءِ زيدٍ وعَمْرٍو، لكنَّكَ تعلمُ إجمالًا مجيءَ أحدِهما مِن دونِ تحديدٍ لهُ.

وقد ربطَ السيرافيُّ ذلك بافتراضِ إجاباتٍ دقيقةٍ لهذهِ الأسئلةِ، وهو ما ينبئُ عن عمقِ تحليلِهِ النحويِّ والتداوليِّ لهذا الجملِ في سياقاتِها المناسبةِ، إذ يقولُ: " قولُك: (لا غلامٌ عندي ولا جاريةٌ، ولا زيدٌ في الدار ولا عَمْرٌو)، وهو جوابُ: (أغلامٌ عندكَ أم جاريةٌ؟ وأزيدٌ في الدارِ أم عَمْرٌو؟)، وهذا سؤا[١]لُ مَنْ قد عَلِمَ أنَّ أحدَهما عندَهُ أو أحدَهما في الدار ولا يعرفُهُ بعينِهِ، فسألَ ليَعرِفَ بعينِهِ، وإنْ كانَ المسؤولُ يعرفُ ما سئِلَ عنه قالَ: (زيدٌ) إنْ كانَ زيدٌ أو (عَمْرٌو) إنْ كانَ عَمْرٌو، وإنْ لم يكُنْ في الدار واحدٌ منهما قالَ: (لا زيدٌ ولا عَمْرٌو). وإنْ لم يكُنْ عندَهُ غلامٌ ولا جاريةٌ قال: (لا غلامٌ عندي ولا جاريةٌ). ولا يحسنُ أَنْ تقولَ: (لا زيدٌ عندي) من غير تكرير (لا)، وذلك أنَّ قولك: (لا زيدٌ عندي) إنَّما هو جوابُ مَن قال: (أَزيدٌ عندك؟)، فكانَ حقُّ الجوابِ أَنْ يقولَ المجيبُ: (نعمْ) إنْ كانَ عندَهُ أو (لا) إنْ لم يكُنْ عندَهُ. ولا يزيدُ شيئا على (لا) كما لا يزيدُ شيئًا على (نعم). وإنْ كرَّرَ فهو جوابُ كلامٍ لا يجوزُ في جوابهِ (لا) ولا (نعمْ)؛ لأنَّهُ جوابُ قولكَ: (أغلامٌ عندَك أم جاريةٌ؟)، وهو سؤالٌ موضوعٌ على أنَّ السائلَ قد عَلِمَ أَنَّ أحدهما عندَهُ وإنَّما سألَ تعيينَهُ، فإنْ كانَ الأمرُ كما اعتقدَ السائلُ في السؤالِ فالجوابُ أنْ يُقالَ: (غلامٌ) أو (جاريةٌ)، وإنْ يكن كما اعتقدَهُ السائلُ ولم يكُنْ عندَهُ واحدٌ منهما قال: (لا غلامٌ عندي ولا جاريةٌ)؛ فلذلك خالفَ التكريرُ الإفرادَ " .[٢٣٥]

وأَمَّا (أو) في الاستفهامِ فالمُتكلِّمُ يَسألُ عَنِ الأُمورِ التي لا يعلمُ حصولَ أَحدِها، إذ يقولُ سيبويه: " تقول: (ألقِيْتَ زيدًا أو عَمْرًا أو خالدًا؟ وأَعندكَ زيدٌ أو خالدٌ أو عَمْرٌو؟)، كأنَّك قُلْتَ: (أَعندَكَ أحدٌ مِنْ هؤلاءِ، وذلكَ أَنَّكَ لم تَدَّعِ أَنَّ أحدًا منهم ثَمَّ. أَلَا تَرى أنَّهُ إذا أجابَك قالَ: (لا) كما يقولُ إذا قُلْتَ: (أعندكَ أحدٌ مِنْ هؤلاءِ) ... وتقولُ: (أَتجلسُ أو تذهبُ أو تُحدِّثُنا)، وذلك إذا أَردْتَ: هل يكونُ شيءٌ مِن هذهِ

[١]

الأَفعـالِ. فأمَّـا إذا ادَّعيْـتَ أحـدَها فلـيس إلَّا: (أَتَجلـسُ أم تَـذهبُ أم تَأكـلُ؟) كأنَّـكَ قُلْـتَ: أيُّ هـذهِ الأفعـالِ يكـونُ منـكَ؟، وتقـولُ: (أَتضـربُ زيـدًا أم تشـتمُ عَمْـرًا أم تُكلِّـمُ خالـدًا)، ومثـلُ ذلـك: (أتضـربُ زيـدًا أو تضـربُ عمـرًا أو تضـربُ خالـدًا) إذا أردْتَ: هـل يكـونُ شـيءٌ مِـن ضـربِ واحـدٍ مِـن هـؤلاءِ، وإنْ أردْتَ أيُّ ضـرب هـؤلاءِ يكـونُ قلـتَ: (أم) ... " (٢٣٦).

فعندما يقولُ المُتكلِّمُ: (أَعندَكَ زيدٌ أَو عَمْرٌو أو خالدٌ؟) يكونُ جوابُهُ بـ (نعم) أو (لا)؛ لأنَّهُ لم يَدَّعِ أَنَّ أحدَهم قد كانَ عندَكَ، وعندما يقولُ: (أعندكَ زيدٌ أم خالدٌ أم عَمْرٌو؟) يكونُ جوابُهُ بذكرِ أَحدِ هؤلاءِ الأشخاصِ؛ لأَنَّهُ مُدَّعٍ أنَّ أَحدَهُم قد كانَ عندكَ. " والفصلُ بين (أوْ) و (أَمْ) في قولك: (أزيدٌ عندكَ أو عَمْرٌو، وأَزيدٌ عندكَ أم عَمْرٌو) أنَّك في الأوَّلِ لا تعلمُ كونَ أحدِهما عندَهُ، فأنتَ تسألُ عنه. وفي الثاني تعلم أنَّ أحدَهما عنده إلَّا أنَّكَ لا تعلمُهُ بعينِهِ، فأنتَ تطالبُهُ بالتعيينِ " .(٢٣٧)

وهنا يتجلَّى الافتراضُ المسبقُ الحاضرُ في ذهنِ السائلِ والمسؤولِ، فأنتَ تسألُ بـ (أم) عندما تفترضُ حصولَ أحد الأمرينِ فتطالبُ بالتعيينِ، وتسأل بـ (أو) عندما تفترضُ الجهلَ بحصولِ الأمرينِ؛ ولذلك يكونُ الجوابُ مختلفًا في الحالتينِ؛ " فإنْ أرادَ المُسْتفهِمُ أَنْ يُعيِّنَ لَهُ المسؤولُ ما علمَهُ بسؤالِهِ بـ (أو) ويخصِّصَهُ له سألَهُ بـ (أم) فقالَ له: (أزيدٌ عندك أم عمرٌو؟) فأجابَهُ المخبرُ فقال: زيدٌ أو عمرٌو، فتعيَّنَ بخبرِ المخبر إيَّاه ما كانَ قد علمَهُ مبهمًا. ولو قالَ لهُ في جوابِ: (أزيدٌ عندك أم عمرٌو): (لا) أو (نعم) لكانَ قد أخطأَ ولم يُجبْهُ على ما يقتضيه سؤالُهُ؛ كما أنَّهُ لو قال لَهُ: أيُّهما عندك؟ فقال لهُ: (لا) أو (نعم)؛ لم يكن جوابًا لِمَا سألَهُ عنه " (٢٣٨).

الخاتمة

إنَّ الافتراضَ المُسبَقَ عمليَّةٌ تصوُّريَّةٌ تسبقُ الكلامَ المنطوقَ، وقد لجأَ إليها النحويُّونَ منذ وقتٍ مبكِّرٍ لتقريرِ قواعدِهم وتفسيرِها وتعليلِ أحكامِها، والمتتبِّعُ لتراثِهم يجد أنَّهم كانوا مُدركينَ لهذا الافتراضِ في دراستِهم للمسائلِ النحويَّةِ المختلفةِ، فالجملةُ تخضعُ في بنائِها وتوجيهِها النحويِّ لافتراضاتٍ مسبَقةٍ يراعيها المتكلِّمُ من أجلِ ضمانِ وصولِ المعنى المقصودِ إلى ذهنِ المخاطَبِ من دونِ لبسٍ.

وهذا الوعي بأهميَّةِ الافتراضِ قد تجلَّى في فكرِ النحويِّينِ العربِ، حتى غدا مرتكزا أساسيًا يعتمدُونَهُ في بناءِ بعضِ الجملِ والكشفِ عن دلالاتِها، ونجدُ هذا الأمر واضحًا في تراثِ أبي سعيد السيرافيِّ، إذ كانت أحكامُهُ النَّحويَّةُ تتجاوزُ الجوانبَ الشكليَّةَ للنظامِ اللغويِّ، فكانَ يصفُ الجملةَ في التواصلِ اللغويِّ بكلِّ ما فيهِ من ملابساتٍ تتعلَّقُ بظروفِ الزمانِ والمكانِ والمعتقداتِ المشتركةِ، وهذا يعني أنَّ لديهِ رغبةً حقيقيَّةً في توضيحِ القاعدةِ النحويَّةِ بناءً على الافتراضاتِ التي بناها على استقراءِ كلامِ العربِ.

وقد اعتمدَ السيرافيُّ على مفهومِ الافتراضِ المسبَقِ اعتمادًا كبيرًا في بناءِ الجملِ وتفسير الأوجهِ النحويَّةِ المختلفةِ، فكانَ على وعيٍ تامٍّ بكلِّ ما يطرأُ على الجملِ من تغييرٍ في بِنائِها اللغويِّ، وكانت توجيهاتُهُ قائمةً على مجموعةٍ من الافتراضاتِ الحاضرةِ في أذهانِ المتكلِّمينَ والمخاطَبينَ في أثناءِ عمليَّةِ التواصلِ؛ ومِن هنا يُعدُّ الافتراضُ الموجِّهَ الحقيقيَّ في اختيارِ البنياتِ اللغويَّةِ المناسبةِ للسياقاتِ المقاميَّةِ المختلفةِ؛ لأنّهُ يُمثِّلُ القاعدةَ المعرفيَّةَ المشتركةَ بين المتخاطبينِ؛ لذلك كانَ ضرورةً لنجاحِ العمليَّةِ التواصليَّةِ.

وكانَ للمخاطَبِ حضورٌ مستمرٌّ في افتراضاتِ السيرافيِّ النحويَّةِ؛ لأنَّ جهلَ المخاطَبِ بما يتحدَّثُ عنه المتكلِّمُ سيؤدِّي إلى إيقافِ التواصلِ أو فشلِهِ، فالمتكلِّمُ يُدركُ أنَّ مُستَمِعَهُ يعتمدُ على الافتراضاتِ المُسبَقةِ في محاولتِهِ فهمَ ما يقولُهُ لَهُ، فالمخاطَبُ عنصرٌ فعَّالٌ وشريكٌ أساسيٌ للمتكلِّمِ في إنتاجِ الخطابِ وتوجيهِهِ، وهذا يدعمُ الرأيَ القائلَ بأنَّ سلوكَ المُستمِعينَ يُوحي بأنَّهم يقبلونَ افتراضاتِ المتكلِّمينَ.

وإذا كانَ المخاطَبُ شريكًا للمتكلِّمِ في العمليَّةِ التواصليَّةِ فإنَّهُ شريكٌ لهُ في صياغةِ القاعدةِ النحويَّةِ، فكانَ السيرافيُّ في بناءِ تلك القواعدِ وتحليلِها وبيانِ ما يجوزُ منها وما لا يجوزُ يعتمدُ اعتمادًا واضحًا على فهمِ المخاطَبِ لها وتقبُّلِها واستحسانِها، فقد راعَى أحوالَ المخاطَبِ من حيثُ العلمُ والجهلُ واليقينُ والشكُّ، وانتبهَ إلى ما ينتظرُهُ المخاطَبُ من أحداثٍ يترقَّبُ وقوعَها؛ ولذلكَ منعَ بعضَ التراكيبِ لِمَا فيها مِن إبهامٍ ولبسٍ مُحتَمَلٍ يعيقُ المخاطَبَ من فهمِ المعنى المقصودِ ويُسهِمُ في فشلِ عمليَّةِ التواصلِ التي تهدفُ إليها اللغةُ.

The effect of presupposition on syntax in explaining Sibawayh's book by Al-Sirafi, a pragmatic approach

Haydar jasim jaber / Wasit University / College of Arts

The presupposition is a conceptual process that precedes the uttered speech, and grammarians resorted to it from an early time to decide their rules, interpret them, and justify their rulings, and whoever follows their heritage finds that they were aware of this assumption in their study of various grammatical issues, and we find this clear in the legacy of Abu Saeed al-Sirafi, As his grammatical judgments transcended the formal aspects of the linguistic system, he used to describe the sentence in linguistic communication with all its circumstances related to circumstances of time, place and common beliefs.

الهوامش

١ لسان العرب: ٧ / ٢٠٢، ٢٠٣ (فرض).

٢ ينظر: المعجم الوسيط: ٦٨٢، ٦٨٣ (فرض).

٣المعجم الفلسفي: ٢ / ١٤٣، ١٤٤ (فرض).

٤ تحليل الخطاب: ٩٧ .

٥ معجم أوكسفورد للتداولية: ٥٢٤.

٦ التداوليّة: ٥١.

٧ المضمر: ٤٨.

٨ التداوليّة اليوم: ٤٧.

٩ الافتراض المسبق بين اللسانيات الحديثة والمباحث اللغوية في التراث العربي والإسلامي: ٢٧ .

١٠ آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ٢٧.

١١ ينظر: التداولية: ٥٥ – ٥٦.

١٢ التداولية في الدراسات النحوية: ٤٥.

١٣ التداولية عند العلماء العرب: ٣٠–٣١.

١٤ المعنى وظلال المعنى: ١٥٣–١٥٤.

١٥ ينظر: تحليل الخطاب: ٣٧، والافتراض المسبق بين اللسانيات الحديثة والمباحث اللغوية في التراث العربي والإسلامي: ٦٥.

١٦ ينظر: أعلام الفكر اللغوي: ٢٤٥.

١٧ التداولية اليوم: ١٥٢ – ١٥٣.

١٨ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ٢٩ – ٣٠، والافتراض المسبق بين اللسانيات الحديثة والمباحث اللغوية في التراث العربي والإسلامي: ٥٠ – ٥١.

١٩ التداوليّة: ٥١.

[٢٠] الافتراض المسبق بين اللسانيات الحديثة والمباحث اللغوية في التراث العربي والإسلامي: ٣٧ .

[٢١] المضمر: ٤٦.

[٢٢] تحليل الخطاب: ٣٧.

[٢٣] الافتراض المسبق بين اللسانيات الحديثة والمباحث اللغوية في التراث العربي والإسلامي: ٢٧ .

[٢٤] أعلام الفكر اللغوي: ٢٤١.

[٢٥]تحليل الخطاب: ٣٩.

[٢٦] التداولية: ٥١.

[٢٧] ينظر: أعلام الفكر اللغوي: ٢٤٤.

[٢٨] الدلالة والنحو: ٢٧٣.

[٢٩] سياق الحال في كتاب سيبويه: ٥٧.

[٣٠] المضمر: ٥٧.

[٣١] ينظر: التراكيب النَّحويّة من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر: ١٥.

[٣٢]المعنى خارج النص: ٦.

[٣٣] التداولية في الدراسات النحوية: ١٣٦.

[٣٤]الدلالة والنحو: ١١٥.

[٣٥] التداولية عند العلماء العرب: ١٧٤

[٣٦] النحو والدلالة: ٤٨.

[٣٧] المعنى وظلال المعنى: ١٤١.

[٣٨]() المعنى خارج النص: ١٤.

[٣٩]() ينظر: التراكيب النحوية من الوجهة التداولية: ٧٦، والتداولية في الدراسات النحوية: ٢٦٨.

[٤٠] الأفق التداولي: ١.

[٤١] من أسرار اللغة: ٢٦١.

[٤٢] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٣٤٢، والأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغويّ عند العرب: ٣٠٤.

[٤٣] نظريّة النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث: ٨٨.

[٤٤] النحو والدلالة: ١٤٦ – ١٤٧.

[٤٥] التداولية عند العلماء العرب: ٢٨.

[٤٦] المعنى وظلال المعنى: ١٥٩.

[٤٧] نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث: ٢١.

[٤٨] ينظر: شرح المفصل: ١٦٦/١، وشرح الرضي على الكافية: ١ / ٢٢٤، وشرح شذور الذهب: ٢١٢، وهمع الهوامع: ٢ / ٢٧.

[٤٩] الإيضاح في شرح المفصل: ١٨٤/١. وينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٣١.

[٥٠] شرح قطر الندى: ١٣٩. وينظر: شرح التسهيل: ١ / ٢٨٩ – ٢٩٠.

[٥١] الكتاب: ١ / ٣٢٨ – ٣٢٩.

[٥٢] الموجز في النحو: ٢٦.

[٥٣] همع الهوامع: ٢/ ٢٧.

[٥٤] الكتاب: ١ / ٤٧ – ٤٨.

[٥٥] أثر المخاطب في توجيه الحكم النحوي: ١٠٢.

[٥٦] الأصول في النحو: ١ / ٥٩.

[٥٧] المقتضب: ٤ / ٨٨.

[٥٨]شرح المفصل: ١ / ١٦٦.

[٥٩] شرح كتاب سيبويه: ١ / ٣٠٣.

[٦٠] شرح كتاب سيبويه: ١ / ٣٠٣.

[٦١] الثابت والمتغير في تمييز المبتدأ من الخبر: ١٤٦.

[٦٢] الجملة الاسمية: ٣٤.

[٦٣] الأصول في النحو: ١ / ٦٢.

[٦٤] المقتضب ٤ / ١٢٦– ١٢٧.

[٦٥] شرح كتاب سيبويه: ١ / ٣٠٤.

[٦٦]أثر المخاطب في توجيه الحكم النحوي: ١٠٣.

[٦٧] الجملة الاسمية: ٤٠.

[٦٨] دلائل الاعجاز: ١٨٩.

[٦٩] مفتاح العلوم: ٢٦٩. وينظر: المطول: ٢١٤.

[٧٠] ينظر: مغني اللبيب: ٢ / ٥٨٨، وعروس الأفراح: ٤٦٢/١–، ٤٦٣، وهمع الهوامع: ٢/ ٢٨.

[٧١] شرح المفصل: ١٩٠/١.

[٧٢] معاني النحو: ١ / ١٥٤.

[٧٣] دلائل الإعجاز: ١٠٦.

[٧٤] دلائل الإعجاز: ٥٥ – ٥٦.

[٧٥] ينظر: مفتاح العلوم: ٢٩١ – ٢٩٢.

[٧٦] ينظر: الخصائص: ٢٩٥/١ – ٢٩٦، والإيضاح: ١٠٢، والمقتصد في شرح الإيضاح: ١ / ٣٣٠ – ٣٣١، وشرح المفصل: ١/ ١٤٧، وشرح ابن الناظم: ٢٢٧، وهمع الهوامع: ٣ / ٩.

[٧٧] الكتاب: ١ / ٣٤.

[٧٨] ينظر: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث: ٩٣.

[٧٩] الدلالة والتقعيد النحوي: ٣٨٩ – ٣٩٠.

[٨٠] شرح كتاب سيبويه: ٢ / ٢٦٣ – ٢٦٤.

[٨١] الإيضاح في علوم البلاغة: ٩٦. وينظر: دلائل الاعجاز: ١٠٧ – ١٠٨.

[٨٢] ينظر: البلاغة والأسلوبية: ٣٣١.

[٨٣] دلائل الإعجاز: ٥٢.

[٨٤] اللسان والميزان أو التكوثر العقلي: ١٥٠.

[٨٥] دلائل الإعجاز: ١٤٦.

[٨٦] ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ١١٩ ـ ١٢٠، والقرائن الدلالية للمعنى في التعبير القرآني: ١٧٥، والقرائن العقلية ودورها في تقدير المحذوف في النص القرآني: ١ ـ ٢.

[٨٧] ينظر: الكتاب: ١ / ٢٤ ـ ٢٥، والمقتضب: ٤ / ١٢٩ ـ ١٣٠، والأصول في النحو: ٢ / ٥٤، والخصائص: ٢ / ٣٦٢.

[٨٨] ينظر: الكتاب: ١ / ٢٤.

[٨٩] الكتاب: ١ / ٢٤.

[٩٠] الكتاب: ١ / ٣٣٥ – ٣٣٩.

[٩١] الكتاب: ٣٤٠/١–٣٤١، وينظر، الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٤١.

[٩٢] ينظر: الكتاب: ١ / ٣٤٠ – ٣٤٨.

[٩٣] ينظر: مراعاة المخاطب في النحو العربي: ٩١.

[٩٤] النحو والدلالة: ١٤٧.

[٩٥] ينظر: التفكير اللساني في الحضارة العربية: ٣٩١.

[٩٦] ينظر: البعد التداولي عند سيبويه: ٢٦١.

[٩٧] شرح كتاب سيبويه: ٢ / ٢٢٥ – ٢٢٨.

[٩٨] مراعاة المخاطب في النحو العربي: ٦٥.

[٩٩] ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٢٨ – ٢٢٩، وشرح الرضي على الكافية: ١ / ٣١٢، وشرح ابن عقيل: ١/ ٥١٦.

[١٠٠] شرح المفصل: ١ / ٢٢٣ – ٢٢٤.

[١٠١] سياق الحال في كتاب سيبويه: ٨٧.

[١٠٢] شرح كتاب سيبويه: ٢ / ٢٣٠.

[١٠٣] الأصول في النحو: ٣٢٤/٢.

[١٠٤] ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ١١٦ – ١١٧، وسياق الحال في كتاب سيبويه: ٨٤.

[١٠٥] ينظر: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي: ١١٢.

[١٠٦] البلاغة والأسلوبية: ٣١٣.

[١٠٧] ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: ١٠٩، وأسلوب الاستفهام في القرآن الكريم غرضه وإعرابه: ٨، والبلاغة الاصطلاحية: ١٦٠، وعلم المعاني، د. بسيوني عبد الفتاح فيود: ٢ / ١١٠.

[١٠٨] أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: ٤١١.

[١٠٩] المقتضب: ٣ / ٢٢٨.

[١١٠] مفتاح العلوم: ٣٢٩.

[١١١] المعنى وظلال المعنى: ١٥٦.

[١١٢] البلاغة العربية قراءة أخرى: ٢٢١ – ٢٢٢.

[١١٣]شرح كتاب سيبويه: ٦٥/٥.

[١١٤] ينظر: شرح المفصل: ٢/ ٥٨ – ٦٠، وشرح الرضي على الكافية: ٣/ ٢٠١،وعروس الأفراح: ٣٣٣/١، وهمع الهوامع: ١/ ٢٣٥ – ٢٣٧، ومعاني النحو: ٤٣/١ – ٤٦، والجملة العربية والمعنى: ١٢٧، وأساليب التأكيد في اللغة العربية: ٧١ – ٧٢.

[١١٥] ينظر: الكتاب: ٤١١/٢–٤١٣،، وشرح المفصل: ٦٢/٢–٦٣، وشرح الرضي على الكافية: ٣/ ٢٠١ – ٢٠٢، والجنى الداني: ٣٥٠ – ٣٥١، ومغني اللبيب: ١ / ٤٦٣.

[١١٦] همع الهوامع: ١/ ٢٣٦.

[١١٧] ينظر: المفصل: ١٣٢، وشرح الرضي على الكافية: ٣ / ٢٠٢، وهمع الهوامع: ١/ ٢٣٦.

[١١٨] الكتاب: ٢ / ٣٨٩. وينظر: المقتضب: ٤ / ١٠٣ ـ ١٠٦، والأصول في النحو: ٢ / ١٢٥.

[١١٩]مراعاة المخاطب في النحو العربي: ٩٨.

[١٢٠] شرح كتاب سيبويه: ٣ / ١٥٨.

[١٢١] يُنظر: مراعاة المخاطب في النحو العربي: ٨١، سياق الحال في كتاب سيبويه: ١٠٨.

[١٢٢] شرح المفصل: ٥٩/٢.

[١٢٣] اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٣٣.

[١٢٤] الجملة العربية والمعنى: ٦٢.

[١٢٥] أسرار النحو: ١٢٠.

[١٢٦] ينظر: المفصل في علم العربية: ٦٠، وشرح المفصل: ١/ ٢٤٣، وشرح الرضي على الكافية: ١ / ٣٣٣، وشرح قطر الندى: ٢٢٦.

[١٢٧] ينظر: شرح المفصل: ٣/ ٣٠٩، وشرح التسهيل: ٢/ ١٤٨، وشرح ابن الناظم: ٢٤٤، وشرح ابن عقيل: ١ / ٤٨٣.

[١٢٨] المطول: ٣٦٢.

[١٢٩] دلائل الإعجاز: ١٥٣ – ١٥٤.

[١٣٠] الكتاب: ١ / ٣٤، وينظر: المقتضب: ١ / ٨، والإيضاح: ١٥٢ ـ ١٥٣.

[١٣١] المقتضب: ٣ / ١١٦.

[١٣٢] دلائل الإعجاز: ١٥٣.

[١٣٣] ينظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: ١٦.

[١٣٤] ينظر: القرينة في اللغة العربية: ١٤٨ – ١٤٩.

[١٣٥] المقتضب: ٤/٢٩٩.

[١٣٦] الأصول في النحو: ١ / ١٧١.

[١٣٧] شرح المفصل: ٣ / ٣٠٩.

[١٣٨] شرح كتاب سيبويه: ١ / ٢٦٥ – ٢٦٦.

[١٣٩] المقرب: ١٢٥.

[١٤٠] الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٤٥.

[١٤١] دلائل الإعجاز: ١٥٧.

[١٤٢] ينظر: المطول: ٤٩٨.

[١٤٣] دلائل الإعجاز: ١٥٤ – ١٥٥.

[١٤٤] ينظر: سياق الحال في كتاب سيبويه: ٨١ – ٨٢.

[١٤٥] البلاغة العربية قراءة أخرى: ٢١٦.

[١٤٦] اللمع في العربية: ٦٥.

[١٤٧] أوضح المسالك: ٣ / ٢٥٦ ـ ٢٥٧ ، وينظر: شرح ابن عقيل: ٢ / ١٧٨، وهمع الهوامع: ٥ / ١٧١.

[١٤٨] شرح جمل الزجاجي: ١/ ١٩٣.

[١٤٩] ينظر: أوضح المسالك: ٣/٢٧١ – ٢٧٢، وشرح ابن عقيل: ٢ / ١٨٩ – ١٩٠، وهمع: ٥/ ١٨٢–١٨٣.

[١٥٠] شرح الرضي على الكافية ٣ / ١٣.

[١٥١] ينظر: شرح التسهيل: ٣ / ٣١٩، وشرح قطر الندى: ٣٢١، وحاشية الصبان: ٣ / ٩٩.

[١٥٢] الكتاب: ٢ / ٦٢.

[١٥٣] الكتاب: ٢ / ٦٥ ـ ٦٦. وينظر: شرح كتاب سيبويه: ٢ / ٣٩٤ – ٣٩٩.

[١٥٤] الكتاب: ٢ / ٦٩.

[١٥٥] شرح كتاب سيبويه: ٢ / ٣٩٩.

[١٥٦] ينظر: الدلالة والتقعيد النحوي: ٤٠٥ ـ ٤٠٦.

[١٥٧] شرح الرضي على الكافية: ٣ / ٥١.

[١٥٨] ينظر: معاني النحو: ٣ / ١٦٨ ـ ١٦٩.

[١٥٩] الكتاب: ٢ / ٧٠. وينظر: شرح كتاب سيبويه: ٢/ ٣٩٩ – ٤٠٥.

[١٦٠] شرح كتاب سيبويه: ٢ / ٣٩٥.

[١٦١] ينظر: معاني النحو: ٣ / ١٦٧.

[١٦٢] الجملة العربية والمعنى: ١٨٤. وينظر: شرح المفصل: ١/ ٦٠١.

[١٦٣] ينظر: شرح التسهيل: ٢ / ١٩٦، وشرح ابن الناظم: ٢٧١، وشرح شذور الذهب: ٢٥٣، وشرح ابن عقيل: ١/٥٢٠ –٥٢١.

[١٦٤] ينظر: المفصل في علم العربية: ٧٨، وشرح الرضي على الكافية: ٢ / ٢٨ – ٣٢، وشرح ابن الناظم: ٢٧١، وشرح قطر الندى: ٢٥٣ – ٢٥٥، وشرح ابن عقيل: ١ / ٥٢٠ – ٥٢١، وهمع الهوامع: ٣ / ١٣١ – ١٣٣.

[١٦٥] ينظر: أوضح المسالك: ٢ / ١٩٠ – ١٩١، وشرح ابن عقيل: ١ / ٥٢١.

[١٦٦] بناء الجملة العربية: ١٩٨.

[١٦٧] ينظر: أوضح المسالك: ٢ / ١٨٩ – ١٩٠، وحاشية الصبان: ٢ / ١٨٠.

[١٦٨] شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٠.

[١٦٩] همع الهوامع: ٣ / ١٣٢ – ١٣٣.

[١٧٠] ينظر: اللغة العربيّة معناها ومبناها: ١٩٥.

[١٧١] ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢ / ٢٥، ومعاني النحو: ٦٥٧/٢، والجملة الفعلية: ٢٢٩.

[١٧٢] الكتاب: ٣٦٧/١– ٣٦٩.

[١٧٣] ينظر: الموجز في النحو: ٣٦، والإيضاح:١٧٠، واللمع في العربية: ٥٠.

[١٧٤] الأصول في النحو: ١ / ٢٠٦.

[١٧٥] الإيضاح: ١٧٠. وينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ١ / ٦٦٥.

[١٧٦] اللمع في العربية: ٥٠. وينظر: شرح المفصل: ١ / ٢٦٦.

[١٧٧] شرح كتاب سيبويه: ٢ / ٢٥٥ – ٢٥٦.

[١٧٨] المفصل في علم العربية: ٧٨.

[١٧٩] شرح ابن عقيل: ١ / ٥٢١ .

[١٨٠] أسرار النحو: ٢٤١ .

[١٨١] شرح المفصل: ١ / ٣٦٦ .

[١٨٢] ينظر: شرح شور الذهب: ٢٥٢، وشرح قطر الندى: ٢٥٠، وشرح ابن عقيل: ١ / ٥٠٥.

[١٨٣] ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٣١-٢٣٢، وشرح التسهيل: ٢/ ١٨٩، وشرح الرضي على الكافية: ١/٣٢٠ – ٣٢٢، وشرح ابن الناظم: ٢٦٩ – ٢٧٠، وأوضح المسالك: ٢ / ١٨٧، وشرح ابن عقيل: ١ / ٥١٨ – ٥١٩، وهمع الهوامع: ٣ / ١٢٣ – ١٢٤، وأسرار النحو: ١١٩.

[١٨٤] الكتاب: ١/ ٣٧٨.

[١٨٥] الكتاب: ١/ ٣٨٠.

[١٨٦]شرح كتاب سيبويه: ٢ / ٢٦٥ – ٢٦٦.

[١٨٧] شرح كتاب سيبويه: ٢ / ٢٦٧.

[١٨٨]المقتضب: ٣ / ٢٦٦.

[١٨٩] شرح المفصل: ١ / ٢٢٦.

[١٩٠] أسرار النحو: ١١٩.

[١٩١] همع الهوامع: ٣ / ١٢٣ – ١٢٤.

[١٩٢] ينظر: اللمع في العربية: ١٥٠، والمقرب: ٢٥٥، وشرح الرضي على الكافية: ٦ / ١٨٧، ورصف المباني: ٣٢٩ – ٣٣٠، والجنى الداني: ٢٩٤ – ٢٩٥، ومغني اللبيب: ١ / ٣١٨، وأوضح المسالك: ٣ / ٣٢٩، وشرح ابن عقيل: ٢ / ٢١٦.

[١٩٣] شرح قطر الندى: ٣٤٣ – ٣٤٤.

[١٩٤] الكتاب: ١/ ٤٣٠.

[١٩٥] الكتاب: ١ / ٤٣٩.

[١٩٦]شرح كتاب سيبويه: ٢/ ٣٢١.

[١٩٧] ينظر: دلالات التراكيب دراسة بلاغية: ٧٦.

[١٩٨] مراعاة المخاطب في النحو العربي: ١١١.

[١٩٩] دلائل الإعجاز: ٣٣٥ – ٣٣٦.

[٢٠٠] عروس الأفراح: ١/ ٤٩٠.

[٢٠١] ينظر مفتاح العلوم: ٤٠٤ – ٤٠٥، والإيضاح في علوم البلاغة: ٥٤، والمطول: ٣٨٨.

[٢٠٢] الإيضاح في علوم البلاغة: ٥٤.

[٢٠٣]ينظر: الكتاب: ٢ / ٢٧٤ ـ ٢٧٦، ٢٩٥ – ٢٩٦، والمقتضب: ٤ / ٣٥٧ ـ ٣٦٣، والأصول في النحو: ١ / ٣٧٩ ـ ٣٨٠، والإيضاح: ١٩٣، واللمع في العربية: ٤٢، والمفصل في علم العربية: ٩٢ ـ ٩٥، وشرح المفصل: ١ / ٤٥٥، ٤٦٠، وشرح التسهيل: ٢ / ٥٣ ـ ٥٤، وشرح الرضي على الكافية: ١ / ٢٨٧ ـ ٢٨٨، والجنى الداني: ٢٩٠ ـ ٢٩٢، وشرح ابن الناظم: ١٨٥، ومغني اللبيب: ١ / ٣١٣ ـ ٣١٥، وأوضح المسالك: ٢ / ٣ ـ ٧، وشرح ابن عقيل: ١ / ٣٦٠ ـ ٣٦١، وهمع الهوامع: ٢ / ١٩٣ ـ ١٩٩.

[٢٠٤] ينظر: حاشية الصبان: ٣/٢.

[٢٠٥] شرح ابن الناظم: ١٨٦، وينظر: شرح المفصل: ١ / ٤٥٥ – ٤٥٩، والإيضاح في شرح المفصل: ١ / ٣٨٣ – ٣٨٥، وشرح جمل الزجاجي: ٢ / ٢٧٠ – ٢٧٣، ورصف المباني: ٣٣٣، والجنى الداني: ٢٩٠ – ٢٩١، ومغني اللبيب: ١ / ٣١٣ – ٣١٤، وأوضح المسالك: ٢ / ٧ – ١٣، وشرح ابن عقيل: ١ / ٣٦٢ – ٣٦٣، وهمع الهوامع: ٢ / ١٩٩ – ٢٠٢.

[٢٠٦] معاني النحو: ١ / ٢٣٦.

[٢٠٧] الكتاب: ٢/ ٢٧٤ – ٢٧٥.

[٢٠٨] شرح كتاب سيبويه: ٣ / ١٤.

[٢٠٩]ينظر: الكتاب: ٢ / ٢٩٥، والمقتضب: ٤ / ٣٥٧، والأصول في النحو: ١ / ٣٧٩ ـ ٣٨٠، وشرح كتاب سيبويه: ٣٦/٣ ـ ٣٨، وشرح جمل الزجاجي: ٢/ ٢٧١، وشرح التسهيل: ٢ / ٥٣ ـ ٥٤، والجنى الداني: ٢٩١ ـ ٢٩١.

[٢١٠] الكتاب: ٢ / ٢٩٥.

[٢١١] المقتضب: ٤ / ٣٥٧. وينظر: الأصول في النحو: ١ / ٣٧٩ ـ ٣٨٠، وشرح الرضي على الكافية: ٢١٢/١ – ٢١٣.

[٢١٢] الأصول لابن السراج: ١ / ٣٧٩.

[٢١٣]معاني النحو: ١ / ٣٣٢.

[٢١٤] اللمع في العربية: ٦٦.

[٢١٥] شرح جمل الزجاجي: ١ / ٢٦٢.

[٢١٦] المقرّب: ٢٦١.

[٢١٧] شرح المفصل: ١ / ٥٨٧.

[٢١٨] شرح الرضي على الكافية: ٣ / ٨٩ ـ ٩٠. وينظر: معاني النحو: ١٣٠/٤– ١٣٢، وأساليب التأكيد في اللغة العربية: ٨.

[٢١٩] مراعاة المخاطب في النحو العربي: ١٥٧ – ١٥٨.

[٢٢٠] أوضح المسالك: ٣ / ٢٨٦.

[٢٢١] ينظر: شرح المفصل: ١ / ٥٨٥، وشرح جمل الزجاجي: ١ / ٢٦٢ ـ ٢٦٣، والمقرب: ٢٦١، وشرح الرضي على الكافية: ٩٧/٤ ـ ١٠١، وأوضح المسالك: ٣ / ٢٨٦ – ٢٨٧، وشرح ابن عقيل: ٢ / ١٩٧ – ١٩٨، وهمع الهوامع: ٥ / ٢٠٦ ـ ٢١١.

[٢٢٢] أسرار النحو:١٦٦ ٠

[٢٢٣] شرح ابن الناظم: ٥٠١ – ٥٠٣ ٠

[٢٢٤] ينظر: شرح شذور الذهب: ٤٣٦ ٠

[٢٢٥] ينظر: اللمع في العربية: ٦٦، وشرح المفصل: ١ / ٥٨٦، والمقرب: ٢٦٢ ـ ٢٦٤، وشرح التسهيل: ٢٨٩/٣، وأوضح المسالك: ٣ / ٢٨٠ ـ ٢٨٥، وشرح ابن عقيل: ٢ / ١٩١ ـ ١٩٤، وهمع الهوامع: ٥ / ١٩٧ – ٢٠٦.

[٢٢٦] شرح الرضي على الكافية: ٣ / ٩٠ – ٩١ .

[٢٢٧] الكتاب: ٢ / ٣٨٤.

[٢٢٨] شرح كتاب سيبويه: ٣/ ١٥١.

[٢٢٩] ينظر: الأصول في النحو: ٢ / ٢١، وشرح جمل الزجاجي: ١ / ٢٦٤ – ٢٦٦، وشرح الرضي على الكافية: ٣ / ١٠٤، وشرح ابن عقيل: ٢ / ١٩١، ١٩٢.

[٢٣٠]شرح الرضي على الكافية: ٣ / ٩٩.

[٢٣١] المفصل في علم العربية: ١١٥.

[٢٣٢] ينظر: المقتضب: ٢٨٦/٣ – ٢٨٨، والموجز في النحو: ٦٦، ومغني اللبيب: ٦٣/١.

[٢٣٣] الكتاب: ٣ / ١٦٩.

[٢٣٤] شرح كتاب سيبويه: ٣ / ٤١١.

[٢٣٥] شرح كتاب سيبويه: ٣/ ٣٧.

[٢٣٦] الكتاب:: ٣ / ١٧٩ – ١٨١. وينظر: المقتضب: ٢٩/٢، ٣ / ٢٨٦، والأصول في النحو: ٢ / ٢١٣ ـ ٢١٥، وشرح كتاب سيبويه: ٣ / ٤٣٦ ـ ٤٣٧، والإيضاح في شرح المفصل: ٢ / ٢٠٩.

[٢٣٧] المفصل في علم العربية: ٣٠٩. وينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢/ ٤٨٧.

[٢٣٨] الإيضاح: ٢٢٥. وينظر: شرح جمل الزجاجي: ٤٨٧/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٨٦/٦، وهمع الهوامع: ٢٣٨/٥.

المصادر والمراجع

- آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، د. محمود أحمد نحلة، مكتبة الآداب، القاهرة ـ مصر، ط١، ١٤٣٢ هـ ـ ٢٠١١ م.
- أثر المخاطب في توجيه الحكم النحوي مقاربة تداولية في شرح الكافية للرضي (ت٦٨٦هـ)، د. غيهاب سعد شفطر، مجلة كلية الآداب، جامعة بور سعيد، مصر، العدد السابعة عشر ، ٢٠٢١م.
- أساليب التأكيد في اللغة العربية، الياس ديب، دار الفكر العربي، بيروت – لبنان، ١٩٩٣ م.

- أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، د. قيس إسماعيل الأوسي، مطبعة جامعة الموصل، العراق، ١٩٨٨ م.
- إستراتيجيّات الخطاب مقاربة لغويّة تداوليّة، عبد الهادي بن ظافر الشهريّ، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت ـ لبنان، ط١، ٢٠٠٤ م.
- أسرار النحو، شمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بن كمال باشا زاده (ت٩٤٠هـ)، تحقيق د. أحمد حسن حامد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢ م.
- أسلوب الاستفهام في القرآن الكريم غرضه وإعرابه، عبد الكريم محمود يوسف، مكتبة الغزالي، دمشق ـ سوريا، ط١، ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠٠ م.
- الأصول دراسة ابستمولوجيّة للفكر اللغوي عند العرب: النحو، فقه اللغة، البلاغة، د. تمّام حسّان، عالم الكتب، القاهرة ـ مصر، ١٤٢٥ هـ ـ ٢٠٠٤ م.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج البغدادي (ت٣١٦هـ) ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ـ لبنان ، ط٤، ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩ م.
- أعلام الفكر اللغوي التقليد الغربي في القرن العشرين، جون إي جوزيف، نايجل لف، تولبت جي تيلر، ترجمة د. أحمد شاكر الكلابي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٦ م.
- الافتراض المسبق بين اللسانيات الحديثة والمباحث اللغوية في التراث العربي والإسلامي، هشام إبراهيم عبد الله الخليفة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٢١ م.
- الأفق التداولي نظرية المعنى والسياق في الممارسة التراثية العربية، د. إدريس مقبول، عالم الكتب الحديث، إربد ـ الأردن، ط١، ١٤٣٢ هـ ـ ٢٠١١ م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك،، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة – مصر، ٢٠٠٩ م.

- الإيضاح، أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢٩ هـ ـ ٢٠٠٨ م.
- الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت٦٤٦هـ)، تحقيق د. موسى بناي العليلي، دار إحياء التراث الإسلامي، بغداد – العراق، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م.
- الإيضاح في علوم البلاغة، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمد بن محمد المعروف بالخطيب القزويني (ت٧٣٩هـ)، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية، ٢٠١٠ م.
- البعد التداولي عند سيبويه، مقبول إدريس، مجلة عالم الفكر، المغرب، العدد الأول، المجلد ٣٣، ٢٠٠١ م.
- البلاغة الاصطلاحية، د. عبده عبد العزيز قلقيلة، دار الفكر العربي، القاهرة ـ مصر، ط٣، ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م.
- البلاغة العربية قراءة أخرى، د. محمد عبد المطلب، الشركة المصرية العالمية للنشر ـ لونجمان، الجيزة ـ مصر، ط٢، ٢٠٠٧ م.
- البلاغة والأسلوبية، د. محمد عبد المطلب، الشركة المصرية العالمية للنشر ـ لونجمان، الجيزة ـ مصر، ط٣، ٢٠٠٩ م.
- بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ـ مصر، ٢٠٠٣ م.
- تحليل الخطاب، جوليان براون وجورج يول، ترجمة محمد لطفي الزليطني ود. منير التريكي، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض – السعودية، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.
- التداوليّة، جورج يول، ترجمة د. قصي مهدي العتّابي، دار الأمان، الرباط ـ المغرب، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٣١ هـ ـ ٢٠١٠ م.
- التداوليّة عند العلماء العرب دراسة تداوليّة لظاهرة الأفعال الكلاميّة في التراث اللسانيّ العربيّ، د. مسعود صحراويّ، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ـ لبنان، ط١، ٢٠٠٥ م.

- التداولية في الدراسات النحوية، د. عبد الله جاد الكريم، مكتبة الآداب، القاهرة – مصر، ط١، ١٤٣٥ هـ – ٢٠١٤ م.
- التداوليّة اليوم علم جديد في التواصل، آن روبول وجاك موشلار، ترجمة د. سيف الدين دغفوس و د. محمد الشيباني، مراجعة د. لطيف زيتوني، دار الطليعة للطباعة والنشر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت ـ لبنان، ط١، ٢٠٠٣ م.
- التراكيب النحويّة من الوجهة البلاغيّة عند عبد القاهر، د. عبد الفتّاح لاشين، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض ـ السعودية، ١٩٨٠ م.
- التَّراكيب النحويَّة من الوجهة التَّداوليَّة، عبد الحميد مصطفى السيد، مجلة مؤتة للدراسات والبحوث، الجامعة الهاشمية، الأردن، المجلد السادس عشر، العدد الثاني، ٢٠٠١ م.
- التفكير اللِّساني في الحضارة العربية، د. عبد السلام المسدي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت ـ لبنان، ط٣، ٢٠٠٩ م.
- الثابت والمتغير في تمييز المبتدأ من الخبر، د. معن عبد القادر بشير، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، العراق، المجلد التاسع، العدد الأول، ٢٠٠٩ م.
- الجملة الاسميَّة، د. علي أبو المكارم، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة ـ مصر، ط١، ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧ م.
- الجملة العربية والمعنى، د. فاضل صالح السامرائيُّ، دار الفكر للطباعة والنشر، عمَّان ـ الأردن، ط٢، ١٤٣٠ هـ ـ ٢٠٠٩ م.
- الجملة الفعليَّة، د. علي أبو المكارم، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة ـ مصر، ط١، ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧ م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٢ م.

- حاشية الصبَّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبَّان (ت ١٢٠٦ هـ) ، تحقيق محمدو بن الجميل، مكتبة الصفا، القاهرة – مصر، ط١، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت ٣٩٢ هـ)، تحقيق محمد علي النجار، الهيأة المصريَّة العامَّة للكتاب، القاهرة ـ مصر، ط٥، ٢٠١١ م.
- دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت٤٧١هـ)، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة ـ مصر، ط٣، ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٢ م.
- دلالات التراكيب دراسة بلاغية، د. محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، القاهرة – مصر، ط٢، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٧ م.
- الدَّلالة والتَّقعيد النَّحويّ دراسة في فكر سيبويه، د. محمد سالم صالح، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة ـ مصر، ط١، ٢٠٠٦م.
- الدلالة والنَّحو، د. صلاح الدين صالح حسنين، مكتبة الآداب، القاهرة ـ مصر، ط١، ٢٠٠٥ م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أبو جعفر أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد المالقي (ت٧٠٢هـ)، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق ـ سوريا، ط٣، ١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٢ م.
- سياق الحال في كتاب سيبويه دراسة في النحو والدلالة، د. أسعد خلف العوادي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمّان ـ الأردن، ط١، ١٤٣٢ هـ ـ ٢٠١١ م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني (ت٧٦٩هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الأصدقاء للطباعة والنشر، القاهرة ـ مصر، ط٢، د. ت.
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ)، تحقيق د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت – لبنان، د. ت.

- شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندسي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن السيد وود. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الجيزة – مصر، ط١، ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م.
- شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الأشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق د. صاحب أبو جناح، دار إحياء التراث الإسلامي، بغداد – العراق، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م
- شرح الرضيِّ على كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٦هـ)، شرح وتحقيق د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة ـ مصر، ط١، ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠٠ م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة – مصر، ٢٠٠٤ م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مؤسسة النبراس للطباعة والنشر والتوزيع، النجف الأشرف – العراق، د. ت.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السِّيرافيُّ (ت٣٦٨هـ)، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيِّد علي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢٩ هـ ـ ٢٠٠٨ م.
- شرح المفصل، موفق الدين بن علي بن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ)، تحقيق أحمد السيد سيد أحمد وإسماعيل عبد الجواد عبد الغني ، المكتبة التوفيقية، القاهرة – مصر، د. ت.
- ظاهرة الحذف في الدَّرس اللُّغوي، د. طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية ـ مصر، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٢ م.
- علم المعاني دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني، د. بسيوني عبد الفتاح فيود، مكتبة وهبة، القاهرة ـ مصر، ١٤٠٦ هـ.

- عـروس الأفـراح فـي شـرح تلـخيـص المفتـاح، بـهـاء الدِّيـن أحمـد بـن علـي بـن عبـد الكـافــي السُّبكــي (ت٧٧٣هـ)، تحقيـق د. عبـد الحميـد الهنـداوي، المكتبـة العصـرية للطباعة والنشر، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٣ م.
- القرائن الدَّلالية للمعنى في التَّعبير القرآنيّ، عدويَّة عبد الجبار كريم الشَّرع ، أطروحة دكتوراه، إشـراف أ. د. كاصـد ياسـر الزيـدي، كليـة التربيـة للبنـات ، جامعـة بغـداد ، العراق، ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٦ م.
- القرائن العقليَّة ودورها في تقدير المحذوف في النَّص القرآني، د. محمد الأمين خويلد، مجلة الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ـ الجزائر، العدد التاسع، ٢٠١٠ م.
- القرينـة فـي اللُّغـة العربيـة، د. كـوليزار كاكـل عزيـز، دار دجلـة، عمَّـان ـ الأردن، ط١، ٢٠٠٩ م.
- الكتـاب، أبـو بشـر عمـرو بـن عثمـان بـن قنبـر المُلقّب بـ (سيبويه) (ت١٨٠هـ)، تحقيـق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، ط٤، ١٤٢٥ هـ ـ ٢٠٠٤ م.
- لسـان العرب،أبـو الفضـل جمـال الـدين محمـد بـن مكـرم بـن منظـور المصـريّ الإفريقـيّ (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت ـ لبنان، د.ت.
- اللِّسان والميزان أو التكوثر العقلي، د. طـه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء ـ المغرب، ط١، ١٩٩٨ م.
- اللُّغة العربيَّة معنـاها ومبنـاها، د. تمَّـام حسَّـان، عالم الكتب، القاهرة ـ مصر، الطبعة الرابعة، ١٤٢٥ هـ ـ ٢٠٠٤ م.
- اللُّمع في العربيَّة، أبو الفتح عثمان بن جنِّي، تحقيق د. سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمَّان ـ الأردن، ١٩٨٨ م.
- مراعـاة المخاطـب فـي النَّحـو العربـي، د. بـان صـالح مهـدي الخفـاجي، دار الكتـب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨ م.

- المطـوّل شـرح تلخـيص مفتـاح العلـوم، سـعد الـدين مسـعود بـن عمـر التفتـازانيّ (ت٧٩٢هـ)، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط٢، ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧ م.
- المضـمر، كـاترين كيربـرات، أوريكيـوني، ترجمـة ريتـا خـاطر، مركـز دراسـات الوحـدة العربية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٨ م.
- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمَّان ـ الأردن، ط٢، ١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٣ م.
- معجم أوكفسورد للتداوليـة، يـان هوانـغ، ترجمـة وتعليـق هشـام إبـراهيم عبـد الله الخليفـة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٢٠م.
- المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنكليزية واللاتينية، د. جميل صليبا، دار الكتاب اللبناني، بيروت – لبنان، ١٩٨٢ م.
- معجم المصطلحات البلاغيَّة وتطورها، د. أحمد مطلوب، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧ م.
- المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وأحمد حسن الزيَّات وحامد عبد القادر ومحمد علي النجَّار، دار الدعوة، إسطنبول ـ تركيا، ط٢، ١٤١٠ هـ ـ ١٩٨٩ م.
- المعنـى خـارج الـنص أثـر السـياق فـي تحديـد دلالات الخطـاب، فاطمـة الشـيدي، دار نينوى للطباعة والنشر، دمشق ـ سوريا،٢٠١١ م.
- المعنـى وظـلال المعنـى أنظمـة الدلالـة فـي العربيـة، د.محمـد محمـد يـونس علـي، دار المدار الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ط٢، ٢٠٠٧م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدِّين عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ)، تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، طهران ـ إيران، ط٥، ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م.
- مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكيّ (ت٦٢٦هـ)، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة، بيروت ـ لبنان، ط٢، ٢٠١١ م.

- المفصَّل في علم العربية، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار عمار للنشر والتوزيع، عمَّان – الأردن، ط١، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانيّ (ت٤٧١هـ)، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد للنشر، بغداد ـ العراق، ١٩٨٢ م.
- المقتضب، أبو العباس مُحمَّد بن يزيد المُبرِّد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان، ١٤٣١ هـ ـ ٢٠١٠ م.
- المقرب، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الأشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق د. أحمد عبد الستار الجواري ود، عبد الله الجبوري، دار إحياء التراث الإسلامي، مطبعة العاني، بغداد – العراق، ١٩٨٦ م.
- من أسرار اللُّغة، د. إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ـ مصر، ط٨، ٢٠٠٣ م.
- الموجز في النحو، أبو بكر محمَّد بن السَّري بن السَّرَّاج البغداديّ (ت٣١٦هـ) ، تحقيق د. مصطفى الشويمي وبن سالم دامرجي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر ، بيروت ـ لبنان ، ١٣٨٥ هـ ـ ١٩٦٥ م.
- النَّحو والدَّلالة مدخل لدراسةِ المعنى النَّحويِّ الدَّلاليِّ، د. محمَّد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ـ مصر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦ م.
- نظام الارتباط والرَّبط في تركيب الجملة العربية، د. مصطفى حميدة، الشركة المصريَّة العامَّة للنشر ـ لونجمان، الجيزة ـ مصر، ط١، ١٩٩٧ م.
- نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، د. نهاد الموسى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأردن، ط١، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة ـــ مصر، ١٤٢١ هـ ـــ ٢٠٠١ م.